المملكة المغربية

FONDS D'EQUIPEMENT COMMUNAL
صندوق التجهيز الجماعي
FEC

# التقرير المالي السنوي 2022

بنك التمويل المحلي

# بنك متخصص في التنمية الترابية

# صندوق التجهيز الجماعي : بنك الجماعات الترابية

## ما يقرب من 64 سنة في خدمة تمويل التنمية الترابية

غداة الاستقلال، وفي نفس الوقت الذي أرست فيه مسلسلا للتنظيم المحلي حرصت السلطات العمومية على وضع الأليات الكفيلة بالمساهمة في تعبئة الموارد المالية الضرورية للتنمية الترابية.

وهكذا، تم في سنة 1959، إحداث صندوق التجهيز الجماعي كمؤسسة عمومية متخصصة في تمويل مشاريع تجهيز الجماعات الترابية. وبعد حصوله على صفة بنك سنة 1997، تميز دور الصندوق، مع مرور الوقت، بتعزيز مكتسباته وتجديد مقاربته تماشيا مع التطورات التي عرفها الاقتصاد المغربي والقطاع العمومي المحلي.

وبوصفه بنكا عموميا متخصصا في تمويل التنمية الترابية، أصبح الصندوق المحاور المميز للجماعات الترابية، المكلف بتيسير ولوجها إلى القروض لتمويل مشاريعها المتعلقة بالتنمية الترابية والتجهيزات المحلية.

ويقترح الصندوق في إطار مهمته، حلول تمويل تتلاءم مع حاجيات الجماعات الترابية لإنجاز المشاريع في قطاعات مختلفة، تغطي جميع اختصاصاتها وتهدف إلى تحسين إطار حياة المواطن. كما يواكب الصندوق الجماعات الترابية، على المستوى المحلي، في تحقيق الأهداف الوطنية للتنمية المستدامة، في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مساهما بذلك في الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية وتعزيز صلابة المجالات الترابية على مواجهة التغيرات المناخية.

ومن خلال دوره كفاعل استشاري في مجال التنمية الترابية، يحرص الصندوق على تطوير الخبرة التي تمكنه من الاستجابة بفعالية لمختلف تطلعات الجماعات الترابية في مختلف مراحل تنفيذ برامجها التنموية ومشاريعها الاستثمارية.

ومنذ إحداثه سنة 1959، ساهم الصندوق في التنمية الترابية من خلال:

- أكثر من 63 مليار درهم من الالتزامات ؛
- أكثر من 54 مليار درهم من السحوبات ؛
- تمويل أكثر من 5600 مشروع تنموي.

المملكة المغربية

FONDS D'EQUIPEMENT COMMUNAL
صندوق التجهيز الجماعي
FEC

# التقرير التدبيري 2022

بنك التمويل المحلي

# الفهرس


أهم الأحداث 3

أهم الأرقام 4

نشاط القروض
إلى غاية 31 دجنبر 2022 5

1. القروض الممنوحة والإلتزامات
2. السحوبات
3. تقييم المخاطر البيئية والاجتماعية للمشاريع الممولة
4. وضعية الإلتزامات خارج الحصيلة

تمويل النشاط
إلى غاية 31 دجنبر 2022 9

1. تطور الموارد
2. تطور التوظيفات

النتائج والمؤشرات المالية
إلى غاية 31 دجنبر 2022 13

1. مؤشرات الإستغلال
2. الحصيلة
3. المعايير القانونية
4. مؤشرات المردودية
5. الإعلان المالي إلى غاية 31 دجنبر 2022

# أهم الأحداث

يواجه النشاط الاقتصادي العالمي صعوبات كبيرة تتجلى في تباطؤ النمو وظرفية يسودها التضخم.

وقد فاقمت هذه العوامل، الضعف المالي والركود الاقتصادي الناجمين عن أزمة كوفيد 19، وأدت إلى جانب عواقب أخرى، إلى تشديد السياسات النقدية في ظل توترات حول معدلات الفائدة.

في هذا السياق، أبان الصندوق عن صلابته في مواجهة هذه الصدمات المتتالية، والتي تجلت من خلال الحفاظ على التوجه الجيد لمؤشراته العملياتية والمالية الرئيسية.

على المستوى العملياتي، حافظ الصندوق، خلال سنة 2022، على مستويات تمويل لفائدة الجماعات الترابية، تضاهي تلك المسجلة خلال سنة 2021، حيث بلغت الالتزامات والسحوبات على التوالي، ما يقارب 2,7 مليار درهم وأكثر من 2,9 مليار درهم في متم دجنبر2022.

ومكنت هذه التمويلات البنك من المساهمة في بلورة استثمارات الجماعات الترابية، والتي همت بالأساس إنجاز مشاريع مهيكلة لبناء البنية التحتية الطرقية، وتعزيز البنية التحتية الأساسية، وتحديث التجهيزات المتخصصة والتجارية، وكذلك المشاريع التي تغطي قطاعات الصحة والتعليم والتكوين المهني، الرامية إلى تحسين عرض التجهيز في هذا المجال، ولا سيما في إطار التعاقد بين الدولة والجهات والناجمة عن البرامج الأولى للتنمية الجهوية.

وقد تميزت سنة 2022 بمستوى استثنائي للقروض الممنوحة، والتي ناهزت 5 مليار درهم، يوجد جزء منها في طور التعاقد، وتهم تمويل 69 مشروعًا. وتهم هذه التمويلات بشكل خاص، مشاريع كبرى للتكيف المناخي، والتي تتميز بأهمية حجم الاستثمار وتندرج في سياسة المشاريع البنيوية الكبرى.

من جهة أخرى، وطبقا لسياسته البيئية والاجتماعية، يقوم الصندوق بشكل منهجي بتقييم المخاطر البيئية والاجتماعية للمشاريع المقدمة لتمويله. وبالتالي، فإن نتائج التصنيف البيئي والاجتماعي برسم السنة المالية 2022، تبرز مستوى التحكم في المخاطر البيئية والاجتماعية للمشاريع التي تم تقييمها خلال هذه السنة، والتي تدخل في مجملها في إطار المشاريع المصنفة في "الفئتين د أو ج "، والتي تضم المشاريع ذات حد أدنى من المخاطر والتي يمكن التحكم فيها بسهولة.

وسجلت المؤسسة خلال سنة 2022، تطورا إيجابياً لمؤشراتها المالية الرئيسية، حيث ارتفع الناتج الصافي البنكي بنسبة 4% ليبلغ 661 مليون درهم نتيجة ارتفاع الحقوق على الزبناء والتي فاقت 26,8 مليار درهم، إلى جانب جودة محفظة القروض في تاريخه.

وبلغ الناتج الصافي، 338 مليون درهم في متم سنة 2022، بزيادة قدرها 3% مقارنة بسنة 2021، مما يعكس التطور الإيجابي للناتج الصافي البنكي، بالإضافة إلى مواصلة التحكم في الأعباء العامة للاستغلال.

كما واصلت المؤسسة تنفيذ مشاريعها المهيكلة الرامية إلى بلورة العديد من الأهداف الاستراتيجية، والمساهمة في ترجمة إرادة البنك في مواكبة الدينامية الاقتصادية والمؤسساتية للجماعات الترابية والتأقلم مع هذا السياق الذي يتميز بتحولات عميقة.

# 1. ديمومة وتنويع الموارد في قلب استراتيجية تنمية المؤسسة

يكتسي الصندوق، داخل المشهد البنكي الوطني، بعض المميزات، والتي تعود بشكل خاص إلى خصوصية زبناءه التي تنحصر في الهيئات العمومية للقطاع المحلي، وغياب الودائع بمختلف أشكالها وخاصة ودائع الزبناء.

في هذا السياق، تكتسي ديمومة الموارد بعدًا خاصًا بالنظر لحتمية الاستجابة، بأفضل الأشكال، للحاجيات التمويلية المتزايدة للجماعات الترابية بارتباط بدينامية الاستثمار على المستوى الترابي، ولا سيما في إطار تفعيل الجهوية المتقدمة.

كما تضع هذه الخصائص الصندوق، أمام ضرورة الاستمرار في تنويع وسائل تعبئة الموارد على الصعيدين الوطني والدولي، مع ما يتطلبه ذلك من يقظة مطلقة فيما يتعلق بالتعزيز الدائم للمؤشرات المالية والاحترازية للبنك والامتثال الصارم للدوريات والمعايير الصادرة عن البنك المركزي.

وتحقيقا لهذا الهدف، تم تفعيل العديد من الرافعات التي ترتكز فقط على إنجازات المؤسسة على مستوى الملاءة والصلابة المالية، والتي تنجح في تعبئة الموارد الضرورية لتمويل نشاطها، سواء في السوق المالي الوطني أو على مستوى المؤسسات المالية الدولية الرائدة، ولا سيما المؤسسات المالية للتنمية.

وقد مكنت استراتيجية التمويل هذه، المؤسسة من الولوج إلى تمويلات بتكلفة أقل، والتي تحرص، بشكل إرادي، على انعكاسها على التسعيرة المطبقة على الزبناء كما تحرص، في نفس الوقت، على توفير الأحجام الضرورية للنشاط.

## تحالف استراتيجي بين صندوق التجهيز الجماعي وصندوق الإيداع والتدبير لوضع قروض مشتركة وتمويلات تكميلية

في إطار استراتيجيته المالية، يحرص البنك على توفير الشروط التي تعمل على تشجيع تظافرات مالية جديدة مع شركاء مؤسساتيين عموميين رائدين، يتقاسمون الطموح لتوفير تمويلات مشتركة لمشاريع التنمية الترابية.

في هذا الصدد، سبق لصندوق التجهيز الجماعي وصندوق الإيداع والتدبير في سنة 2021 عقد شراكة استراتيجية تتمحور حول ثلاثة مكونات متكاملة تهم التمويل المشترك من طرف المؤسستين لمشاريع التنمية الترابية، وإعادة تمويل صندوق التجهيز الجماعي من طرف صندوق الإيداع والتدبير، وكذلك تقاسم خبرات المؤسستين مع الجماعات الترابية لتلبية حاجياتها بشكل أفضل.

في البداية، همت هذه الشراكة، التي دخلت حيز التنفيذ خلال الربع الأول من سنة 2022، تعبئة غلاف إجمالي قدره 8 مليار درهم، مع احتمال زيادة حجم التمويلات وفقًا لتكاثف حاجيات الجماعات الترابية.

وبالتالي، اتفقت المؤسستان على رفع غلاف التمويل المشترك من 8 إلى 13 مليار درهم، لمواكبة دينامية الاستثمار وتنمية الجهات، لاسيما فيما يتعلق، بتمويل مشاريع كبرى للتكيف مع المناخ والتي تتميز بأهمية حجم استثماراتها والتي تندرج في سياسة مشاريع البنية التحتية الكبرى.

في إطار هذه المشاريع، ستشكل المؤسستان تجمعا من أجل هيكلة وتقديم عرض تمويل مشترك، من خلاله يتكلف صندوق التجهيز الجماعي بتنسيق العملية بحكم دوره كقائد، فيما يقوم صندوق الإيداع والتدبير، بمهمة المنظم المشترك والوكيل المشترك للقرض.

وتعد هذه المرحلة الجديدة أيضًا، فرصة للمؤسستين لتجديد التزامهما في دينامية التنمية الترابية، وإضفاء بُعد إضافي عليها، لدعم تحديات التنمية المستدامة والتكيف والتخفيف من آثار تغير المناخ.

## مواصلة الاصدارات السندية

اختتم الصندوق بنجاح، في يناير 2022، الإصدار السندي الثاني بمبلغ مليار درهم، والذي يندرج في إطار برنامجه الجديد للسندات القائم على مبلغ 9 مليار درهم، الذي أذن به مجلس الإدارة خلال اجتماعه بتاريخ 29 ماي 2019، والذي عرف إصداره الأول بمبلغ 2 مليار درهم، في دجنبر 2020.

ويعكس هذا الإصدار السندي، الذي تم اكتتاب مبلغه بالكامل خلال فترة الاكتتاب التي امتدت من 3 إلى 7 يناير 2022، الاهتمام والثقة التي يضعها السوق في سندات الصندوق، ويمكن البنك من تعزيز توازنات حصيلته، لاسيما من خلال تحسين تطابق الأصول/الخصوم.

إن التواجد المنتظم للصندوق في السوق المالي المحلي، يضعه ضمن المُصْدرين الوطنيين الرئيسيين، ويؤكد جودة توقيع البنك لدى المستثمرين والثقة التي يضعونها فيه.

**التطور على الصعيد الدولي لدى المؤسسات الدولية للتنمية**

في إطار مواصلة تفعيل استراتيجيته المالية الموجهة نحو الانفتاح على التمويلات الدولية، كثف الصندوق، خلال سنة 2022، المباحثات مع المؤسسات الدولية للتنمية، بهدف مزدوج :

- إعداد عمليات السحب من خطوط الاعتماد المتعاقد بشأنها، وفقًا لتطور حاجيات البنك وظروف السوق؛
- مواصلة دراسة فرص جديدة للشراكات المالية مع المؤسسات الدولية للتنمية الأخرى، من أجل بلورة تفعيل اتفاقيات تمويل جديدة، تتميز بشروط مالية مثلى، والمرفقة عادة بمنح مالية للمساعدة التقنية.

من أجل ذلك، وبعد السحب الأول بمبلغ 50 مليون أورو سنة 2021، شرع الصندوق في دجنبر 2022 في سحب ثان بمبلغ 100 مليون أورو برسم خط الاعتماد الجديد البالغ 200 مليون أورو المتعاقد بشأنه مع الوكالة الفرنسية للتنمية في يوليوز2021. وعلى غرار عمليات السحب السابقة، وضع الصندوق تغطية تامة وشاملة من حيث المبلغ والمدة.

## 2. الاستدامة في صميم عمل ومسؤوليات البنك لفائدة التراب الوطني

إن الالتزام الراسخ للصندوق باعتماد تقييم المخاطر البيئية والاجتماعية شرطًا لا غنى عنه لأي تمويل للمشاريع الترابية، يشكل أحد الركائز الأساسية لاستراتيجية تمويل المؤسسة.

ويتجلى هذا الالتزام من خلال تطبيق مرجع، من مستوى المعايير الدولية، تمت صياغته على شكل سياسة بيئية واجتماعية، والتي تشكل حجر الزاوية لنظام التدبير البيئي والاجتماعي للبنك. وقد تمت المصادقة على هذه السياسة البيئية والاجتماعية من طرف مجلس إدارة الصندوق في 28 أكتوبر 2021.

وتجسيدًا لهذا الالتزام، وقع البنك، خلال الربع الأخير من سنة 2021، على منظومته البيئية والاجتماعية، والتي تتكون من السياسة البيئة والاجتماعية التي دخلت حيز التنفيذ في 29 أبريل 2022، والمساطر التي تضمن توحيد منهجية تقييم المخاطر البيئية والاجتماعية. ويُظهر إدماج هذا التقييم، عبر سلسلة القيمة، مدى عزم الصندوق على مواصلة سعيه للابتكار والتجديد في خدمة التنمية الترابية منخفضة الكربون والمستدامة وذات صلابة في مواجهة تأثيرات التغيرات المناخية، مما سيمكنه من المساهمة في جهود المملكة في هذا المجال.

## 3. إضفاء الطابع الرسمي للتدبير الشامل لمخاطر البنك

يحرص الصندوق على الانخراط في منهجية التعزيز المتواصل لآلياته لتدبير المخاطر، لا سيما من خلال دمج أفضل ممارسات المخاطر المطبقة على مستوى الأبناك، وترسيم استراتيجية شاملة لتدبير المخاطر. وتنبثق هذه المنهجية أيضًا من الهدف المتمثل في الامتثال الكامل للمتطلبات التنظيمية الجاري بها العمل والمتعلقة بتدبير المخاطر وضرورة تطبيق توصيات مديرية الإشراف البنكي ومندوبي الحسابات.

وتحث القوانين التنظيمية السالفة الذكر كل مؤسسة ائتمان على إضفاء الطابع الرسمي لاستراتيجية شاملة للمخاطر تتلاءم مع نوعية المخاطر، ودرجة تجنب المخاطر، وحجمها وكذا قاعدتها المالية.

وفي هذا الاتجاه، تشكل استراتيجية المخاطر الشاملة وثيقة مرجعية استراتيجية تضفي الطابع الرسمي على المبادئ الرئيسية التي وضعها الصندوق لتحديد وتقييم والتحكم في جميع المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها الصندوق بالنظر لطبيعة أنشطته ونوعية مخاطره.

وتجدر الإشارة إلى أن مشروع ترسيم استراتيجية تدبير المخاطر الشاملة للصندوق وتفرعاتها قد تم إطلاقه في الربع الأخير من سنة 2022.

## 4. استراتيجية التحول الرقمي كركيزة أساسية لتحديث وتحسين العلاقة مع الزبناء

تشكل الرهانات المتعلقة باستخدام التقنيات الرقمية، إلى جانب تسريع الدينامية الوطنية للرقمنة، رافعة أساسية لتحسين جودة الخدمات المقدمة وفرصة حقيقية لتعزيز القرب والشفافية مع الجماعات الترابية. في هذا الصدد، شرع الصندوق في تفعيل برنامجه للتحول الرقمي بهدف تثمين الخدمات المقدمة لزبنائه، وتحسين تجربة الزبون.

وسيمكن هذا البرنامج من توقع حاجيات التمويل ومواكبة الجماعات الترابية، واقتراح منتوجات وخدمات أكثر ملاءمة، من خلال التشغيل على الأنترنيت لمحرك لاقتراح منتوجات/خدمات عالية الأداء، وتمكينهم من مسار زبون بديهي وسهل الاستخدام، باعتماد مكتب أمامي رقمي لخدمات غنية ومتطورة تتماشى مع الاستراتيجيات الرقمية للفاعلين في النظام البيئي للتنمية الترابية.

في هذا الأفق، شرع الصندوق في أشغال تنفيذ المشاريع ذات الأولوية، التي تم تحديدها على مستوى خارطة الطريق لنظام المعلومات والرقمنة، كما قام، خلال شهر شتنبر 2022، بإطلاق العديد من الاستشارات لدى مقدمي خدمات متخصصين من أجل تنفيذ هذه المشاريع، ولا سيما Core-Banking ورقمنة مسار منح القروض وسحب الأموال.

# أهم الأرقام 2022

(بملايين الدراهم)

## مؤشرات النشاط

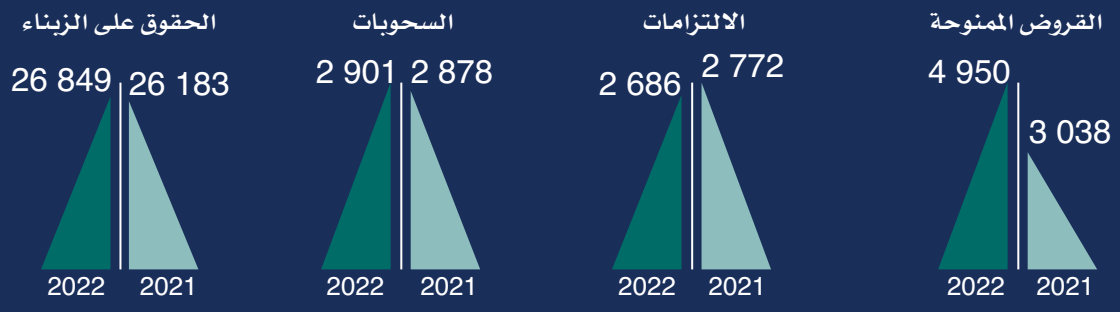


حافظ الصندوق خلال سنة **2022** على مستويات تمويل لفائدة الجماعات الترابية مشابهة لمستويات سنة **2021**، حيث بلغت الالتزامات والسحوبات، على التوالي، ما يقارب **2,7** مليار درهم وأكثر من **2,9** مليار درهم في متم دجنبر**2022**.

تميزت سنة **2022** بمستوى استثنائي للقروض الممنوحة، والتي ناهزت **5** مليار درهم، حيث يوجد جزء منها في طور التعاقد وتهم تمويل **69** مشروعًا. كما تهم هذه التمويلات، بشكل خاص، مشاريع كبرى للتكيف مع المناخ والتي تتميز بأهمية حجم الاستثمار وتندرج في سياسة المشاريع الكبرى للبنية التحتية.

من خلال هذه التمويلات الجديدة، بلغت الحقوق على الزبناء، **26849** مليون درهم، في متم **2022**، مسجلة ارتفاعا بنسبة **3%** مقارنة مع المستوى المسجل خلال سنة **2021**.

## مؤشرات النتائج

### الناتج الصافي البنكي

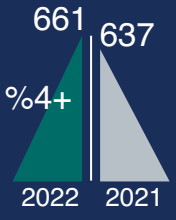


سجل الناتج الصافي البنكي تطورا بنسبة **4%** ليبلغ **661** مليون درهم في متم **2022**، وذلك نتيجة ارتفاع حجم الحقوق على الزبناء وجودة حقيبة القروض.

### الناتج الصافي

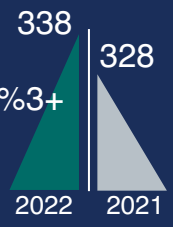


بلغ الناتج الصافي **338** مليون درهم في متم **2022**، بزيادة تقارب **3%** مقارنة بسنة **2021**، مما يعكس التطور الإيجابي للناتج الصافي البنكي، بالإضافة الى مواصلة التحكم في الأعباء العامة للاستغلال.

## مؤشرات الحصيلة

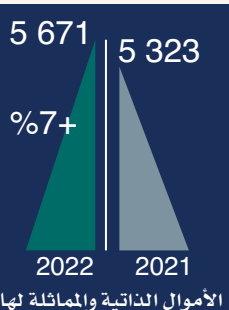


الأموال الذاتية والمماثلة لها*

بلغت الأموال الذاتية والمماثلة لها ما يفوق **5671** مليون درهم في متم سنة **2022**، مسجلة ارتفاعا بنسبة **7%** مقارنة مع **2021**، مما مكن من تعزيز القاعدة المالية للبنك، وبالتالي مواصلة مواكبة الحاجيات المتزايدة للجماعات الترابية.

*بما في ذلك قرض سندي بمبلغ مليار درهم.

## مؤشرات المخاطر

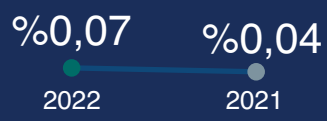


معدل الحقوق المعلقة الأداء

تحقيق مستوى معدل حقوق معلقة الأداء منخفض نسبيا، لاسيما بفضل التحكم في مخاطر الطرف المقابل، إلى تاريخه.

# نشاط القروض إلى غاية 31 دجنبر 2022

## 1. القروض الممنوحة والالتزامات

تميزت سنة 2022 بمستوى استثنائي للقروض الممنوحة التي بلغت قرابة 5 مليار درهم، والتي يوجد جزء منها في طور التعاقد وتهم تمويل 69 مشروعًا غطت 11 قطاعا، بمبلغ استثمار إجمالي فاق 10,5 مليار درهم لفائدة 25 جماعة ترابية. وهمت هذه التمويلات بشكل خاص، مشاريع كبرى للتكيف مع المناخ والتي تتميز بأهمية حجم استثماراتها وتندرج في سياسة المشاريع الكبرى للبنية التحتية. ويأخذ حجم القروض الممنوحة المسجلة في متم سنة 2022 في الاعتبار، منح قرضين بقيمة إجمالية بلغت 2 مليار درهم، لتمويل مشروع استراتيجي كبير يتعلق بإنجاز منشئات فنية للتزود بالماء في إطار ربط حوضين مائيين.

من جهتها، بلغت الالتزامات ما يقارب 2,7 مليار درهم برسم سنة 2022، منها ما يقارب 62% ناجمة عن القروض الممنوحة خلال نفس السنة، أي ما يناهز 1,7 مليار درهم. وهمت هذه التمويلات إنجاز 63 مشروعًا، غطت 11 قطاعاً للتدخل لفائدة 20 جماعة ترابية، بحجم استثمارات إجمالية قارب 5 مليار درهم.

القروض الممنوحة (بملايين الدراهم)

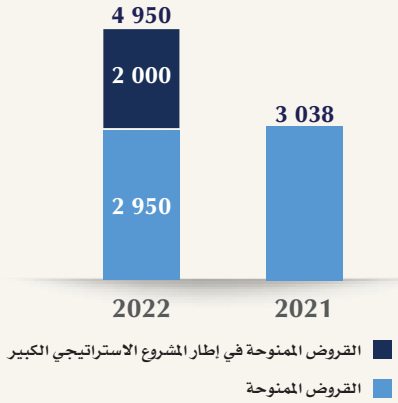


الالتزامات (بملايين الدراهم)

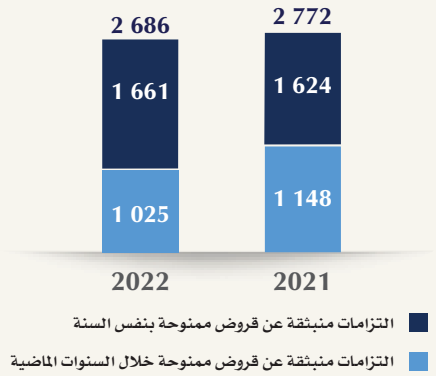


### توزيع الالتزامات حسب صنف المقترض

توزعت الالتزامات، حسب صنف المقترض خلال سنة 2022، على النحو التالي:

| الجماعات الترابية | 2020 | | 2021 | | 2022 | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | بملايين الدراهم | الحصة ب % | بملايين الدراهم | الحصة ب % | بملايين الدراهم | الحصة ب % |
| المجالس الجهوية | 1 402 | %42 | 1 399 | %50 | 1 780 | %66 |
| مجالس العمالات والأقاليم | 1 764 | %53 | 824 | %30 | 632 | %24 |
| المجالس الجماعية | 169 | %5 | 550 | %20 | 274 | %10 |
| المجموع | 3 335 | %100 | 2 772 | %100 | 2 686 | %100 |

استفادت جميع أصناف الجماعات الترابية من الالتزامات برسم سنة 2022 مع هيمنة المجالس الجهوية، التي تواصل صعود حصتها في بنية الالتزامات، متبوعة بمجالس العمالات والأقاليم والمجالس الجماعية. وبلغت حصصها على التوالي 66% و24% و10% من مجموع الالتزامات في متم سنة 2022.

## تطور بنية الالتزامات حسب صنف المقترض 2020-2022

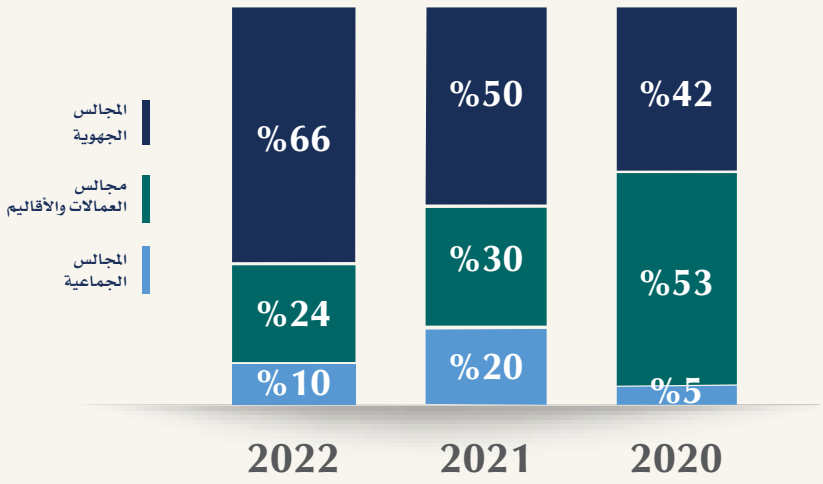


**مواصلة صعود المجالس الجهوية التي تهيمن على بنية الالتزامات في متم 2022**

- شكلت الالتزامات لفائدة المجالس الجهوية 66% من الحجم الإجمالي للالتزامات في متم سنة 2022، أي بمبلغ 1780 مليون درهم، مما يؤكد استمرار صعودها في بنية الالتزامات المسجلة خلال السنوات الأخيرة. ويعود الفضل في ذلك، بشكل خاص، إلى إنجاز مشاريع تندرج في إطار تفعيل برامج التنمية الجهوية، وكذلك برنامج الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية في الوسط القروي، والتي بلغت حصصها على التوالي 43% و34% من التزاماتها. ومن خلال هذه التمويلات، ساهم الصندوق في تمويل بناء الطرق المهيكلة، لا سيما في الوسط القروي، والتجهيزات الرياضية، والمدارس الجماعية، بالإضافة إلى العديد من البنيات التحتية والمؤسسات الصحية التي تهدف إلى توسيع العرض الصحي.
- مثل حجم التزامات مجالس العمالات والأقاليم 24% من الحجم الإجمالي للالتزامات في متم سنة 2022، أي بمبلغ 632 مليون درهم. وهمت هذه التمويلات أساسا، إنجاز المشاريع التي تندرج في إطار برامج التنمية الترابية المتعلقة بإعادة تأهيل البنيات التحتية والتجهيزات الحضرية، وتهيئة منطقة للأنشطة الاقتصادية التي تمكن من تعزيز جاذبية المجالات الترابية المستهدفة، وكذا تفعيل برنامج مكافحة الهشاشة، من خلال خلق وتأهيل مؤسسات للحماية الاجتماعية وإدماج الأشخاص المعوزين وذوي الاحتياجات الخاصة.
- من جهتها، بلغت حصة المجالس الجماعية 10% من الحجم الإجمالي للالتزامات في متم سنة 2022، أي ما يعادل 274 مليون درهم، مكنت من تمويل عدة مشاريع، همت التجهيزات الجماعية كبناء محطة طرقية ومسبح مغطى ومنصة فلاحية للأغدية ومجازر.

## توزيع الالتزامات حسب القطاع

توزعت الالتزامات حسب القطاع خلال سنة 2022 على النحو التالي:

| القطاعات | 2020 | | 2021 | | 2022 | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | بملايين الدراهم | الحصة ب % | بملايين الدراهم | الحصة ب % | بملايين الدراهم | الحصة ب % |
| التهيئة الحضرية | 1 361 | %41 | 704 | %25 | 499 | %19 |
| البنيات التحتية الطرقية | 1 379 | %41 | 1 271 | %46 | 907 | %34 |
| التجهيزات الثقافية والرياضية | 178 | %5 | 440 | %16 | 286 | %10 |
| النقل الحضري | - | - | 31 | %1,10 | 157 | %6 |
| التجهيزات المتخصصة | 265 | %8 | - | - | 331 | %12 |
| الكهرباء | 108 | %3 | 9 | %0,30 | 65 | %2 |
| التطهير السائل والصلب | 30 | %1 | 28 | %1 | 43 | %2 |
| الماء الصالح للشرب | 14 | %1 | 9 | %0,30 | 46 | %2 |
| التجهيزات التجارية | - | - | - | - | 102 | %4 |
| التعليم والتكوين المهني | - | - | 280 | %10,30 | 193 | %7 |
| الصحة | - | - | - | - | 57 | %2 |
| المجموع | 3 335 | %100 | 2 772 | %100 | 2 686 | %100 |

تطور بنية الالتزامات حسب القطاع 2020-2022

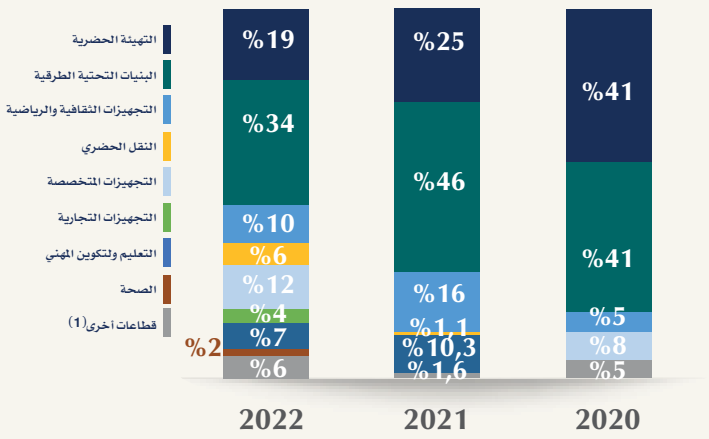


(1) : الكهرباء التطهير السائل والصلب والماء الصالح للشرب

### هيمنة قطاع البنيات التحتية الطرقية والتهيئة الحضرية في بنية الالتزامات في متم سنة 2022

» بوصفه بنكًا متخصصًا في التنمية الترابية، يحرص الصندوق على التدخل في تمويل المشاريع التي تتلاءم مع الحاجيات الأولوية للجماعات الترابية والتي لها تأثير قوي على السكان المحليين، لاسيما تلك التي تندرج في إطار اختصاصاتها الجديدة وفي إطار برنامج الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية. وبالتالي، فقد عرفت بنية التمويلات الممنوحة من طرف البنك تغيرًا في السنوات الأخيرة، حيث انخفضت حصة قطاع التهيئة الحضرية، المهيمن تاريخيًا، لفائدة قطاعات جديدة، مثل البنيات التحتية الطرقية والتجهيزات المتخصصة، والتعليم والتكوين المهني وكذلك الصحة، والتي من المتوقع أن تشهد حصصها ارتفاعاً خلال السنوات المقبلة. بالفعل، فقد مثل قطاع التهيئة الحضرية 19% فقط من مجموع الالتزامات في متم سنة 2022، بمبلغ 499 مليون درهم، مقابل 41% سنة 2020، أي ما يعادل 1361 مليون درهم. ومع ذلك، فقد مكنت هذه الالتزامات بشكل أساسي من المساهمة في تمويل مشاريع تهيئة الطرق المهيكلة والأحياء الناقصة التجهيز والمتنزهات الحضرية والأماكن والساحات الخضراء.

» مواصلة هيمنة قطاع البنيات التحتية الطرقية، على غرار السنوات الماضية، حيث مثلت 34% من الحجم الإجمالي للالتزامات في متم سنة 2022، وهو ما يعادل مبلغ 907 مليون درهم. وتهم هذه التمويلات، بشكل أساسي، تعزيز الشبكات الطرقية وفك العزلة القروية، لاسيما من خلال فتح وتهيئة الروابط الطرقية، من ضمنها ما يقارب 60% همت مشاريع تندرج في إطار برنامج الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية في الوسط القروي.

» شكل قطاع التجهيزات المتخصصة من جانبه 12% من الحجم الإجمالي للالتزامات في متم سنة 2022، بمبلغ 331 مليون درهم. وهمت هذه التمويلات مشاريع من الجيل الجديد، بما في ذلك، على الخصوص، بناء محطة طرقية جديدة، تستجيب للمعايير والمتطلبات الدولية من حيث السلامة والأمن وجودة الخدمات، وكذا مجازر معتمدة جديدة تستوفي المعايير الصحية المطلوبة.

» سجل قطاع التجهيزات الثقافية والرياضية حجم قروض بلغ 286 مليون درهم في متم سنة 2022، منها ما يقارب 35% خصصت لتمويل التجهيزات الرياضية في الوسط القروي والشبه حضري في إطار برنامج إعادة تأهيل مراكز جماعات جهة، بهدف تحسين العرض في مجال البنية التحتية الرياضية. كما تمكن البنك من خلال هذه الالتزامات من المساهمة في إعادة تأهيل المواقع التاريخية والثقافية وكذلك بناء مسرح كبير.

» تميز نشاط القروض لسنة 2022 بالالتزام بالعديد من القروض في القطاعات المنبثقة عن التعاقد بين الدولة والجهات في إطار البرامج الأولى للتنمية الجهوية، ولاسيما التعليم والتكوين المهني وكذلك الصحة. وفاقت مبالغ هذه القطاعات الجديدة، على التوالي، 193 مليون درهم و57 مليون درهم، مما مكن الصندوق من المساهمة في تمويل المشاريع التالية:

- بناء مدارس جماعاتية وداخليات، وتوفير النقل المدرسي في الوسط القروي، من أجل مكافحة الهدر المدرسي وتثمين تعليم الأطفال؛
- بناء مدينة المهن والكفاءات لإحدى الجهات، على غرار مدن المهن والكفاءات الأخرى، التي تم تمويلها من طرف الصندوق لفائدة جهات أخرى للمملكة، وذلك في إطار برنامج وطني هام يهدف إلى تزويد كل جهة بجيل جديد من مؤسسات التكوين المهني، وتعزيز تشغيل الشباب وإدماجهم في عالم الشغل؛
- إعادة تأهيل وبناء العديد من البنيات التحتية والمؤسسات المخصصة للصحة بهدف توسيع العرض في هذا المجال، لاسيما في المناطق التي تواجه صعوبات في الولوج إلى الخدمات الصحية.

## 2. السحوبات

بلغت السحوبات 2901 مليون درهم برسم سنة 2022 وهو مستوى مماثل لسنة 2021، مما يعكس الحفاظ على دينامية تمويل المشاريع الاستثمارية الملتزم بها من طرف الجماعات الترابية، على الرغم من السياق الاقتصادي الوطني والدولي السائد.

وهكذا، مكنت هذه السحوبات من تمويل 20% من إجمالي حجم الاستثمارات المحلية سنة 2022. وقد همت هذه التمويلات إنجاز 136 مشروعًا لفائدة مختلف أصناف الجماعات الترابية، وغطت قطاعات مختلفة من البنيات التحتية والفوقية في الوسطين الحضري والقروي.

**تطور حصة اقتراض الصندوق في تمويل الاستثمار المحلي 2015-2022**
**(بملايين الدراهم)**

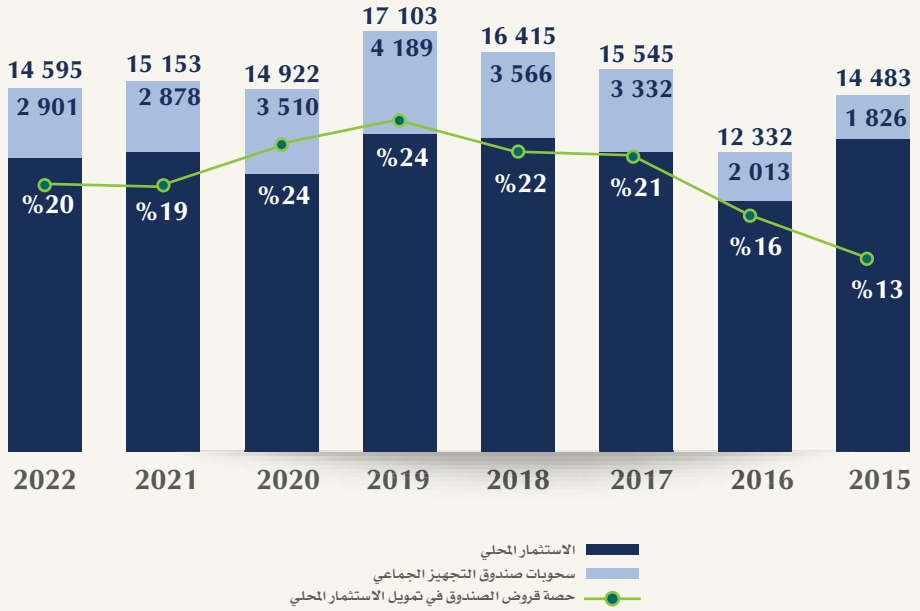


**مكنت موارد اقتراض الصندوق من تمويل حوالي 20% من المبلغ الإجمالي للاستثمارات المحلية في سنة 2022**

## توزيع السحوبات حسب صنف المقترض

توزعت السحوبات، حسب صنف المقترض خلال سنة 2022، على النحو التالي:

| الجماعات الترابية | 2020 | | 2021 | | 2022 | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | بملايين الدراهم | الحصة ب % | بملايين الدراهم | الحصة ب % | بملايين الدراهم | الحصة ب % |
| المجالس الجهوية | 1 100 | %31 | 1 270 | %44 | 1 791 | %62 |
| مجالس العمالات والأقاليم | 1 810 | %51 | 900 | %31 | 827 | %28 |
| المجالس الجماعية | 580 | %17 | 708 | %25 | 283 | %10 |
| مجموعات الجماعات/ مؤسسات التعاون بين الجماعات | 20 | %1 | - | - | - | - |
| المجموع | 3 510 | %100 | 2 878 | %100 | 2 901 | %100 |

استفادت جميع فئات الجماعات الترابية من السحوبات برسم سنة 2022 مع هيمنة المجالس الجهوية في بنية السحوبات، تليها مجالس العمالات والأقاليم والمجالس الجماعية، وقد بلغت حصصها على التوالي 62%، و28% و10% من مجموع السحوبات في متم سنة 2022.

### تطور بنية السحوبات حسب صنف المقترض 2020-2022

صعود وهيمنة المجالس الجهوية في بنية السحوبات في متم سنة 2022

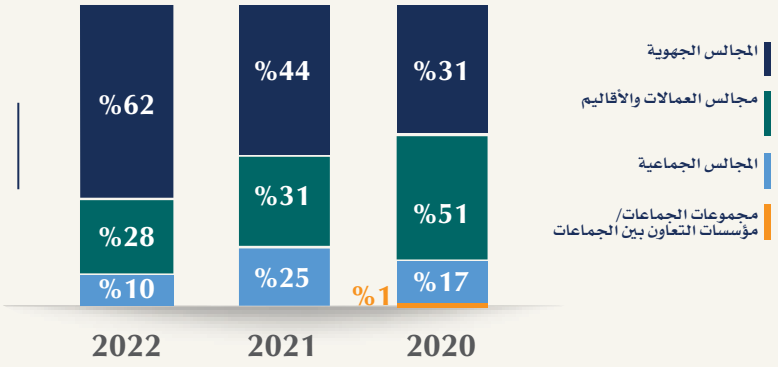


» بلغت السحوبات لفائدة المجالس الجهوية 1791 مليون درهم في متم سنة 2022، مسجلة تطورا بنسبة 41% مقارنة بالسنة الماضية، ومثلت 62% من حجم السحوبات التي أنجزت خلال السنة، منها 71% همت أربع جهات وبلغت على التوالي 412 مليون درهم، و330 مليون درهم، و289 مليون درهم و245 مليون درهم. وقد همت هذه السحوبات بشكل أساسي تمويل المشاريع المتعلقة بإنجاز البنيات التحتية الطرقية التي تمكن من فك العزلة عن العالم القروي، لاسيما في إطار برنامج الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية، وكذلك تهيئة الطرق السريعة والممرات الجانبية لتخفيف الضغط على المناطق الحضرية الكبرى. كما همت هذه التمويلات بناء مؤسسات مخصصة للتعليم والتكوين المهني لاسيما في إطار عقود-البرامج بين الدولة والجهات، وكذلك المشاريع ذات الربح المشترك للمناخ في قطاع النقل الحضري، من خلال إنشاء خط حافلات بمستوى عالٍ للخدمات.

» بلغت السحوبات لفائدة مجالس العمالات والأقاليم، 827 مليون درهم عند متم سنة 2022، وشكلت 28% من حجم السحوبات خلال السنة الجارية. وقد همت أغلبية هذه السحوبات تمويل برامج التنمية الترابية، لاسيما برنامج تنمية مدينتين كبيرتين، وبرامج التهيئة الحضرية، من خلال تعزيز البنيات التحتية وإعادة التأهيل والإدماج الحضري للأحياء التي تشكو من قلة التجهيزات، والمرافق الاجتماعية والرياضية، وحماية البيئة، وكذلك تثمين المواقع السياحية. كما همت هذه التمويلات إحداث وإعادة تأهيل مؤسسات وتجهيزات صحية متخصصة وكذلك تهيئة منطقة هامة للأنشطة الاقتصادية.

» بلغت السحوبات لفائدة المجالس الجماعية 283 مليون درهم في 31 دجنبر 2022، وهو ما يناهز 10% من الحجم الإجمالي للسحوبات خلال السنة، من أجل إنجاز العديد من المشاريع، لاسيما المتعلقة بإعادة التأهيل الحضري وبناء محطات طرقية وعصرنة التجهيزات التجارية، من خلال بناء أسواق أسبوعية وقطب للزراعة الغذائية، وكذلك إنجاز تجهيزات ثقافية ورياضية، لاسيما بناء متحف للفنون الشعبية.

## توزيع السحوبات حسب القطاع

يوضح الجدول أسفله توزيع السحوبات حسب القطاع خلال سنة 2022 على النحو التالي:

| القطاعات | 2020 | | 2021 | | 2022 | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | بملايين الدراهم | الحصة ب % | بملايين الدراهم | الحصة ب % | بملايين الدراهم | الحصة ب % |
| التهيئة الحضرية | 1 866 | %53 | 1 228 | %43 | 480 | %16 |
| البنيات التحتية الطرقية | 1 145 | %33 | 1 164 | %40 | 1 304 | %45 |
| التطهير السائل والصلب | 56 | %1,60 | 36 | %1 | 41,8 | %1 |
| التجهيزات الثقافية والرياضية | 67,50 | %1,92 | 42 | %1,50 | 87 | %3 |
| الكهرباء | 93 | %2,60 | 105 | %4 | 135 | %5 |
| التجهيزات التجارية | 39 | %1 | 42 | %1,50 | 87 | %3 |
| النقل الحضري | 143 | %4,07 | - | - | 134 | %5 |
| التجهيزات المتخصصة | 46 | %1,30 | 103 | %3,60 | 232 | %8 |
| الماء الصالح للشرب | 54 | %1,50 | 4 | %0,10 | 67 | %2 |
| الدراسات | 0,50 | %0,01 | 6 | %0,20 | 0,20 | %0,01 |
| التعليم والتكوين المهني | - | - | 148 | %5,10 | 278 | %10 |
| الصحة | - | - | - | - | 55 | %2 |
| **المجموع** | **3 510** | **%100** | **2 878** | **%100** | **2 901** | **%100** |

### تطور بنية السحوبات حسب القطاع 2020-2022

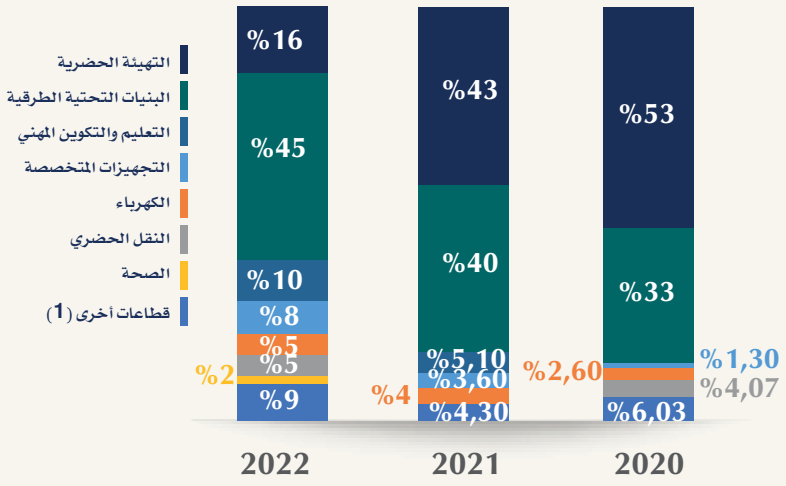


(1) : التطهير السائل والصلب والتجهيزات الثقافية والرياضية والتجهيزات التجارية والماء الصالح للشرب والدراسات

**هيمنة قطاع البنيات التحتية الطرقية في بنية السحوبات في متم سنة 2022**

» على غرار التغيير الملاحظ على مستوى بنية الالتزامات، عرفت بنية السحوبات نفس المنحى، حيث سجل قطاع البنية التحتية للطرق صعودا لتبلغ حصتها 45% من السحوبات في متم سنة 2022، أي مبلغ 1304 مليون درهم. وهمت هذه السحوبات بشكل أساسي تمويل إعادة تأهيل الروابط الطرق والمنشئات الفنية، لاسيما في إطار برنامج الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية، في الوسط القروي، وكذلك تجهيز الطرق السريعة والممرات الجانبية لتحسين انسيابية حركة المرور في المناطق الحضرية.

» من جهته، شهد قطاع التهيئة الحضرية انخفاض حصته في بنية السحوبات، حيث انتقلت من 53% سنة 2020 إلى 16% سنة 2022، لتبلغ 480 مليون درهم. ومع ذلك، فقد مكنت هذه السحوبات بشكل أساسي من تمويل المشاريع المتعلقة بتهيئة الطرق وإعادة تأهيل البنيات التحتية الأساسية، وإعادة هيكلة الأحياء الناقصة التجهيز، لاسيما في إطار إنجاز برامج التنمية الترابية.

« كما غطت السحوبات برسم سنة 2022، قطاع التعليم والتكوين المهني، بمبلغ 278 مليون درهم، أي ما يعادل 10% من إجمالي حجم السحوبات. ومكنت هذه التمويلات من إنجاز المشاريع التي تندرج في إطار عقود مبرمة بين الدولة والجهات والمنبثقة عن البرامج الأولى للتنمية الجهوية، والمتعلقة على وجه الخصوص ببناء معهد للتكوين في مجال الصحة، ومدن المهن والكفاءات وكذلك المدارس الجماعاتية والداخليات في الوسط القروي. ويعد بروز هذا القطاع تأكيدا لتوجهٍ كي يصبح رافعة استراتيجية للتنافسية الترابية وعاملاً رئيسياً لإدماج الشباب في حياة الشغل والذي يرتبط ارتباطا وثيقًا بالاختصاصات الجديدة للجهات.

« مثلت قطاعات التجهيزات المتخصصة والكهرباء والنقل الحضري ما يناهز 18% من الحجم الإجمالي للسحوبات، حيث همت أساسا، بناء وعصرنة المحطات الطرقية، وتحسين النجاعة الطاقية لشبكة الإنارة العمومية، والكهربة بالوسط القروي في إطار برنامج الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية، وكذلك اقتناء حافلات للنقل المدرسي تهدف إلى مكافحة الهدر المدرسي وتشجيع تمدرس الأطفال، لاسيما في الوسط القروي، وكذلك إنشاء خط حافلات بمستوى عالٍ للخدمات.

## 3. تقييم المخاطر البيئية والاجتماعية للمشاريع الممولة

طبقا لسياسته البيئية والاجتماعية، يقوم الصندوق بتقييم المخاطر البيئية والاجتماعية بشكل منتظم للمشاريع المقدمة للتمويل من طرفه.

وبالتالي، جاءت نتائج التصنيف البيئي والاجتماعي برسم سنة 2022 على النحو التالي:

- 75,4% من المشاريع الممولة مصنفة ضمن "الصنف د" والذي يشمل المشاريع ذات الحد الأدنى من المخاطر التي يمكن التحكم في آثارها المحتملة؛
- 18,8% من المشاريع الممولة مصنفة ضمن "الصنف ج" والذي يشمل المشاريع ذات الحد الأدنى من المخاطر التي تتطلب بعض الإجراءات المحددة؛
- 5,8% من المشاريع الممولة تم تصنيفها في "الصنف ب "، والذي يشمل المشاريع ذات مخاطر محدودة التي تتطلب إدماج الإجراءات التي نصت عليها دراسات التأثر البيئي والاجتماعي المنجزة.

من جهة أخرى، لم يتم تسجيل أي مشروع من "الصنف أ" والذي يضم المشاريع التي قد تؤدي إلى آثار بيئية أو اجتماعية سلبية، تعتبر ذات أهمية كبيرة أو عالية أو لا رجعة فيها ويصعب التحكم فيها.

### توزيع المشاريع حسب صنف المخاطر البيئية والاجتماعية

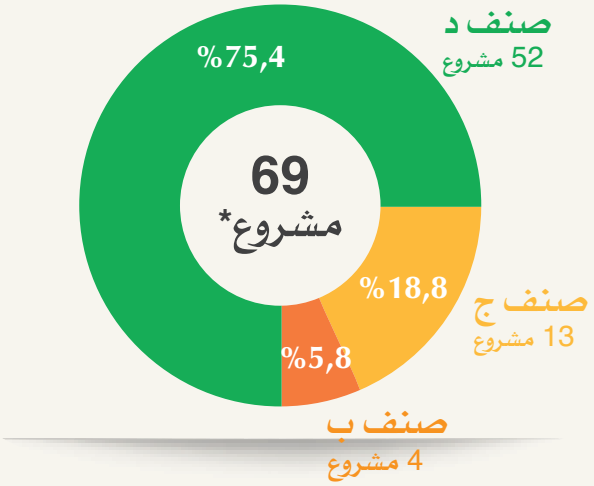


(*) : المشاريع الممنوحة في متم دجنبر 2022

هيمنة مشاريع صنف د في بنية المشاريع الممنوحة إلى غاية متم سنة 2022

## 4. وضعية الالتزامات خارج الحصيلة

**بلغت التزامات تمويل الصندوق لفائدة الزبناء 5186 مليون درهم عند متم سنة 2022، وتطورت هذه الالتزامات بين دجنبر 2021 ودجنبر2022، على النحو التالي:**

### تطور الالتزامات خارج الحصيلة
### (بملايين الدراهم)

| | |
|---|---|
| الوضعية في 31 دجنبر 2021 | 5 556 |
| الالتزامات الجديدة | 2 686 |
| السحوبات | 2 901 |
| الإلغاءات | 155 |
| الوضعية في 31 دجنبر 2022 | 5 186 |

### تطور الالتزامات الممنوحة والمحصل عليها 2018-2022
### (بملايين الدراهم)

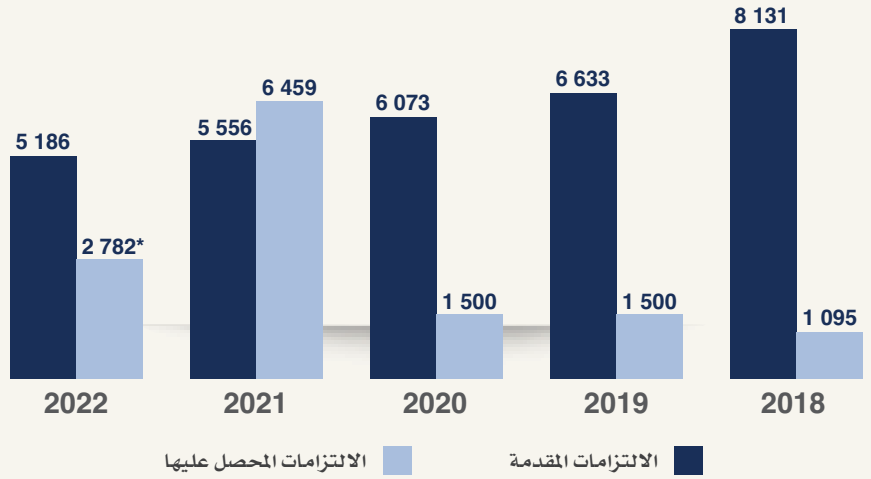


(*) : اعتبارا للمنحى التصاعدي لمعدلات الفائدة وللحماية من ذلك، شرع البنك في سحب مبلغ 2 مليار درهم على خط بنكي بمعدل فائدة متغير من أجل تأمين تمويل النشاط. في إطار التدبير الأمثل للفوائض النقدية الظرفية، وظف البنك في سندات الاستثمار مبلغ 1,13 مليار درهم.

**خلال السنوات الاخيرة، حرص الصندوق على إلتقائية مستوى الالتزامات المقدمة مع مستوى الالتزامات المحصل عليها**

**في إطار مواصلة تحسين التطابق الأمثل للأصول والخصوم، حرص البنك خلال السنوات الأخيرة، على التقائية مستوى الالتزامات الممنوحة مع الالتزامات المحصل عليها من أجل تعزيز توازن ميزانياته وضمان تدبير أفضل لمخاطر السيولة ومعدلات الفائدة.**

**كما واصل البنك تطهير محفظة الالتزامات خارج الحصيلة، وذلك بفضل حملات التوعية وإجراءات المتابعة مع الجماعات الترابية. حيث مكنت هذه العمليات من إلغاء مبلغ إجمالي يزيد عن 155 مليون درهم في سنة 2022، علما أن الصندوق عمل على إلغاء ما يقارب 411 مليون درهم سنة 2021، وحوالي 385 مليون درهم سنة 2020 وما يقارب 539 مليون درهم سنة 2019.**

**وتزامنا مع السحوبات المرتبطة بالنشاط الاعتيادي، تمكن البنك من خلال هذه المنهجية، من تقليص الحجم الإجمالي للالتزامات خارج الحصيلة، بأكثر من 36% سنة 2022 مقارنة بالمستوى المسجل سنة 2018، منتقلة من 8,1 مليار درهم سنة 2018 إلى 5,1 مليار درهم سنة 2022، منها أكثر من 61% تهم قروض حديثة تم الالتزام بها منذ أقل عن 3 سنوات.**

# تمويل النشاط إلى غاية 31 دجنبر 2022

## 1. تطور الموارد

بلغ مجموع موارد الصندوق 9056 مليون درهم في 31 دجنبر 2022، وتكونت أساسا من موارد الاقتراضات بنسبة 60%، أي ما يعادل مبلغ 5419 مليون درهم، ومن استخلاص الأقساط السنوية بنسبة 40%، أي ما يعادل مبلغ 3601 مليون درهم، كما يتضح من خلال الجدول التالي:

| الموارد بملايين الدراهم | 2021 | 2022 | الحصة في 2022 ب % |
|---|---|---|---|
| استخلاص الأقساط السنوية | 3 275 | 3 601 | %39,8 |
| موارد الاقتراضات | 2 024 | 5 419 | %59,8 |
| اقتراضات داخلية (على المدى المتوسط والطويل) | 1 500 | 4 350 | %48 |
| اقتراضات خارجية | 524 | 1 069 | %11,8 |
| موارد أخرى (فوائد، استردادات ...) | 7 | 12 | %0,1 |
| جاري التسبيقات على السوق النقدي | 900 | - | - |
| الرصيد الأولي | 39 | 24 | %0,3 |
| مجموع الموارد | 6 245 | 9 056 | %100 |

### استخلاص الأقساط السنوية

بلغ حجم استخلاص الأقساط السنوية الاجمالي في 31 دجنبر 2022 ما قدره 3601 مليون درهم، ويعكس توزيعها حسب الأقدمية، هيمنة مستحقات سنة 2022 والتي شكلت نسبة 99,64% من المبلغ الإجمالي، أي ما يعادل 3588 مليون درهم. وهمت باقي الاستخلاصات، مستحقات ما قبل سنة 2022 والتي شكلت نسبة 0,36% من مجموع المستحقات، أي ما يعادل 13 مليون درهم.

### موارد الاقتراض

تتكون موارد الصندوق أساسا من الاقتراضات على المدى المتوسط والطويل التي تمت تعبئتها على مستوى السوق الداخلي بواسطة قروض بنكية، واقتراضات سندية وشهادات الإيداع، وأيضا الاقتراضات الخارجية التي تم التعاقد بشأنها مع مانحي أموال دوليين.

إلى جانب ذلك، يلجأ الصندوق بشكل ظرفي، ووفقا لتطور حاجياته وشروط السوق المالي، إلى موارد انتقالية على المدى القصير في انتظار تحويلها إلى تمويلات على المدى المتوسط والطويل.

وبالموازاة مع تعبئة الموارد الضرورية لتمويل النشاط برسم سنة 2022، اتخذ الصندوق عدة إجراءات بهدف وضع تمويلات جديدة من أجل ديمومة موارده وتنويعها ومواصلة تلبية الحاجيات المتزايدة للجماعات الترابية، علما أن الصندوق لا يتوفر على ودائع زبنائه ولا يستفيد من تسبيقات بنك المغرب.

### تعبئة تمويلات جديدة لدى المؤسسات المالية للتنمية

واصل الصندوق خلال سنة 2022، استراتيجيته المالية الموجهة نحو الانفتاح على التمويلات الدولية، والتي تتميز بشروط مالية مثلى، وتكون عادة مصحوبة بمنح للمساعدة التقنية.

في هذا الإطار، كثف الصندوق مفاوضاته مع المؤسسات المالية للتنمية بهدف مزدوج يتمثل في إعداد عمليات السحب على خطوط الاعتماد المتعاقد بشأنها وفقًا لتطور حاجيات البنك وظروف السوق، وبلورة وإرساء اتفاقيات تمويل جديدة.

وهكذا، وبعد السحب الأول بمبلغ 50 مليون أورو والمنجز سنة 2021، شرع الصندوق في دجنبر 2022 في السحب الثاني بمبلغ 100 مليون أورو بموجب خط الاعتماد الجديد البالغ 200 مليون أورو المتعاقد بشأنه مع الوكالة الفرنسية للتنمية في يوليوز 2021. وعلى غرار عمليات السحب السابقة، وضع الصندوق تغطية كاملة وشاملة من حيث المبلغ والمدة ضد مخاطر سعر الصرف، مكنت من تحصينه بالكامل ضد هذه المخاطر.

بالإضافة إلى ذلك، يواصل الصندوق دراسة فرص جديدة للشراكات المالية مع مؤسسات التنمية المالية أخرى، تشمل خطوط تمويل وكذلك منح المساعدة التقنية.

## قروض بنكية

في إطار استراتيجيته المالية، يحرص الصندوق على الحفاظ، على اللجوء إلى القروض البنكية على المدى الطويل، والتي تتلاءم مع خصائص توظيفات الصندوق، لاسيما من حيث المدة ونوع معدل الفائدة، والتي توفر أيضًا مرونة الاستعمال من حيث الحجم وتوفير الأموال.

وهكذا، قام الصندوق خلال سنة 2022 بتعبئة مبلغ إجمالي قدره 3350 مليون درهم، لمدة 15 سنة عن طريق سحوبات من خطوط إعتماد بنكية على المدى الطويل.

## الاقتراض السندي

أنهى الصندوق، بنجاح، في يناير 2022 عملية الإصدار السندي الثاني بمبلغ 1 مليار درهم، والذي يندرج في إطار برنامجه السندي الجديد بمبلغ 9 مليار درهم والذي وافق عليه مجلس الإدارة خلال اجتماعه المنعقد في 29 ماي 2019، والذي عرف الإصدار السندي الأول بمبلغ 2 مليار درهم في دجنبر 2020.

وقد تم اكتتاب المبلغ الكلي لهذا الإصدار السندي خلال فترة الاكتتاب التي امتدت من 3 إلى 7 يناير 2022، مما يعكس الاهتمام والثقة التي يضعها السوق في سندات الصندوق، مما يمكن البنك من تعزيز توازن ميزانياته، لاسيما من خلال تحسين التطابق الأمثل للأصول والخصوم.

وقد هم مبلغ 1 مليار درهم، المحصل عليه في نهاية التخصيص، سندات عادية غير مدرجة، على مدة 15 سنة، بمعدل فائدة 2,20% قابل للمراجعة سنويًا ومُؤشر على متوسط معدل الفائدة المرجح بين البنوك (TMPI) لمدة 6 أشهر.

ويبين الجدول التالي تفاصيل نتائج هذا الإصدار السندي حسب صنف المستثمرين:

| الاكتتاب/ التخصيص | شطر وحيد بمعدل متغير |
|---|---|
| مبلغ الاكتتاب (بملايين الدراهم) | 1 000 |
| المبلغ المخصص (بملايين الدراهم) | 1 000 |
| هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة | 625 |
| مؤسسات القرض | 375 |
| مقاولات التامين وهيئات التقاعد والاحتياط | - |
| نسبة الرضى | %100 |

يرمي هذا الإصدار السندي، الذي يبدأ تاريخ استخدامه في 12 يناير 2022، إلى تحقيق الأهداف التالية :

- تحقيق كلفة تمويل أمثل على مدد طويلة؛
- الاستجابة لحاجيات تدبير أصول وخصوم للصندوق؛
- تأكيد تموقع الصندوق بإصداراته المنتظمة.

## اقتراض على المدى القصير

ومن أجل تدبير أمثل للسيولة والكلفة، واستجابة لبعض الحاجيات الظرفية، لجأ الصندوق خلال سنة 2022 إلى موارد انتقالية على المدى القصير من خلال تسبيقات على السوق ما بين الأبناك والتي تم تسديدها كليا قبل نهاية سنة 2022.

## تطور بنية الدين

يسمح تطور جاري الديون من تسجيل منحى تصاعدي خلال الفترة 2020-2022، مما يعكس تزايد اللجوء إلى الاقتراض لتمويل الحاجيات المتزايدة لنشاط الصندوق.

وهكذا، انتقل جاري الدين من 20,8 مليار درهم سنة 2020 إلى 22,9 مليار درهم سنة 2022، أي بمعدل نمو سنوي متوسط يناهز 5% خلال هذه الفترة.

### تطور جاري الاقتراضات[1]

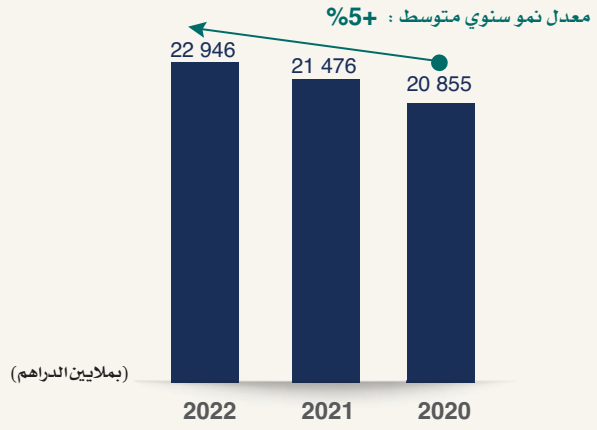


## بنية الدين حسب المصدر

يظهر تحليل بنية الدين حسب المصدر، هيمنة موارد السوق المالي الداخلي على السوق الخارجي، حيث تشكل حصة الاقتراضات الداخلية نسبة 89,1% في 31 دجنبر 2022. ولكن، تجدر الإشارة إلى أن حصة الاقتراضات الخارجية سجلت ارتفاعا متواصلا في مجموع ديون الصندوق، حيث انتقلت من 5,4% في متم سنة 2020 إلى 10,9% في متم 2022، لاسيما نتيجة عمليات السحب خلال السنتين الأخيرتين من خط الاعتماد الثاني الذي تعاقد بشأنه الصندوق مع الوكالة الفرنسية للتنمية في يوليوز 2021.

كما يوضح تطور بنية الدين، مواصلة تفعيل استراتيجية تنويع الموارد المالية للصندوق والتي تتوجه أكثر فأكثر، نحو المؤسسات المالية للتنمية، للاستفادة من الفرص المتاحة على مستوى شروط معدلات الفائدة وتغطية مخاطر الصرف.

### توزيع جاري الاقتراضات حسب المصدر

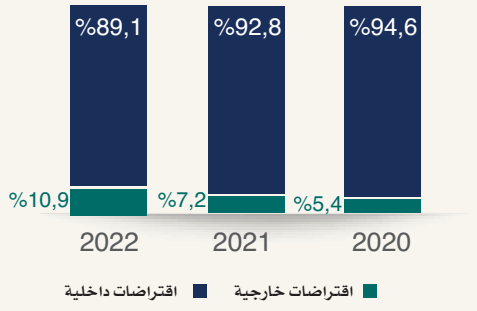


## توزيع الدين حسب صنف الاقتراض

يتكون دين الصندوق، في متم سنة 2022 أساسا، من الاقتراضات السندية ومن القروض البنكية على المدى الطويل التي يشكل جاريها على التوالي 42,9% و41,9% من مجموع الدين، متبوعين بالاقتراضات الخارجية والتي يشكل جاريها 10,9%. وأخيرا، شكلت حصة شهادات الإيداع 4,3% من جاري الدين في 31 دجنبر 2022.

### توزيع الدين حسب صنف الاقتراض

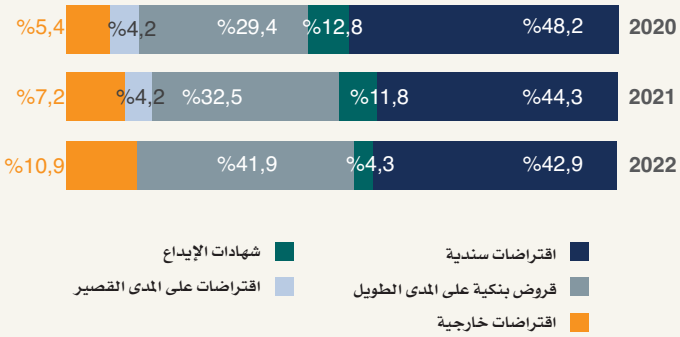


يؤكد تطور جاري الديون حسب صنف الاقتراض هيمنة حصة الموارد على المدى الطويل على حساب الموارد على المدى المتوسط والقصير.

وتعكس بنية الدين حسب صنف الاقتراض، الاستراتيجية المالية للصندوق التي ترتكز على تنويع الموارد على المدى المتوسط والطويل مع التوفيق بين إكراهات تدبير الأصول والخصوم والأهداف الرامية إلى تحقيق كلفة تمويل أمثل. وبالفعل، سجلت حصة الاقتراضات السندية والقروض البنكية على المدى الطويل مستويات مماثلة خلال الفترة من 2020 إلى 2022، وشكلت ما يقارب 85% من الجاري الإجمالي في 31 دجنبر 2022. وفيما يتعلق بجاري الاقتراضات الخارجية، فقد عرف ارتفاعا ليصل إلى حوالي 11% من الجاري الإجمالي في متم سنة 2022.

من جهته، عرف جاري شهادات الإيداع انخفاضًا، حيث انتقل من 12,8% في 31 دجنبر 2020 إلى 4,3% في 31 دجنبر 2022، وذلك في غياب إصدارات جديدة خلال هذه الفترة.

(1) : يعكس جاري الاقتراضات الرأسمال الباقي تسديده بغض النظر عن الفوائد والعمولات المستحقة والغير المستوفية أجلها، وتغطية مخاطر الصرف وفوارق معدلات الفائدة وفوارق التحويل..

### بنية الدين حسب صنف معدلات الفائدة

يبين تحليل بنية الدين، في متم سنة 2022، هيمنة الموارد ذات معدلات فائدة متغيرة، حيث عرفت حصتها ارتفاعا طفيفا لتشكل 72% من إجمالي جاري الموارد في 31 دجنبر 2022. ويعود هذا الارتفاع بشكل خاص إلى تعبئة الموارد بمعدلات متغيرة خلال السنة، لاسيما من خلال إصدار السندات والسحب من خطوط الاعتماد البنكية على المدى الطويل.

وتجدر الإشارة إلى أن تطور بنية الدين حسب صنف معدلات الفائدة يعكس استراتيجية تمويل الصندوق التي، أخذا بعين الاعتبار شروط السوق المالية من حيث التكلفة والمدة، تفضل تعبئة الموارد التي تتلاءم مع خصائص القروض الممنوحة للزبناء، وذلك من أجل ضمان تطابق أفضل للأصول والخصوم.

بنية الدين حسب صنف معدلات الفائدة

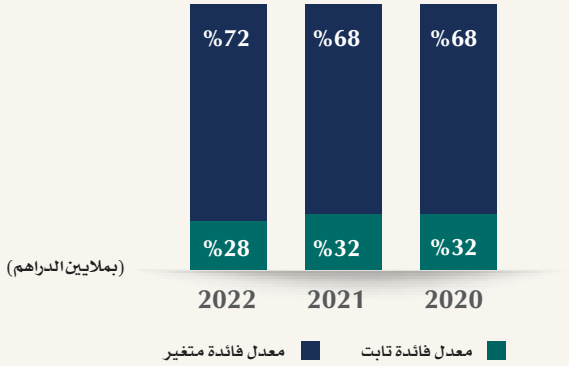


## 2. تطور التوظيفات

تميزت توظيفات الصندوق إلى غاية 31 دجنبر 2022 بما يلي :

- ارتفاع طفيف لحجم السحوبات والذي انتقل من 2878 مليون درهم سنة 2021 إلى 2901 مليون درهم سنة 2022؛
- مستوى تسديد الاقتراضات والذي مثل أكثر من 50% من مجموع التوظيفات حيث بلغ 4566 مليون درهم.

يعطي الجدول أسفله تفصيلا لبنية التوظيفات:

| التوظيفات بملايين الدراهم | 2021 | 2022 | الحصة في 2022 % |
|---|---|---|---|
| تحويلات القروض | 2 878 | 2 901 | %32 |
| تسديد الاقتراضات | 2 931 | 4 566 | %50,4 |
| اقتراضات داخلية | 2 822 | 4 419 | %48,8 |
| اقتراضات خارجية | 109 | 147 | %1,6 |
| نفقات الميزانية | 49 | 44 | %0,5 |
| نفقات أخرى (الضريبة على القيمة المضافة، الضريبة على الدخل، الاسترداد....) | 140 | 146 | %1,6 |
| أداء الضريبة على الشركات | 223 | 214 | %2,4 |
| شراء سندات الخزينة | - | 1 131 | %12,5 |
| الرصيد النهائي | 24 | 54 | %0,6 |
| **مجموع التوظيفات** | **6 245** | **9 056** | **%100** |

# النتائج والمؤشرات المالية إلى غاية 31 دجنبر 2022

يوضح الجدول أسفله حسابات الصندوق التي تم حصرها في 31 دجنبر 2022 طبقا للمقتضيات القانونية المعمول بها وفي احترام للمبادئ المحاسباتية المنصوص عليها في المخطط المحاسبي لمؤسسات القرض:

## 1. مؤشرات الاستغلال

(بملايين الدراهم)

| حساب العائدات و التكاليف | 2020 | 2021 | 2022 | تغيرات 2022/2021 |
|---|---|---|---|---|
| عائدات الاستغلال البنكي | 1 284 | 1 257 | 1 257 | -- |
| أعباء الاستغلال البنكي | 661 | 619 | 596 | %4- |
| الناتج البنكي الصافي | 623 | 637 | 661 | %4 |
| الأعباء العامة للاستغلال | 59 | 59 | 60 | %2 |
| تكلفة المخاطر | 4- | -- | 1- | -- |
| أعباء غير جارية | 112 | 19 | 28 | %47 |
| الضريبة على الشركات | 203 | 208 | 216 | %4 |
| الناتج الصافي | 244 | 328 | 338 | %3 |

### عائدات الاستغلال البنكي

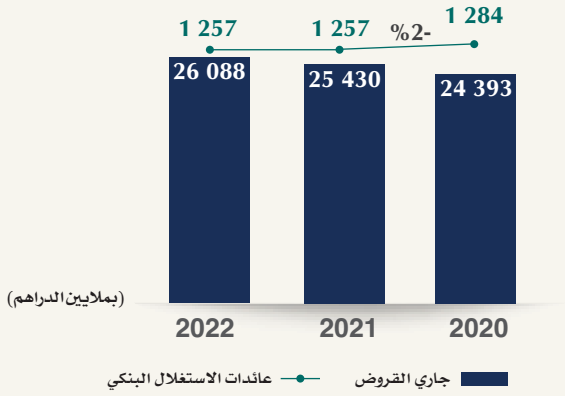


في 31 دجنبر 2022، بلغت عائدات الاستغلال البنكي 1257 مليون درهم، وهو نفس المستوى المسجل في 31 دجنبر 2021، وذلك بالرغم من تطور جاري القروض الذي انتقل من 25430 مليون درهم سنة 2021 إلى 26088 مليون درهم سنة 2022، بارتفاع نسبته 3%، أي ما يعادل 658 مليون درهم، ومعدل استخلاص ناهز 100%، الشيء الذي يمكن من احتساب جل الفوائد المتوقعة للسنة ضمن العائدات.

## أعباء الاستغلال البنكي

تميزت سنة 2022 بانخفاض أعباء الاستغلال البنكي بنسبة 4% مقارنة بسنة 2021، وذلك على الرغم من الزيادة في جاري الاقتراضات التي سجلت زيادة قدرها 1492 مليون درهم، منتقلة من 21903 مليون عند متم سنة 2021 إلى 23395 مليون درهم في متم سنة 2022.

ويعكس هذا التطور مواصلة التحسن الأمثل لكلفة موارد التمويل التي يعبئها الصندوق، لاسيما في إطار تفعيل استراتيجيته المالية، المنفتحة على التمويلات الدولية والرامية إلى تنويع وديمومة مصادر تمويله.

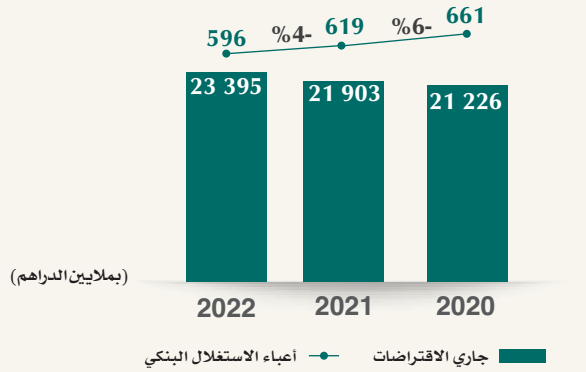


## الناتج الصافي البنكي

نجم عن التطور المزدوج لعائدات الاستغلال البنكي وأعباء الاستغلال البنكي ارتفاع الناتج الصافي البنكي بنسبة 4% مقارنة مع متم سنة 2021، ليبلغ 661 مليون درهم في متم سنة 2022، مما يؤكد على جودة محفظة قروض البنك بالإضافة إلى مواصلة الحفاظ على كلفة موارد التمويل المعبئة في مستواها الأمثل.

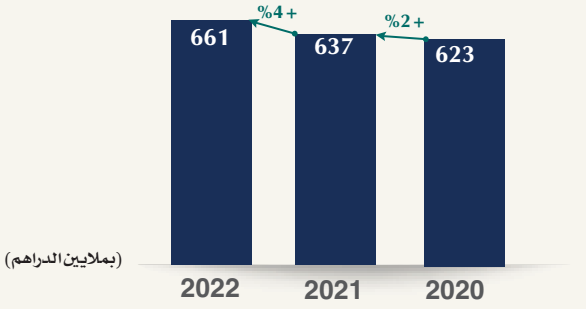


## الأعباء العامة للاستغلال

تمكن الصندوق من خلال مواصلة عقلنة مصاريف التسيير، من مواصلة التحكم في الأعباء العامة للاستغلال سنة 2022، والتي سجلت ارتفاعا طفيفا مقارنة مع سنتي 2020 و2021. وتتكون الأعباء العامة للاستغلال عند متم سنة 2022 أساسا من نفقات المستخدمين بنسبة 79%، والنفقات الخارجية بنسبة 16%، ومخصصات استخمادات المستعقرات بنسبة 5%.

وبالتالي، فقد واصل معامل الاستغلال تحسنه ليبلغ 9,10% في متم سنة 2022.

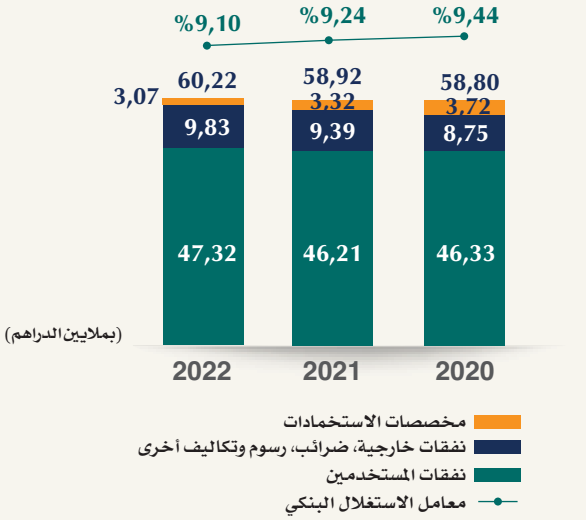


## الحقوق المعلقة الأداء وكلفة مخاطر القرض

بلغت الحقوق المعلقة الأداء 19,6 مليون درهم في 31 دجنبر 2022، مسجلة ارتفاعا قدره 10 مليون درهم مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2021. ويعزى هدا التطور إلى حقوق جديدة شبه مشكوك في استرجاعها ومتعلقة بجماعتين ترابيتين.

إن التحسن المتواصل لجودة حقوق الصندوق ونوعية مخاطرها منذ بضعة سنين، مكن البنك من تعزيز استقرار مخزون المؤن للحقوق المعلقة الأداء، وتحسين كلفة مخاطر القرض، كما هو موضح في الجدول التالي:

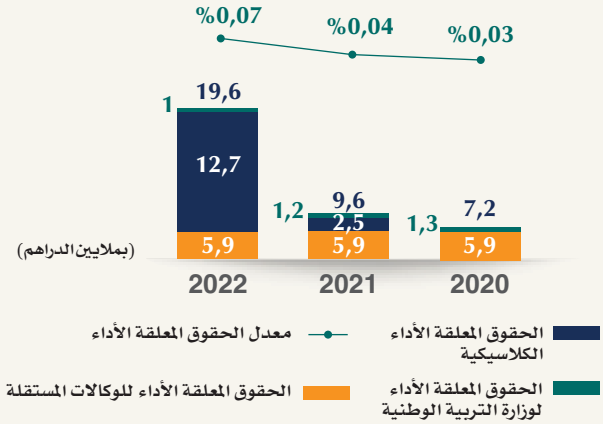


| بملايين الدراهم | 2020 | 2021 | 2022 |
|---|---|---|---|
| مخصصات المؤن للحقوق المعلقة الأداء (1) | 0 | 0,47 | 0,61 |
| استرجاع المؤن للحقوق المعلقة الأداء (2) | 3,65 | 0,02 | 1,27 |
| كلفة مخاطر القرض (3) = (1) – (2) | **3,65-** | **0,45** | **0,66-** |

## مؤن المخاطر العامة

**ومن أجل ضمان حماية ضد بعض المخاطر العامة، قام الصندوق خلال سنة 2022 بإحداث مخصصات صافية للمؤن بمبلغ 21 مليون درهم ليصل بذلك الحجم الإجمالي لمؤن المخاطر العامة إلى 72,71 مليون درهم.**

**وتجدر الإشارة إلى أنه، وفي احترام للقوانين الجبائية المعمول بها، تمت إعادة إدماج هذه المؤن كليا في قاعدة احتساب الضريبة على الشركات.**

## الناتج الصافي

**وأخذا بعين الاعتبار للعناصر التي تم عرضها أعلاه، وخاصة :**

- **التطور الإيجابي للناتج الصافي البنكي بنسبة 4%؛**
- **مواصلة التحكم في الأعباء العامة للاستغلال؛**
- **جودة محفظة الزبون؛**

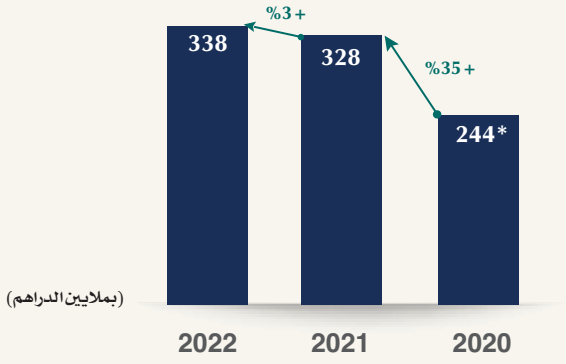


(*) : تميز الناتج الصافي لسنة 2020 باحتساب مساهمة الصندوق بمبلغ 100 مليون درهم لفائدة الصندوق الخاص بتدبيرجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)

**فقد سجل الناتج الصافي في 31 دجنبر 2022 ارتفاعا بنسبة 3% ليبلغ 338 مليون درهم مقابل 328 مليون درهم في 31 دجنبر 2021.**

## 2. الحصيلة

(بملايين الدراهم)

| الأصول | 2020 | 2021 | 2022 | الخصوم | 2020 | 2021 | 2022 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| قيم الصندوق، البنك المركزي والخزينة العامة<br>حقوق على مؤسسات القرض والمؤسسات المماثلة لها | 26 | 25 | 54 | البنك المركزي والخزينة العامة | - | - | - |
| حقوق على الزبناء | 25 208 | 26 183 | 26 849 | ديون تجاه مؤسسات القرض والمؤسسات المماثلة | 8 597 | 9 959 | 12 666 |
| أصول أخرى | 235 | 301 | 563 | سندات دين صادرة | 11 851 | 11 187 | 9 958 |
| سندات الاستثمار | - | - | 1 131 | خصوم أخرى | 47 | 34 | 271 |
| مستعقرات | 48 | 45 | 42 | الأموال الذاتية والمماثلة | 5 022 | 5 374 | 5 744* |
| **المجموع** | **25 517** | **26 554** | **28 639** | **المجموع** | **25 517** | **26 554** | **28 639** |

(*) : بما فيها مؤن المخاطر العامة بمبلغ 72,71 مليون درهم.

**يتضح من خلال تحليل بنية الحصيلة أن الأصول، والتي بلغت 28639 مليون درهم، والتي تتكون بشكل شبه كلي من الحقوق على الزبناء، عرفت ارتفاعا فاق 2 مليار درهم والذي يعزى أساسا إلى شراء سندات الاستثمار بمبلغ يفوق 1,1 مليار درهم، وإلى ارتفاع الحقوق على الزبناء بما يقارب 700 مليون درهم.**

**وتميزت بنية الخصوم بهيمنة ديون التمويل، موزعة بين الاقتراضات على المدى الطويل وسندات الدين الصادرة والتي تمثل 79% من مجموع الحصيلة.**

## 3. المعايير القانونية

**يحرص الصندوق بشكل دائم على احترام المعايير الاحترازية التي يمليها بنك المغرب والرامية إلى الحفاظ على التوازنات المالية لمؤسسات القرض وإلى تغطية المخاطر، كما يتضح من خلال المؤشرات التالية:**

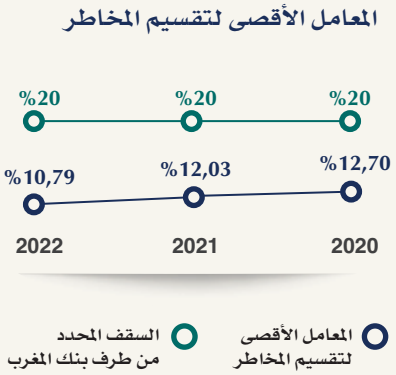


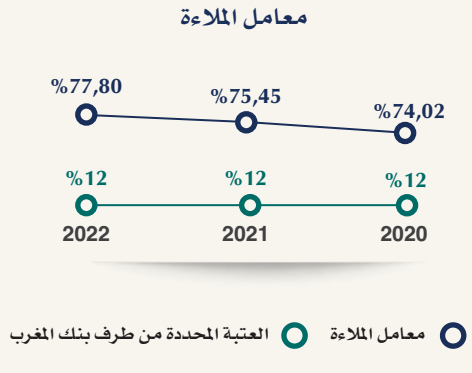


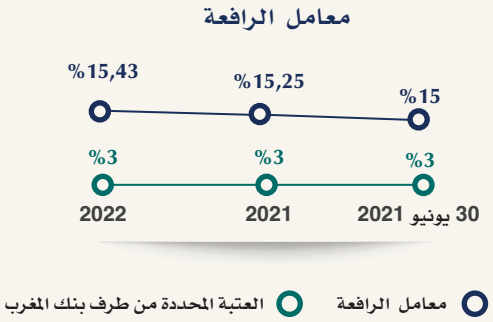


## 4. مؤشرات المردودية

| بملايين الدراهم | 2020 | 2021 | 2022 |
|---|---|---|---|
| الناتج الصافي | 244 | 328 | 338 |
| الأموال الذاتية (خارج الاقتراضات السندية التابعة) | 4 022 | 4 374 | 4 733 |
| متوسط الأموال الذاتية[2] (خارج الاقتراضات السندية التابعة) | 3 894 | 4 198 | 4 554 |
| **معدل المردودية المالية** | **%6,26** | **%7,82** | **%7,42** |
| الناتج الصافي | 244 | 328 | 338 |
| مجموع الحصيلة | 25 517 | 26 554 | 28 639 |
| متوسط مجموع الحصيلة[3] | 24 535 | 26 036 | 27 597 |
| **معدل المردودية الاقتصادية** | **%0,99** | **%1,26** | **%1,22** |

2: (متوسط الأموال الذاتية (خارج الاقتراضات السندية التابعة)، للسنة N-1 + متوسط الأموال الذاتية (خارج الاقتراضات السندية التابعة) للسنة N) / 2
3: (مجموع الحصيلة للسنة N-1 + مجموع الحصيلة للسنة N) / 2

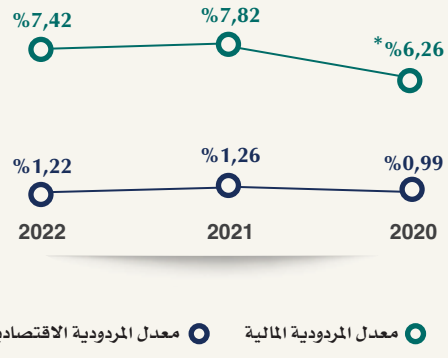


(*) : تأثير انخفاض الناتج الصافي على معدل المردودية المالية سنة 2020 جراء احتساب مساهمة الصندوق بمبلغ 100 مليون درهم لفائدة الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)

**بلغ معدل المردودية المالية ومعدل المردودية الاقتصادية على التوالي 7,42% و1,22% في متم سنة 2022، مقابل 7,82% و 1,26% في متم سنة 2021. ويرتبط انخفاضهما بالأساس بتطور الأصول والأموال الذاتية.**

FONDS
D'EQUIPEMENT
COMMUNAL
صندوق التجهيز
الجماعي

# 5. الإعلان المالي إلى غاية 31 دجنبر 2022

# الحسابات الإجتماعية

## إلى غاية 31 دجنبر 2022

FONDS D'EQUIPEMENT COMMUNAL
صندوق التجهيز الجماعي

## الحصيلة

(بآلاف الدراهم)

| الأصول | 31 دجنبر 2022 | 31 دجنبر 2021 |
|---|---|---|
| القيم بالصندوق، الأبناك المركزية، الخزينة العامة، مصلحة الشيكات البريدية | 54 474 | 24 384 |
| الديون على مؤسسات القرض وما يماثلها | 221 | 946 |
| تحت الطلب | 221 | 946 |
| لأجل | - | - |
| ديون على الزبناء | 26 848 614 | 26 183 116 |
| قروض وتمويلات تشاركية للخزينة والإستهلاك | 2 787 | 2 262 |
| قروض وتمويلات تشاركية للتجهيز | 26 816 162 | 26 158 280 |
| قروض وتمويلات تشاركية عقارية | 17 186 | 19 852 |
| قروض وتمويلات تشاركية أخرى | 12 479 | 2 722 |
| الديون المكتسبة عن طريق شراء الفواتير | - | - |
| سندات المعاملة والتوظيف | - | - |
| أدنيات الخزينة والقيم المماثلة | - | - |
| سندات أخرى للدين | - | - |
| سندات الملكية | - | - |
| شهادات الصكوك | - | - |
| أصول أخرى | 562 766 | 300 649 |
| سندات الإستثمار | 1 131 044 | - |
| أدنيات الخزينة والقيم المماثلة | 1 131 044 | - |
| سندات أخرى للدين | - | - |
| شهادات الصكوك | - | - |
| سندات تشاركية والإستعمالات المماثلة | 25 | 25 |
| مشاركة في الشركات المرتبطة | - | - |
| سندات تشاركية أخرى والإستعمالات المماثلة | 25 | 25 |
| سندات المضاربة والمشاركة | - | - |
| الديون التابعة | - | - |
| إيداعات الإستثمار الموظف | - | - |
| مستعقرات معطاة للقرض-الإيجار وللكراء | - | - |
| مستعقرات معطاة للإجارة | - | - |
| المستعقرات غير المجسدة | 154 | 320 |
| المستعقرات المجسدة | 42 138 | 44 719 |
| **مجموع الأصول** | **28 639 435** | **26 554 158** |

| الخصوم | 31 دجنبر 2022 | 31 دجنبر 2021 |
|---|---|---|
| الأبناك المركزية، الخزينة العامة، مصلحة الشيكات البريدية | | |
| الديون ازاء مؤسسات القرض وما يماثلها | 12 665 807 | 9 959 027 |
| تحت الطلب | - | - |
| لأجل | 12 665 807 | 9 959 027 |
| إيداعات الزبناء | - | - |
| حسابات تحت الطلب دائنة | - | - |
| حسابات التوفير | - | - |
| إيداعات لأجل | - | - |
| حسابات أخرى دائنة | - | - |
| الديون إزاء الزبناء على العائدات التشاركية | - | - |
| سندات الدين التي تم إصدارها | 9 958 173 | 11 186 604 |
| سندات الدين القابلة للتداول | 1 000 155 | 2 541 450 |
| الإقتراضات السندية | 8 958 018 | 8 645 154 |
| سندات أخرى للدين تم إصدارها | - | - |
| الخصوم الأخرى | 271 396 | 34 157 |
| مؤن المخاطر والتكاليف | 72 709 | 51 705 |
| المؤن المقننة | - | - |
| الإعانات والصناديق العمومية المرصودة وصناديق الضمان الخاصة | - | - |
| الديون التابعة | 1 010 790 | 1 000 000 |
| إيداعات الإستثمار محصل عليها | - | - |
| فوارق إعادة التقييم | - | - |
| الإحتياطات والأقساط المرتبطة برأس المال | 3 322 666 | 2 994 185 |
| رأس المال | 1 000 000 | 1 000 000 |
| المساهمون. رأس المال الغير المدفوع ( - ) | - | - |
| المرحل من جديد ( +/- ) | - | - |
| النتائج الصافية التي لم يتم رصدها بعد ( +/- ) | - | - |
| النتيجة الصافية للسنة المالية ( +/- ) | 337 895 | 328 481 |
| **مجموع الخصوم** | **28 639 435** | **26 554 158** |

## خارج الحصيلة

(بآلاف الدراهم)

| | 31 دجنبر 2022 | 31 دجنبر 2021 |
|---|---|---|
| إلتزامات معطاة | 5 185 755 | 5 556 371 |
| إلتزامات التمويل المعطاة لفائدة مؤسسات القرض وما يماثلها | - | - |
| إلتزامات التمويل المعطاة لفائدة الزبناء | 5 185 755 | 5 556 371 |
| إلتزامات الضمان لأمر مؤسسات القرض وما يماثلها | - | - |
| إلتزامات الضمان لأمر الزبناء | - | - |
| السندات المشتراة إسترداديا | - | - |
| سندات أخرى يجب تسليمها | - | - |
| الإلتزامات المستلمة | 2 781 831 | 6 458 741 |
| إلتزامات التمويل المستلمة من مؤسسات القرض وما يماثلها | 2 781 831 | 6 458 741 |
| إلتزامات الضمان المستلمة من مؤسسات القرض وما يماثلها | - | - |
| إلتزامات الضمان المستلمة من الدولة وهيئات أخرى للضمان | - | - |
| السندات التي تم بيعها إسترداديا | - | - |
| سندات أخرى للإستلام | - | - |
| سندات المشاركة والمضاربة للإستلام | - | - |

## حساب العائدات والتكاليف

(بآلاف الدراهم)

| | 31 دجنبر 2022 | 31 دجنبر 2021 |
|---|---|---|
| عائدات الاستغلال البنكي | 1 257 205 | 1 256 736 |
| الفوائد والأجور و العائدات المماثلة على العمليات مع مؤسسات القرض | 1 972 | 1 890 |
| الفوائد والأجور والعائدات المماثلة على العمليات مع الزبناء | 1 255 077 | 1 254 846 |
| الفوائد والعائدات المماثلة على سندات الدين | - | - |
| العائدات على سندات الملكية وشهادات الصكوك | - | - |
| العائدات على سندات المضاربة والمشاركة | - | - |
| العائدات على مستعقرات للقرض-إيجار وللكراء | - | - |
| العائدات على مستعقرات معطاة لإجارة | - | - |
| العمولات على تقديم الخدمة | 156 | - |
| العائدات البنكية الأخرى | - | - |
| تحويل أعباء إيداعات إستثمار محصل عليها | - | - |
| أعباء الاستغلال البنكي | 595 745 | 619 309 |
| الفوائد والتكاليف المماثلة على العمليات مع مؤسسات القرض | 255 315 | 252 685 |
| الفوائد والتكاليف المماثلة على العمليات مع الزبناء | - | - |
| الفوائد والتكاليف المماثلة على سندات الدين التي تم إصدارها | 340 207 | 366 403 |
| تكاليف على سندات المضاربة والمشاركة | - | - |
| التكاليف على المستعقرات للقرض-إيجار وللكراء | - | - |
| التكاليف على المستعقرات المعطاة لإجارة | - | - |
| التكاليف البنكية الأخرى | 222 | 221 |
| تحويل عائدات إيداعات إستثمار محصل عليها | - | - |
| الناتج الصافي البنكي | 661 461 | 637 426 |
| عائدات الإستغلال غير البنكي | 1 712 | 2 193 |
| أعباء الإستغلال غير البنكي | 178 | 178 |
| التكاليف العامة للإستغلال | 60 222 | 58 919 |
| تكاليف المستخدمين | 47 319 | 46 210 |
| الضرائب والرسوم | 840 | 838 |
| التكاليف الخارجية | 5 375 | 5 106 |
| التكاليف العامة الأخرى للإستغلال | 3 613 | 3 441 |
| مخصصات الإستخمادات ومؤن المستعقرات غير المجسدة والمجسدة | 3 075 | 3 325 |
| مخصصات المؤن والخسائر المتعلقة بالديون الغير قابلة للتحصيل | 24 713 | 26 594 |
| مخصصات المؤن عن الديون أو الإلتزامات بالتوقيع معلقة الأداء | 613 | 468 |
| الخسائر المتعلقة بالديون الغير قابلة للتحصيل | - | - |
| مخصصات أخرى المؤن | 24 100 | 26 126 |
| إسترجاع المؤن والإستردادات المتعلقة بالديون المستخمدة | 4 370 | 2 011 |
| إسترجاع المؤن عن الديون أو الإلتزامات بالتوقيع معلقة الأداء | 1 275 | 16 |
| الإستردادات المتعلقة بالديون المستخمدة | - | - |
| إسترجاعات المؤن الأخرى | 3 095 | 1 995 |
| الناتج الجاري | 582 429 | 555 939 |
| العائدات غير الجارية | 5 | 236 |
| التكاليف غير الجارية | 28 409 | 19 211 |
| الناتج قبل أداء الضرائب | 554 026 | 536 964 |
| الضرائب عن النتائج | 216 131 | 208 484 |
| **الناتج الصافي** | **337 895** | **328 481** |

## بيان أرصدة التدبير

(بآلاف الدراهم)

| I- جدول تكوين النتائج | 31 دجنبر 2022 | 31 دجنبر 2021 |
|---|---|---|
| (+) الفوائد والعائدات المماثلة | 1 257 049 | 1 256 736 |
| ( - ) الفوائد والتكاليف المماثلة | 595 522 | 619 088 |
| هامش الفائدة | 661 527 | 637 647 |
| (+) عائدات التمويلات التشاركية | - | - |
| ( - ) تكاليف التمويلات التشاركية | - | - |
| هامش على التمويلات التشاركية | - | - |
| (+) العائدات من مستعقرات للقرض-إيجار وللكراء | - | - |
| ( - ) التكاليف عن مستعقرات للقرض-إيجار وللكراء | - | - |
| نتيجة عمليات للقرض-إيجار وللكراء | - | - |
| (+) عائدات من مستعقرات معطاة للإجارة | - | - |
| ( - ) تكاليف من مستعقرات معطاة للإجارة | - | - |
| نتيجة عمليات الإجارة | - | - |
| (+) العمولات المتحصلة | 156 | - |
| ( - ) العمولات المدفوعة | 222 | 221 |
| الهامش المتعلق بالعمولات | 66 - | 221 - |
| (+) نتيجة العمليات بخصوص سندات المعاملة | - | - |
| (+) نتيجة العمليات بخصوص سندات التوظيف | - | - |
| (+) نتيجة عمليات الصرف | - | - |
| (+) نتيجة العمليات بخصوص العائدات المتفرعة | - | - |
| نتيجة عمليات السوق | - | - |
| (+) نتيجة العمليات على سندات المضاربة والمشاركة | - | - |
| (+) مختلف العائدات البنكية الأخرى | - | - |
| ( - ) مختلف التكاليف البنكية الأخرى | - | - |
| حصة حاملي حسابات إيداعات الإستثمار | - | - |
| الناتج البنكي الصافي | 661 461 | 637 426 |
| (+) نتيجة العمليات بخصوص المستعقرات المالية | - | - |
| (+) عائدات الإستغلال الأخرى غير البنكية | 1 712 | 2 193 |
| ( - ) تكاليف الإستغلال الأخرى غير البنكية | 178 | 178 |
| ( - ) التكاليف العامة للإستغلال | 60 222 | 58 919 |
| الناتج الخام للإستغلال | 602 772 | 580 522 |
| (+/-) المخصصات الصافية لإسترجاع المؤن على الديون والإلتزامات بالتوقيع المعلقة الأداء | 662 - | 452 |
| (+/-) المخصصات الصافية الأخرى لإسترجاع المؤن | 21 004 | 24 131 |
| الناتج الجاري | 582 429 | 555 939 |
| الناتج الغير الجاري | 28 403 - | 18 975 - |
| ( - ) الضرائب على النتائج | 216 131 | 208 484 |
| **الناتج الصافي للسنة المالية** | **337 895** | **328 481** |

| II- القدرة على التمويل الذاتي | 31 دجنبر 2022 | 31 دجنبر 2021 |
|---|---|---|
| (+) الناتج الصافي للسنة المالية | 337 895 | 328 481 |
| (+) المخصصات للإستخمادات ولمؤن المستعقرات غير المجسدة والمجسدة | 3 075 | 3 325 |
| (+) المخصصات للمؤن من أجل نقصان قيمة المستعقرات المالية | - | - |
| (+) المخصصات للمؤن من أجل المخاطر العامة | 24 100 | 26 126 |
| (+) المخصصات للمؤن المقننة | - | - |
| (+) المخصصات غير الجارية | - | - |
| ( - ) إسترجاع المؤن | 3 095 | 1 995 |
| ( - ) القيم المضافة للتفويت على المستعقرات غير المجسدة والمجسدة | - | 96 |
| (+) القيم الناقصة للتفويت على المستعقرات غير المجسدة والمجسدة | - | - |
| ( - ) القيمة المضافة للتفويت على المستعقرات المالية | - | - |
| (+) القيمة الناقصة للتفويت على المستعقرات المالية | - | - |
| ( - ) إسترجاع معوات الإستثمار المتوصل بها | - | - |
| (+) القدرة على التمويل الذاتي | 361 975 | 355 840 |
| ( - ) الأرباح الموزعة | - | - |
| (+) التمويل الذاتي | 361 975 | 355 840 |

## جدول تدفقات الخزينة

(بآلاف الدراهم)

| | 31 دجنبر 2022 | 31 دجنبر 2021 |
|---|---|---|
| عائدات الإستغلال البنكي المتحصلة | 1 257 205 | 1 256 736 |
| الإسترددات المتعلقة بالديون المستخمدة | - | - |
| عائدات الإستغلال غير البنكي المتحصلة | 1 718 | 2 429 |
| تكاليف الإستغلال البنكي المدفوعة | 595 745 | 619 309 |
| تكاليف الإستغلال غير البنكي المدفوعة | 28 587 | 19 389 |
| التكاليف العامة للإستغلال المدفوعة | 57 147 | 55 595 |
| الضرائب المدفوعة على النتائج | 216 131 | 208 484 |
| I. التدفقات الصافية للخزينة المتأتية من حساب العائدات والتكاليف | 361 313 | 356 388 |
| تغير : | | |
| الديون على مؤسسات القرض وما يماثلها | 725 | 656 - |
| الديون على الزبناء | 665 597 - | 975 621 - |
| سندات المعاملات والتوظيف | - | - |
| أصول أخرى | 261 356 - | 65 590 - |
| سندات المضاربة والمشاركة | - | - |
| المستعقرات المعطاة للقرض-الإيجار وللكراء | - | - |
| المستعقرات المعطاة للإيجارة | - | - |
| إيداعات الإستثمار الموظفة لدى مؤسسات القرض ومايماثلها | - | - |
| الديون إزاء مؤسسات القرض وما يماثلها | 2 706 780 | 1 361 571 |
| إيداعات الزبناء | - | - |
| ديون إزاء الزبناء على العائدات التشاركية | - | - |
| سندات الدين التي تم إصدارها | 1 217 641 - | 664 136 - |
| أصول أخرى | 237 239 | 13 227 - |
| II. رصيد تغيرات الأصول والخصوم للإستغلال | 800 149 | 357 659 - |
| III. التدفقات الصافية بالخزينة المتأتية من أنشطة الإستغلال (I + II) | 1 161 462 | 1 271 - |
| ناتج تقويتات المستعقرات المالية | - | - |
| ناتج تقويتات المستعقرات المجسدة وغير المجسدة | - | - |
| إقتناء المستعقرات المالية | 1 131 044 | - |
| إقتناء المستعقرات غير المجسدة والمجسدة | 328 | 40 |
| الفوائد المتحصلة | - | - |
| الأرباح المتحصلة | - | - |
| IV. التدفقات الصافية للخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمار | 1 131 372 - | 40 - |
| الإعانات، الأموال العمومية والأموال الخاصة للضمان المتحصلة | - | - |
| إصدار الديون التابعة | - | - |
| إيداعات الإستثمار المحصل عليه | - | - |
| إصدار الأسهم | - | - |
| دفع رؤوس الأموال الذاتية | - | - |
| إيداعات الإستثمار المسترددة | - | - |
| الفوائد المدفوعة | - | - |
| أجور مدفوعة لإيداعات الإستثمار | - | - |
| الأرباح المدفوعة | - | - |
| V. التدفقات الصافية للخزينة المتأتية من أنشطة التمويل | - | - |
| VI. التغير الصافي للخزينة (III+IV+V) | 30 091 | 1 311 - |
| VII. الخزينة عند إفتتاح السنة المالية | 24 384 | 25 695 |
| VIII. الخزينة عند إختتام السنة المالية | 54 474 | 24 384 |

## أهم أساليب التقييم الأساسية المطبقة من طرف المؤسسة

بيان أساليب التقييم الأساسية المطبقة من طرف المؤسسة

* تطبيق أساليب التقييم المنصوص عليها في مخطط المحاسبة لمؤسسات القرض الجاري بها العمل منذ 2000/01/01.
* يتم إحتساب وتقييم الحقوق المعلقة الأداء طبقا للقوانين البنكية المعمول بها.

ويمكن تلخيص المقتضيات المطبقة على النحو التالي:

- يتم تصنيف الحقوق المعلقة الأداء، حسب درجة المخاطر، إلى ديون مشكوك فيها مسبقا وديون مشكوك فيها وديون معرضة للخطر.
- وبعد خصم حصص الضمان المنصوص عليها في القانون الجاري به العمل (الدورية رقم 97/G/25 والدورية رقم 2002/19/G والدورية رقم 2004/38/G)، يتم إحداث مؤن للحقوق المعلقة الأداء على النحو التالي:

- 20% بالنسبة للديون المشكوك فيها مسبقا؛
- 50% بالنسبة للديون المشكوك فيها؛
- 100% بالنسبة لديون معرضة للخطر.

* تظهر المستعقرات الغير مجسدة والمجسدة في الحصيلة بقيمة إقتنائها مع خصم الإستخدامات المتراكمة حسب الطريقة الخطية وعدد سنواتها المقدرة.

يتم إستخدام المستعقرات الغير مجسدة والمجسدة حسب القوانين المعمول بها.

* يتم عرض البيانات المالية طبقا لمقتضيات المخطط المحاسباتي لمؤسسات القرض.

## وضعية الإستثناءات

| بيان الإستثناءات | تبريرات الإستثناءات | أثر الإستثناءات على الذمة المالية والوضعية المالية والنتائج |
|---|---|---|
| ا. إستثناءات للمبادئ المحاسباتية الأساسية | | |
| اا. إستثناءات لأساليب التقييم | | |
| ااا. إستثناءات لقواعد الإعداد وتقديم البيانات المالية | | |

## وضعية تغييرات الأساليب

| بيان التغييرات | تبريرات التغييرات | تأثير التغييرات على الذمة المالية والوضعية المالية والنتائج |
|---|---|---|
| ا. تغييرات تخص أساليب التقييم | | |
| اا. تغييرات تخص قواعد التقييم | | |

## الحقوق على مؤسسات القرض والمماثلة لها

(بالآف الدراهم)

| الحقوق | بنك المغرب والخزينة العامة ومصالح الشيكات البريدية | أبناك بالمغرب | مؤسسات قرض أخرى ومماثلة لها بالمغرب | مؤسسات القرض بالخارج | المجموع 31 دجنبر 2022 | المجموع 31 دجنبر 2021 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الحسابات العادية المدينة | 53 982 | 217 | 3 | - | 54 203 | 24 822 |
| قيم محصل عليها للمعاشات | - | - | - | - | - | - |
| يوم بيوم | - | - | - | - | - | - |
| لأجل | - | - | - | - | - | - |
| قروض الخزينة | - | - | - | - | - | - |
| يوم بيوم | - | - | - | - | - | - |
| لأجل | - | - | - | - | - | - |
| قروض مالية | - | - | - | - | - | - |
| حقوق أخرى | - | - | - | - | - | - |
| فوائد جارية ستتم الحصول عليها | 489 | - | - | - | 489 | 502 |
| حقوق معلقة الأداء | - | - | - | - | - | - |
| المجموع | 54 472 | 217 | 3 | - | 54 692 | 25 324 |

## الحقوق على الزبناء

(بالآف الدراهم)

| الحقوق | القطاع العمومي | القطاع الخاص | | | المجموع 31 دجنبر 2022 | المجموع 31 دجنبر 2021 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | مؤسسات مالية | مقاولات غير مالية | زبناء آخرين | | |
| قروض الخزينة | - | - | - | - | - | - |
| حسابات للآجل مدينة | - | - | - | - | - | - |
| حقوق تجارية في المغرب | - | - | - | - | - | - |
| قروض التصدير | - | - | - | - | - | - |
| قروض أخرى للخزينة | - | - | - | - | - | - |
| قروض الاستهلاك | - | - | - | 2 787 | 2 787 | 2 262 |
| قروض التجهيز | 26 081 692 | - | - | 26 081 692 | 26 081 692 | 25 431 002 |
| قروض عقارية | - | - | - | 17 186 | 17 186 | 19 852 |
| قروض أخرى للخزينة | - | - | - | - | - | - |
| حقوق مكتسبة عن طريق شراء الفواتير | - | - | - | - | - | - |
| فوائد جارية مستحقة | 734 469 | - | - | 734 469 | 734 469 | 727 277 |
| حقوق معلقة الأداء | 12 479 | - | - | 12 479 | 12 479 | 2 722 |
| ديون مشكوك فيها مسبقا | 10 060 | - | - | 10 060 | 10 060 | - |
| ديون مشكوك فيها | 1 756 | - | - | 1 756 | 1 756 | - |
| ديون معرضة للخطر | 663 | - | - | 663 | 663 | 2 722 |
| المجموع | 26 828 641 | - | 19 974 | 26 848 614 | 26 183 116 | |

## توزيع سندات المعاملات والتوظيف والإستثمار حسب صنف المصدر

(بالآف الدراهم)

| السندات | مؤسسات القرض وما يماثلها | مصدرون عموميون | مصدرون خواص | | المجموع 31 دجنبر 2022 | المجموع 31 دجنبر 2021 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | ماليون | غير ماليين | | |
| سندات مدرجة | - | - | - | - | - | - |
| أذينات الخزينة والقيم المماثلة | - | - | - | - | - | - |
| سندات | - | - | - | - | - | - |
| سندات أخرى للديون | - | - | - | - | - | - |
| سندات الملكية | - | - | - | - | - | - |
| سندات غير مدرجة | 1 131 044 | - | - | - | 1 131 044 | - |
| أذينات الخزينة والقيم المماثلة | 1 131 044 | - | - | - | 1 131 044 | - |
| سندات | - | - | - | - | - | - |
| سندات أخرى للديون | - | - | - | - | - | - |
| سندات الملكية | - | - | - | - | - | - |
| المجموع | 1 131 044 | - | - | - | 1 131 044 | - |

## توزيع سندات المعاملات والتوظيف والإستثمار

(بالآف الدراهم)

| السندات | القيمة المحاسباتية الخام | القيمة الحالية | قيمة التسديد | قيم مضافة غير معلنة | قيم ناقصة غير معلنة | المؤن |
|---|---|---|---|---|---|---|
| سندات المعاملة | | | | | | |
| أذينات الخزينة والقيم المماثلة | - | - | - | - | - | - |
| سندات | - | - | - | - | - | - |
| سندات أخرى للديون | - | - | - | - | - | - |
| سندات الملكية | - | - | - | - | - | - |
| سندات التوظيف | - | - | - | - | - | - |
| أذينات الخزينة والقيم المماثلة | - | - | - | - | - | - |
| سندات | - | - | - | - | - | - |
| سندات أخرى للديون | - | - | - | - | - | - |
| سندات الملكية | - | - | - | - | - | - |
| سندات الإستثمار | 1 131 044 | 1 131 044 | - | - | - | - |
| أذينات الخزينة والقيم المماثلة | 1 131 044 | 1 131 044 | - | - | - | - |
| سندات | - | - | - | - | - | - |
| سندات أخرى للديون | - | - | - | - | - | - |
| المجموع | 1 131 044 | 1 131 044 | - | - | - | - |

## تفاصيل حول الأصول الأخرى

(بالآف الدراهم)

| الأصول | 31 دجنبر 2022 | 31 دجنبر 2021 |
|---|---|---|
| إقتناء أدوات إختيارية | - | - |
| عمليات مختلفة على السندات | - | - |
| مدينين مختلفين | 251 367 | 39 395 |
| المبالغ المستحقة للدولة | 250 385 | 38 263 |
| المبالغ المستحقة لهيئات الإحتياط | - | - |
| المبالغ المستحقة للمستخدمين | - | - |
| حسابات الزبناء لخدمات غير بنكية | - | - |
| مدينين مختلفين آخرين | 982 | 1 132 |
| قيم وتوظيفات مختلفة | - | - |
| حسابات التسوية | 311 399 | 261 254 |
| حسابات تسوية عمليات خارج الحصيلة | - | - |
| مقابل نتائج الصرف خارج الحصيلة | - | - |
| مقابل نتائج عائدات مستمدة من خارج الحصيلة | - | - |
| مقابل نتائج على سندات خارج الحصيلة | - | - |
| حسابات الفرق للعمولات والسندات | 50 290 | 4 224 |
| نتائج عائدات مستمدة من التغطية | 219 556 | 222 297 |
| أعباء موزعة على عدة سنوات | 5 560 | 7 977 |
| حسابات الربط ما بين المركز والفروع والوكالات بالمغرب | - | - |
| عائدات سيتم الحصول عليها وأعباء متوقعة | 35 643 | 26 404 |
| حسابات تسوية أخرى | 351 | 351 |
| حقوق معلقة الأداء تهم عمليات مختلفة | - | - |
| المجموع | 562 766 | 300 649 |

## سندات المساهمات والتوظيفات المماثلة

(بالآف الدراهم)

| إسم الشركة المصدرة | القطاع | الرأسمال | المساهمة في الرأسمال (%) | ثمن الإقتناء الإجمالي | القيمة المحاسباتية الصافية | مقتطف من البيانات المالية للشركة المصدرة: تاريخ نهاية السنة المالية | الوضعية الصافية | النتائج الصافي | العائدات المسجلة في حساب العائدات والتكاليف |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المساهمة في الشركات المرتبطة | | | | | | | | | |
| سندات مساهمات أخرى | | | | | | | | | |
| ماروك لير ش.م | الوديع المركزي | 100 000 | %0,025 | 25 | 25 | 2021/12/31 | 321 509 | 9 761 | |
| مجموع المساهمات | | | | 25 | 25 | - | 321 509 | 9 761 | - |
| التوظيفات المماثلة | | | | - | - | - | - | - | - |
| المجموع العام | | | | 25 | 25 | - | 321 509 | 9 761 | - |

## الحقوق التابعة

(بالآف الدراهم)

| الحقوق التابعة | المبلغ | | | منها الشركات ذات الصلة | |
|---|---|---|---|---|---|
| | خام | 31 دجنبر 2022 المؤن | 31 دجنبر 2022 الصافي | 31 دجنبر 2021 الصافي | 31 دجنبر 2022 الصافي | 31 دجنبر 2021 الصافي |
| حقوق تابعة لمؤسسات القرض والمماثلة | | | | | | |
| حقوق تابعة على الزبناء | | | | | | |
| المجموع | | | | | | |

## مستعقرات معطاة لقرض-الإيجار وللكراء بنية الشراء والكراء البسيط

31 دجنبر 2022

(بالآف الدراهم)

| النوع | مبلغ الخام بداية السنة | مبلغ الإقتناء خلال السنة | مبلغ المبيعات أو السحوبات خلال السنة | مبلغ الخام نهاية السنة | الإستخدامات: مخصصات السنة | المؤن: مجموع الإستخدامات | المؤن: مخصصات السنة | المؤن: إسترداد المؤن | المؤن: مجموع المؤن | المبلغ الصافي نهاية السنة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مستعقرات معطاة لقرض-الإيجار وللكراء بنية الشراء | | | | | | | | | | |
| قرض-إيجار المستعقرات غير مجسدة | | | | | | | | | | |
| قرض-إيجار الأثاث | | | | | | | | | | |
| قرض-إيجار أثاث في طور الإيجار | | | | | | | | | | |
| قرض-إيجار أثاث مكتري | | | | | | | | | | |
| قرض-إيجار أثاث غير مكتري بعد الفسخ | | | | | | | | | | |
| قرض-إيجار مستعقرات | | | | | | | | | | |
| قرض-إيجار في طور الإيجار | | | | | | | | | | |
| قرض-إيجار مكتري | | | | | | | | | | |
| قرض-إيجار مستعقرات غير مكتري بعد الفسخ | | | | | | | | | | |
| إيجار مستحق | | | | | | | | | | |
| إيجار أعيدت تركيته | | | | | | | | | | |
| إيجار غير مؤدى | | | | | | | | | | |
| حقوق معلقة الأداء | | | | | | | | | | |
| مستعقرات معطاة للكراء البسيط | | | | | | | | | | |
| أثاث للكراء البسيط | | | | | | | | | | |
| مستعقرات للكراء البسيط | | | | | | | | | | |
| إيجار مستحق يتعين تحصيله | | | | | | | | | | |
| إيجار أعيدت تركيته | | | | | | | | | | |
| إيجار غير مؤدى | | | | | | | | | | |
| حقوق معلقة الأداء | | | | | | | | | | |
| المجموع | | | | | | | | | | |

لاشيء

## مستعقرات غير مجسدة و مجسدة

31 دجنبر 2022

(بالآف الدراهم)

| | مبلغ الخام بداية السنة | مبلغ الإقتناء خلال السنة | مبلغ المبيعات أو السحوبات خلال السنة | مبلغ الخام نهاية السنة | الإستخدامات و / أو المؤن: مبلغ الإستخدامات و / أو المؤن عند بداية السنة | الإستخدامات و / أو المؤن: مخصصات السنة | الإستخدامات و / أو المؤن: مبلغ الإستخدامات للمستعقرات | المجموع | المبلغ الصافي نهاية السنة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مستعقرات غير مجسدة | 21 033 | 9 | - | 21 041 | 20 713 | 174 | - | 20 888 | 154 |
| حقوق الإيجار | - | - | - | - | - | - | - | - | - |
| مستعقرات للبحث والتنمية | - | - | - | - | - | - | - | - | - |
| مستعقرات أخرى غير مجسدة للإستغلال | 21 033 | 9 | - | 21 041 | 20 713 | 174 | - | 20 888 | 154 |
| مستعقرات غير مجسدة خارج الإستغلال | - | - | - | - | - | - | - | - | - |
| مستعقرات مجسدة | 123 694 | 319 | - | 124 013 | 78 974 | 2 901 | - | 81 875 | 42 138 |
| مباني للإستغلال | 69 323 | - | - | 69 323 | 28 411 | 1 552 | - | 29 964 | 39 359 |
| أرض للإستغلال | 7 229 | - | - | 7 229 | - | - | - | - | 7 229 |
| مباني للإستغلال - مكاتب | 61 194 | - | - | 61 194 | 27 830 | 1 530 | - | 29 360 | 31 834 |
| مباني للإستغلال - مساكن وظيفية | 900 | - | - | 900 | 581 | 23 | - | 604 | 296 |
| معدات وآليات للإستغلال | 27 260 | 301 | - | 27 561 | 26 167 | 505 | - | 26 672 | 888 |
| أثاث مكاتب الإستغلال | 7 876 | - | - | 7 876 | 7 602 | 50 | - | 7 652 | 224 |
| معدات مكاتب الإستغلال | 949 | - | - | 949 | 948 | 1 | - | 949 | 0 |
| معدات معلوماتية | 17 757 | 301 | - | 18 058 | 16 941 | 454 | - | 17 395 | 664 |
| معدات متحركة مرتبطة بالإستغلال | 677 | - | - | 677 | 677 | - | - | 677 | - |
| معدات أخرى للإستغلال | - | - | - | - | - | - | - | - | - |
| مستعقرات مجسدة أخرى للإستغلال | 17 291 | 18 | - | 17 309 | 16 582 | 638 | - | 17 220 | 90 |
| مستعقرات مجسدة أخرى خارج الإستغلال | 9 820 | - | - | 9 820 | 7 814 | 205 | - | 8 019 | 1 800 |
| أرض خارج الإستغلال | - | - | - | - | - | - | - | - | - |
| مباني خارج للإستغلال | 5 545 | - | - | 5 545 | 3 784 | 139 | - | 3 922 | 1 623 |
| معدات وآليات خارج الإستغلال | 2 344 | - | - | 2 344 | 2 179 | 27 | - | 2 207 | 138 |
| مستعقرات مجسدة أخرى للإستغلال | 1 931 | - | - | 1 931 | 1 851 | 39 | - | 1 890 | 40 |
| المجموع | 144 726 | 328 | - | 145 054 | 99 687 | 3 075 | - | 102 762 | 42 291 |

FONDS D'EQUIPEMENT COMMUNAL
صندوق التجهيز الجماعي

## زائد أو ناقص القيمة على بيع وسحب المستعقرات

(بالآف الدراهم)

| تاريخ البيع أو السحب | النوع | المبلغ الخام | الإستهلاكات المتراكمة | القيمة المحاسباتية الصافية | عائد البيع | زائد قيمة البيع | ناقص قيمة البيع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المجموع | | | | | | | |

## ديون إزاء مؤسسات القرض وما يماثلها

(بالآف الدراهم)

| الديون | بنك المغرب، الخزينة العامة، مصالح الشيكات البريدية | الأبناك بالمغرب | مؤسسات القرض الأخرى وما يماثلها بالمغرب | مؤسسات القرض بالخارج | المجموع 31 دجنبر 2022 | المجموع 31 دجنبر 2021 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الحسابات العادية الدائنة | - | - | - | - | - | - |
| القيم المقدمة للإستحفاظ | - | - | - | - | - | - |
| يوما بيوم | - | - | - | - | - | - |
| لأجل | - | - | - | - | - | - |
| إقراضات الخزينة | - | - | - | - | 900 000 | - |
| يوما بيوم | - | - | - | - | - | - |
| لأجل | - | - | - | - | 900 000 | - |
| الإقتراضات المالية | - | 9 265 530 | 350 000 | 2 737 998 | 12 353 528 | 8 762 073 |
| الديون الأخرى | - | - | - | 207 148 | 207 148 | 202 012 |
| الفوائد الجارية الواجب أداؤها | - | 92 212 | 4 033 | 8 886 | 105 131 | 94 943 |
| المجموع | - | 9 357 742 | 354 033 | 2 954 032 | 12 665 807 | 9 959 027 |

## إيداعات الزبناء

(بالآف الدراهم)

| إيداعات | القطاع العمومي | القطاع الخاص | | | المجموع 31 دجنبر 2022 | المجموع 31 دجنبر 2021 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | المؤسسات المالية | المؤسسات الغير المالية | زبائن آخرين | | |
| حسابات دائنة لأجل | | | | | | |
| حسابات الإدخار | | | | | | |
| إيداعات لأجل | | | | | | |
| حسابات دائنة أخرى | | | | | | |
| فوائد جارية للأداء | | | | | | |
| المجموع | | | | | | |

## سندات الدين الصادرة

31 دجنبر 2022
(بالآف الدراهم)

| طبيعة السند (1) | تاريخ الإنتفاع | تاريخ الإستحقاق | مميزات: القيمة الإسمية لتوحيد | مميزات: النسبة الإسمية | مميزات: طريقة التسديد (2) | المبلغ | منها: مؤسسات مرتبطة | منها: أخرى ذات الصلة | المبلغ الغير مستحدث للأقساط الإصدار أو التسديد |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| سند دين قابل للتداول | | | | | | 1 000 000 | | | |
| شهادات الإيداع | 2019/12/30 | 2024/12/30 | 100 | %2,82 | في النهاية | 1 000 000 | | | |
| إقتراضات سندية | | | | | | 8 834 533 | | | |
| إقتراض سندية | 2012/01/20 | 2027/01/20 | 100 | %5,30 | مستخدمة | 333 333 | | | |
| إقتراض سندية | 2014/12/08 | 2029/12/08 | 100 | %3,44 | مستخدمة | 396 200 | | | |
| إقتراض سندية | 2014/12/08 | 2024/12/08 | 100 | %3,50 | في النهاية | 151 000 | | | |
| إقتراض سندية | 2015/07/13 | 2030/07/13 | 100 | %4,60 | مستخدمة | 384 000 | | | |
| إقتراض سندية | 2015/07/13 | 2025/07/13 | 100 | %2,39 | في النهاية | 60 000 | | | |
| إقتراض سندية | 2015/07/13 | 2025/07/13 | 100 | %2,49 | في النهاية | 220 000 | | | |
| إقتراض سندية | 2016/10/13 | 2031/10/13 | 100 | %3,92 | مستخدمة | 192 000 | | | |
| إقتراض سندية | 2016/10/13 | 2026/10/13 | 100 | %2,79 | في النهاية | 225 000 | | | |
| إقتراض سندية | 2016/10/13 | 2031/10/13 | 100 | %3,19 | مستخدمة | 273 000 | | | |
| إقتراض سندية | 2017/12/06 | 2032/12/06 | 100 | %3,93 | مستخدمة | 533 333 | | | |
| إقتراض سندية | 2017/12/06 | 2027/12/06 | 100 | %3,30 | في النهاية | 200 000 | | | |
| إقتراض سندية | 2017/12/06 | 2032/12/06 | 100 | %3,50 | مستخدمة | 666 667 | | | |
| إقتراض سندية | 2018/07/19 | 2033/07/19 | 100 | %3,84 | مستخدمة | 733 333 | | | |
| إقتراض سندية | 2019/07/12 | 2034/07/12 | 100 | %3,49 | مستخدمة | 400 000 | | | |
| إقتراض سندية | 2019/07/12 | 2034/07/12 | 100 | %2,20 | مستخدمة | 1 200 000 | | | |
| إقتراض سندية | 2020/12/18 | 2036/03/31 | 100 | %2,20 | مستخدمة | 1 866 667 | | | |
| إقتراض سندية | 2022/01/12 | 2027/01/12 | 100 | %2,20 | مستخدمة | 1 000 000 | | | |
| المجموع | | | | | | 9 834 533 | | | |

(1) يتعلق الأمر بشهادات الإيداع - إقتراضات سندية - أدينات شركات التمويل - سندات دين أخرى
(2) الإستحقادات: سنوية - في النهاية

## تفاصيل الخصوم الأخرى

(بالآف الدراهم)

| الخصوم | 31 دجنبر 2022 | 31 دجنبر 2021 |
|---|---|---|
| أدوات إختيارية تم بيعها | - | - |
| عمليات مختلفة على السندات | - | - |
| دائنون مختلفون | 233 118 | 22 330 |
| مبالغ مستحقة للدولة | 230 288 | 19 250 |
| مبالغ مستحقة لهيئات الإحتياط | 1 355 | 1 313 |
| مبالغ مستحقة للمستخدمين | - | 10 |
| مبالغ مستحقة للمساهمين والشركاء | - | - |
| موردي السلع والخدمات | 1 445 | 1 649 |
| دائنون آخرون | 30 | 109 |
| حسابات التسوية | 38 278 | 11 826 |
| حسابات ضبط العمليات خارج الحصيلة | - | - |
| حسابات فوارق العملة والسندات | - | 1 978 |
| نتائج عائدات متبلقة عن التغطية | 27 588 | - |
| حسابات الربط ما بين المركز والفروع والوكالات بالمغرب | - | - |
| تكاليف وجب أداؤها وعائدات محددة مسبقا | 10 400 | 9 558 |
| حسابات تسوية أخرى | 290 | 290 |
| المجموع | 271 396 | 34 157 |

## المؤن

(بالآف الدراهم)

| | الجاري 31 دجنبر 2021 | مخصصات | إسترجادات | تغيرات أخرى | الجاري 31 دجنبر 2022 |
|---|---|---|---|---|---|
| مؤن مخصومة من الأصول | 17 475 | 613 | 1 275 | - | 16 813 |
| ديون على مؤسسات القروض وما يماثلها | - | - | - | - | - |
| ديون على الزبناء | 6 020 | 613 | 514 | - | 6 118 |
| سندات التوظيف | - | - | - | - | - |
| سندات المساهمة والتوظيفات المماثلة | - | - | - | - | - |
| مستعقرات قرض-الإيجار والكراء | - | - | - | - | - |
| أصول أخرى | 11 455 | 760 | - | - | 10 695 |
| مؤن مسجلة في الخصوم | 51 705 | 24 100 | 3 095 | - | 72 709 |
| مؤن لمخاطر تنفيذ التزامات بالتوقيع | - | - | - | - | - |
| مؤن لمخاطر الصرف | - | - | - | - | - |
| مؤن لمخاطر عامة | 51 705 | 24 100 | 3 095 | - | 72 709 |
| مؤن لمعاشات التقاعد وواجبات مماثلة | - | - | - | - | - |
| مؤن لمخاطر وتكاليف أخرى | - | - | - | - | - |
| مؤن مقننة | - | - | - | - | - |
| المجموع العام | 69 180 | 24 713 | 4 370 | - | 89 522 |

## إمدادات صناديق عمومية مخصصة وصناديق خاصة للضمان

(بالآف الدراهم)

| | الموضوع الإقتصادي | المبلغ الإجمالي | المبلغ 31 دجنبر 2021 | الإستعمال 31 دجنبر 2022 | المبلغ 31 دجنبر 2022 |
|---|---|---|---|---|---|
| الإمدادات | | | | | |
| صناديق عمومية مخصصة | | | | | |
| صناديق خاصة للضمان | | | | | |
| المجموع | | | | | |

## الأموال الذاتية

(بالآف الدراهم)

| الأموال الذاتية | الجاري 31 دجنبر 2021 | تخصيص النتيجة | تغيرات أخرى | | الجاري 31 دجنبر 2022 |
|---|---|---|---|---|---|
| فوارق إعادة التقييم | - | - | - | | - |
| الإحتياطات والأقساط المرتبطة برأس المال | 2 994 185 | 328 481 | - | | 3 322 666 |
| الإحتياطات القانونية | - | - | - | | - |
| إحتياطات أخرى | 2 994 185 | 328 481 | - | | 3 322 666 |
| أقساط الإصدار وإدماج المساهمات | - | - | - | | - |
| الرأسمال | 1 000 000 | - | - | | 1 000 000 |
| الرأسمال المطلوب | - | - | - | | - |
| الرأسمال الغير المطلوب | - | - | - | | - |
| شهادات الإستثمار | - | - | - | | - |
| أموال التخصيص | 1 000 000 | - | - | | 1 000 000 |
| المساهمون- رأسمال غير مدفوع | - | - | - | | - |
| المرحل من جديد (+/-) | - | - | - | | - |
| النتائج الصافية في إنتظار التخصيص (+/-) | - | - | - | | - |
| النتائج الصافية (+/-) | 328 481 | 328 481 | - 337 895 | | 337 895 |
| المجموع | 4 322 666 | - | 337 895 | | 4 660 561 |

## إلتزامات التمويل والضمان

(بالآف الدراهم)

| الإلتزامات | 31 دجنبر 2022 | 31 دجنبر 2021 |
|---|---|---|
| إلتزامات التمويل والضمان معطاة | 5 185 755 | 5 556 371 |
| إلتزامات التمويل لفائدة مؤسسات القرض والممالئة لها | - | - |
| قروض وثائقية للإستيراد | - | - |
| قبول أو إلتزام بالأداء | - | - |
| فتح اعتمادات مؤكدة | - | - |
| إلتزامات إستبدال على إصدارات سندية | - | - |
| إلتزامات لا رجعة فيها لقروض إيجار | - | - |
| إلتزامات تمويل أخرى معطاة | - | - |
| إلتزامات التمويل لفائدة الزبناء | 5 185 755 | 5 556 371 |
| قروض وثائقية للإستيراد | - | - |
| قبول أو إلتزام بالأداء | - | - |
| فتح إعتمادات مؤكدة | 5 185 755 | 5 556 371 |
| إلتزامات إستبدال على إصدارات سندية | - | - |
| إلتزامات لا رجعة فيها لقروض إيجار | - | - |
| إلتزامات تمويل أخرى معطاة | - | - |
| إلتزامات الضمان لفائدة مؤسسات القرض والممالئة لها | - | - |
| قروض وثائقية للتصدير مؤكدة | - | - |
| قبول أو إلتزام بالأداء | - | - |
| ضمان قروض معطاة | - | - |
| كفالات أخرى وضمانات معطاة | - | - |
| إلتزامات معلقة الأداء | - | - |
| إلتزامات الضمان لفائدة الزبائن | - | - |
| ضمانات قروض معطاة | - | - |
| كفالات وضمانات لفائدة الإدارة العمومية | - | - |
| ضمانات وكفالات أخرى معطاة | - | - |
| إلتزامات معلقة الأداء | - | - |
| إلتزامات تمويل وضمان محصل عليها | 2 781 831 | 6 458 741 |
| إلتزامات تمويل محصل عليها من طرف مؤسسات القرض والممالئة لها | 2 781 831 | 6 458 741 |
| فتح إعتمادات مؤكدة | 2 781 831 | 6 458 741 |
| إلتزامات استبدال على إصدارات سندية | - | - |
| إلتزامات تمويل أخرى محصل عليها | - | - |
| إلتزامات ضمان محصل عليها من طرف مؤسسات القرض والممالئة لها | - | - |
| ضمانات القروض | - | - |
| ضمانات أخرى محصل عليها | - | - |
| إلتزامات ضمان الدولة وهيئات الضمان المختلفة | - | - |
| ضمانات القروض | - | - |
| ضمانات أخرى محصل عليها | - | - |

## إلتزامات بواسطة سندات

31 دجنبر 2022
(بالآف الدراهم)

| إلتزامات | المبلغ |
|---|---|
| إلتزامات معطاة | |
| سندات مشتراة إسترداديا | |
| سندات أخرى يجب تسليمها | |
| إلتزامات محصل عليها | |
| سندات تم بيعها إسترداديا | |
| سندات أخرى سيتم الحصول عليها | |

## عمليات الصرف لأجل وإلتزامات على عائدات مشتقة

(بالآف الدراهم)

| | عمليات التغطية | | عمليات أخرى | |
|---|---|---|---|---|
| | 31 دجنبر 2022 | 31 دجنبر 2021 | 31 دجنبر 2022 | 31 دجنبر 2021 |
| عمليات الصرف لأجل | 191 967 | 222 297 | - | - |
| عملة سيتم الحصول عليها | - | - | - | - |
| دراهم يتعين دفعها | 219 556 | 222 297 | - | - |
| عملات يتعين دفعها | - | - | - | - |
| دراهم سيتم الحصول عليها | 27 588 | - | - | - |
| من ضمنها مقايضة مالية على العملة | - | - | - | - |
| إلتزامات على عائدات مشتقة | - | - | - | - |
| إلتزامات في أسواق منظمة لسعر الفائدة | - | - | - | - |
| إلتزامات في السوق بالإتفاق حول نسبة الفائدة | - | - | - | - |
| إلتزامات في أسواق منظمة لسعر الصرف | - | - | - | - |
| إلتزامات في أسواق بالاتفاق حول سعر الصرف | - | - | - | - |
| إلتزامات في أسواق منظمة لأدوات أخرى | - | - | - | - |
| إلتزامات في أسواق بالإتفاق على أدوات أخرى | - | - | - | - |

## الديون التابعة

(بالآف الدراهم)

| عملة الإقتراض | المبلغ بعملة الإقتراض | الجاري (1) | النسبة | المدة (2) | شروط التسديد المسبق تابعة ومحولة (3) | مبلغ الإقتراض بالعملة الوطنية | شركات مرتبطة: المبلغ بالدرهم 31 دجنبر 2022 | شركات مرتبطة: المبلغ بالدرهم 31 دجنبر 2021 | شركات ذات الصلة: المبلغ بالدرهم 31 دجنبر 2022 | شركات ذات الصلة: المبلغ بالدرهم 31 دجنبر 2021 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| بالدرهم | 200 000 | | %2,30 | 10 | | 200 000 | - | - | - | - |
| بالدرهم | 800 000 | | %2,35 | 10 | | 800 000 | - | - | - | - |
| المجموع | 1 000 000 | | | | | 1 000 000 | - | - | - | - |

(1) جاري بنك المغرب إلى N/12/31
(2) إقتراضا غير محدد
(3) انظر عقد الديون التابعة

بنك التمويل المحلي
LA BANQUE DU FINANCEMENT LOCAL

FONDS D'EQUIPEMENT COMMUNAL
صندوق التجهيز الجماعي

## قيم وضمانات محصل عليها ومعطاة كضمانة

31 دجنبر 2022
(بآلاف الدراهم)

| قيم وضمانات محصل عليها كضمانة | القيمة المحاسبية الصافية | عناوين الأصول أو خارج الحصيلة التي تسجل الحقوق او الإلتزامات المحصل عليها بالتوقيع المعطاة | مبالغ الحقوق أو الإلتزامات بالتوقيع المعطاة بالتغطية |
|---|---|---|---|
| ادينات الخزينة والقيم المماثلة | - | - | - |
| سندات أخرى | - | - | - |
| الرهون | 380 000 | الحساب 2313 | 380 000 |
| قيم وضمانات عينية أخرى | - | - | - |
| المجموع | **380 000** | | **380 000** |

| قيم وتأمينات معطاة كضمانة | القيمة المحاسبية الصافية | عناوين الأصول أو خارج الحصيلة التي تسجل الحقوق او الإلتزامات المحصل عليها بالتوقيع | مبالغ الديون او الالتزامات بالتوقيع المحصل عليها بالتغطية |
|---|---|---|---|
| أدينات الخزينة والقيم المماثلة | | | |
| سندات أخرى | | | |
| الرهون | | | |
| قيم وضمانات عينية أخرى | | | |
| المجموع | | | |

لاشيء

## توزيع التوظيفات والموارد حسب المدة المتبقية

31 دجنبر 2022
(بآلاف الدراهم)

| | أقل من شهر واحد | ما بين 1 و 3 أشهر | ما بين 3 أشهر وسنة | ما بين سنة و 5 سنوات | أكثر من 5 سنوات | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **الأصول** | | | | | | |
| حقوق على مؤسسات القرض والمؤسسات المماثلة لها | 54 203 | - | - | - | - | 54 203 |
| حقوق على الزبناء | 41 714 | 907 699 | 1 575 736 | 9 743 871 | 13 830 653 | 26 099 673 |
| سندات الدين | - | - | - | - | - | - |
| ديون تابعة | - | - | - | - | - | - |
| قروض إيجار وما يماثلها | - | - | - | - | - | - |
| المجموع | **95 917** | **907 699** | **1 575 736** | **9 743 871** | **13 830 653** | **26 153 876** |
| **الخصوم** | | | | | | |
| ديون تجاه مؤسسات القرض والمؤسسات المماثلة لها | 133 179 | 141 937 | 587 446 | 4 289 780 | 7 408 335 | 12 560 676 |
| ديون تجاه الزبناء | - | - | - | - | - | - |
| سندات ديون صادرة | 133 333 | 133 333 | 476 267 | 4 827 733 | 4 263 867 | 9 834 533 |
| اقتراضات تابعة | - | - | - | - | 1 000 000 | 1 000 000 |
| المجموع | **266 512** | **275 270** | **1 063 713** | **9 117 513** | **12 672 201** | **23 395 209** |

## تمركز المخاطر حول نفس المستفيد

31 دجنبر 2022
(بآلاف الدراهم)

| العدد | المبلغ الإجمالي للمخاطر | مبلغ المخاطر الذي يفوق 10% من الأموال الذاتية | | |
|---|---|---|---|---|
| | | قروض عن طريق السحب | قروض بالتوقيع | مبلغ السندات المحصل عليها في رأسمال المستفيد |
| **2** | **6 017 929** | **5 534 039** | **483 890** | - |

## توزيع مجموع الأصول والخصوم وخارج الحصيلة بالعملة الأجنبية

31 دجنبر 2022
(بآلاف الدراهم)

| الحصيلة | المبلغ |
|---|---|
| الأصول | - |
| قيم بالصندوق، الأبناك المركزية، الخزينة العامة، مصلحة الشيكات البريدية | - |
| حقوق على مؤسسات القرض والمؤسسات المماثلة لها | - |
| حقوق على الزبناء | - |
| سندات المعاملات والتوظيف والإستثمار | - |
| أصول أخرى | - |
| سندات المساهمة وتوظيفات مماثلة | - |
| حقوق تابعة | - |
| مستعقرات معطاة للقرض-الإيجار وللكراء | - |
| مستعقرات غير مجسدة ومجسدة | - |
| الخصوم | **2 954 032** |
| الأبناك المركزية، الخزينة العامة، مصلحة الشيكات البريدية | - |
| ديون تجاه مؤسسات القرض والمؤسسات المماثلة لها | 2 954 032 |
| ودائع الزبناء | - |
| سندات الدين الصادرة | - |
| خصوم أخرى | - |
| امدادات صناديق عمومية مخصصة وصناديق خاصة للضمان | - |
| ديون تابعة | - |

| خارج الحصيلة | المبلغ |
|---|---|
| إلتزامات معطاة | - |
| إلتزامات محصل عليها | **2 281 831** |

## هامش الفائدة

(بآلاف الدراهم)

| | 31 دجنبر 2022 | 31 دجنبر 2021 |
|---|---|---|
| الفوائد المحصل عليها | **1 257 049** | **1 256 736** |
| فوائد وعائدات مماثلة على عمليات مع مؤسسات القرض | 1 972 | 1 890 |
| فوائد وعائدات مماثلة على عمليات مع الزبناء | 1 255 077 | 1 254 846 |
| فوائد وعائدات مماثلة على سندات الحقوق | - | - |
| الفوائد المدفوعة | **595 522** | **619 088** |
| فوائد وأعباء مماثلة على عمليات مع مؤسسات القرض | 255 315 | 252 685 |
| فوائد وأعباء مماثلة على عمليات مع الزبناء | - | - |
| فوائد وأعباء مماثلة على سندات الدين الصادرة | 340 207 | 366 403 |
| المجموع | **661 527** | **637 647** |

## عائدات سندات الملكية

31 دجنبر 2022
(بآلاف الدراهم)

| أصناف السندات | عائدات محصل عليها |
|---|---|
| سندات التوظيف | |
| سندات المساهمة | |
| مساهمات في الشركات المرتبطة | |
| سندات لنشاط الحقيبة | |
| توظيفات مماثلة | |
| المجموع | |

لاشيء

## العمولات

31 دجنبر 2022
(بآلاف الدراهم)

| العمولات | المبلغ |
|---|---|
| **عمولات محصل عليها** | **156** |
| على عمليات مع مؤسسات القرض | - |
| على عمليات مع الزبناء | - |
| على عمليات الصرف | - |
| متعلقة بالتدخل في الأسواق الأولية السندية | - |
| على عائدات مشتقة | - |
| على عمليات تخص التدبير والإيداع | - |
| على وسائل الأداء | - |
| على أنشطة الإستشارة والمساعدة | - |
| على بيع منتوجات التأمين | - |
| على خدمات أخرى | 156 |
| **العمولات المدفوعة** | **222** |
| على عمليات مع مؤسسات القرض | 60 |
| على عمليات مع الزبناء | - |
| على عمليات الصرف | - |
| متعلقة بالتدخل في الأسواق الأولية السندية | - |
| على عائدات مشتقة | - |
| على عمليات تخص التدبير والإيداع | 162 |
| على وسائل الأداء | - |
| على أنشطة الإستشارة والمساعدة | - |
| على بيع منتوجات التأمين | - |
| على خدمات أخرى | - |

## نتائج عمليات السوق

(بآلاف الدراهم)

| العائدات والأعباء | 31 دجنبر 2022 | 31 دجنبر 2021 |
|---|---|---|
| **العائدات** | - | - |
| الربح على سندات المعاملات | - | - |
| زائد القيمة على بيع سندات التوظيف | - | - |
| إسترداد المؤن على إنخفاض قيمة سندات التوظيف | - | - |
| الربح على عائدات مشتقة | - | - |
| الربح على عملية الصرف | - | - |
| **الأعباء** | - | - |
| الخسارة على سندات المعاملات | - | - |
| نقص القيمة على بيع سندات التوظيف | - | - |
| مخصصات المؤن على إنخفاض قيمة سندات التوظيف | - | - |
| خسارة على عائدات مشتقة | - | - |
| خسارة على عمليات الصرف | - | - |
| **النتيجة** | - | - |

لاشيء

## الأعباء العامة للإستغلال

31 دجنبر 2022
(بآلاف الدراهم)

| | المبلغ |
|---|---|
| نفقات المستخدمين | 47 319 |
| الضرائب والرسوم | 840 |
| أعباء خارجية | 5 375 |
| أعباء عامة أخرى للإستغلال | 3 613 |
| مخصصات الإستخمادات والمؤن للمستعقرات الغير مجسدة والمجسدة | 3 075 |
| المجموع | **60 222** |

## عائدات وأعباء أخرى

31 دجنبر 2022
(بآلاف الدراهم)

| | المبلغ |
|---|---|
| **عائدات وأعباء بنكية أخرى** | |
| عائدات بنكية أخرى | - |
| أعباء بنكية أخرى | 222 |
| **عائدات وأعباء الإستغلال غير بنكية** | |
| عائدات إستغلال غير بنكية | 1 712 |
| أعباء إستغلال غير بنكية | 178 |
| مخصصات مؤن لخسارة على حقوق غير مسترجعة | **24 713** |
| إسترجاع مؤن على حقوق مستخمدة | **4 370** |
| **عائدات وأعباء غير جارية** | |
| عائدات غير جارية | 5 |
| أعباء غير جارية | 28 409 |

## توزيع النتائج حسب المهنة أو قطب النشاط و حسب المنطقة الجغرافية

31 دجنبر 2022
(بآلاف الدراهم)

### توزيع حسب قطب النشاط

| قطب النشاط | الناتج الصافي البنكي | النتيجة الخام للاستغلال | النتيجة قبل الضريبة |
|---|---|---|---|
| نشاط بنكي | 661 461 | 602 772 | 554 026 |
| أنشطة أخرى | - | - | - |
| المجموع | **661 461** | **602 772** | **554 026** |

### توزيع حسب المنطقة الجغرافية

| المنطقة الجغرافية | الناتج الصافي البنكي | النتيجة الخام للاستغلال | النتيجة قبل الضريبة |
|---|---|---|---|
| المغرب | 661 461 | 602 772 | 554 026 |
| مناطق اخرى | - | - | - |
| المجموع | **661 461** | **602 772** | **554 026** |

## المرور من النتيجة المحاسبية الصافية إلى النتيجة الجبائية الصافية

31 دجنبر 2022
(بالآلاف الدراهم)

| العناوين | المبلغ | المبلغ |
|---|---|---|
| I- النتيجة المحاسبية الصافية | 337 895 | |
| الربح الصافي | 337 895 | |
| الخسارة الصافية | | - |
| II- إعادة الإدماجات الجبائية | 269 851 | |
| 1- الجارية | 25 544 | |
| | 358 | |
| | 473 | |
| | 24 100 | |
| | 613 | |
| 2- الغير الجارية | 244 307 | |
| الضريبة على الشركات | 216 131 | |
| المساهمة الإجتماعية للتضامن | 28 173 | |
| | 3 | |
| | - | |
| | - | |
| III- التخفيضات الجبائية | 23 610 | |
| 1- الجارية | 23 610 | |
| | 3 095 | |
| | 514 | |
| | 20 000 | |
| | - | |
| 2- الغير الجارية | - | |
| | - | |
| | - | |
| | - | |
| | - | |
| المجموع | 607 746 | 23 610 |
| IV- النتيجة الجبائية الصافية | | 584 137 |
| الربح الجبائي الخام ( A ) | | 584 137 |
| الخسارة الجبائية الخام ( B ) | | |
| V- تحويلات العجز المنسوبة إلى ( C )* | | |
| السنة N-4 | | |
| السنة N-3 | | |
| السنة N-2 | | |
| السنة N-1 | | |
| VI- النتيجة الجبائية الصافية | | 584 137 |
| ربح جبائي صافي ( A - C ) | | 584 137 |
| أو | | |
| عجز جبائي صافي ( B ) | | |
| VII- مجموع الإستخمادات المؤجلة جبائيا | | |
| VIII- مجموع العجز الجبائي الذي سيتم تحويله | | |
| السنة N-4 | | |
| السنة N-3 | | |
| السنة N-2 | | |
| السنة N-1 | | |

(*) في حدود مبلغ الربح الجبائي الخام (A)

## إحتساب النتيجة الجارية بعد الضرائب

31 دجنبر 2022
(بالآلاف الدراهم)

| I- إحتساب النتيجة | المبلغ |
|---|---|
| النتيجة الجارية لحساب العائدات والأعباء | 582 429 |
| (+) إعادة الإدماج الجبائي للعمليات الجبائية | 25 544 |
| ( - ) الخصم الجبائي للعمليات الجارية | 23 610 |
| (=) النتيجة الجارية الخاضعة نظريا للضريبة | 584 363 |
| ( - ) الضريبة النظرية على النتيجة الجارية | 216 214 |
| (=) النتيجة الجارية بعد الضريبة | 368 149 |

II. بيانات حول النظام الجبائي والفوائد التي تمنحها قوانين الإستثمارات أو المقتضيات القانونية الخاصة

## تفاصيل الضريبة على القيمة المضافة

31 دجنبر 2022
(بالآلاف الدراهم)

| النوع | الرصيد عند بداية السنة (1) | العمليات المحاسبية للسنة (2) | التصريح بالضريبة على القيمة المضافة للسنة (3) | رصيد عند آخر السنة (4=3-2+1) |
|---|---|---|---|---|
| أ-الضريبة على القيمة المضافة التي يتم جمعها | 10 632 | 160 946 | 161 814 | 9 764 |
| ب-الضريبة على القيمة المضافة التي يتم إسترجادها | 14 336 | 67 040 | 66 798 | 14 578 |
| على الأعباء | 14 335 | 66 979 | 66 738 | 14 576 |
| على المستعقرات | 1 | 62 | 60 | 3 |
| ج - الضريبة على القيمة المضافة الواجب أداؤها أو قروض الضريبة على القيمة المضافة (أ-ب) | 3 704 - | 93 906 | 95 016 | 4 814 - |

## توزيع الرأسمال

31 دجنبر 2022
(بالآلاف الدراهم)

| | |
|---|---|
| مبلغ الرأسمال : | 1 000 000 |
| الرأسمال المكتتب الغير مطلوب : | - |
| القيمة الإسمية للسند : | |

| أسماء المساهمين والشركاء الرئيسيين | عنوان | عدد السندات المحتفظ بها | | حصة الرأسمال المحتفظ به (%) | نسبة الحق في التصويت (%) |
|---|---|---|---|---|---|
| | | السنة الماضية | السنة الحالية | | |
| الدولة | | | | 100 | 100 |
| المجموع | | | | 100 | 100 |

## تخصيص النتائج خلال السنة

31 دجنبر 2022
(بالآلاف الدراهم)

| I- مصدر النتائج المخصصة | المبلغ | II- تخصيص النتائج | المبلغ |
|---|---|---|---|
| قرار مجلس الإدارة بتاريخ 2022/05/31 | | | |
| تحويل من جديد | - | الإحتياطات القانونية | - |
| النتائج الصافية في إنتظار تخصيص | - | الأرباح | - |
| النتائج الصافية للسنة | 328 481 | تخصيصات أخرى | 328 481 |
| الخصم من الأرباح | - | | |
| خصومات أخرى | - | | |
| المجموع I | 328 481 | المجموع II | 328 481 |

## النتائج وعناصر أخرى متعلقة بالثلاث سنوات الأخيرة

(بالآلاف الدراهم)

| | 31 دجنبر 2022 | 31 دجنبر 2021 | 31 دجنبر 2020 |
|---|---|---|---|
| الأموال الذاتية والمماثلة | 4 660 561 | 4 322 666 | 3 994 185 |
| يجب خصمها - المبلغ المتعلق بصندوق مواكبة الجماعات الترابية | - | - | - |
| الأموال الذاتية والمماثلة الصافية | 4 660 561 | 4 322 666 | 3 994 185 |
| عمليات ونتائج السنة | | | |
| عائدات صافية بنكية | 661 461 | 637 426 | 622 712 |
| النتيجة قبل الضرائب | 554 026 | 536 964 | 446 846 |
| الضرائب على النتيجة | 216 131 | 208 484 | 203 085 |
| الأرباح الموزعة | - | - | - |
| النتائج غير الموزعة (المؤضوعة في الإحتياطات أو في إنتظار التخصيص) | 337 895 | 328 481 | 243 762 |
| النتيجة حسب السند (بالدرهم) | | | |
| النتيجة الصافية حسب السهم أو الحصة | | | |
| الربح الموزع حسب السهم أو الحصة | | | |
| المستخدمين | 40 887 | 40 366 | 39 695 |
| مبلغ الرواتب الخام للسنة | 91 | 92 | 96 |
| متوسط عدد المستخدمين خلال السنة | | | |

## تواريخ وأحداث مستقبلية

(بالآلاف الدراهم)

| I. تواريخ | |
|---|---|
| تاريخ الختم (1) | 31 دجنبر 2022 |
| تاريخ وضع البيانات المالية (2) | مارس 2023 |

(1) تبرير في حالة تغيير تاريخ ختم السنة المالية
(2) تبرير في حالة تجاوز التاريخ القانوني ثلاثة أشهر المنصوص عليه لإعداد البيانات المالية

II. أحداث مستقبلية لختم السنة غير مرتبطة بهذه السنة وتم التعرف عليها قبل الاعلان الخارجي الأول للبيانات المالية

| تواريخ | بيان الأحداث |
|---|---|
| | إيجابية |
| | لاشيء |
| | سلبية |

## عدد المستخدمين

(بالأرقام)

| عدد المستخدمين | 31 دجنبر 2022 | 31 دجنبر 2021 |
|---|---|---|
| المستخدمين الذين يتقاضون رواتبهم | 91 | 91 |
| المستخدمين المزاولين | 91 | 91 |
| المستخدمين ممائل لدوام كامل | 91 | 91 |
| المستخدمين الإداريين والتقنيين (ممائل لدوام كامل) | - | - |
| المستخدمين المخصصين لمهام بنكية (ممائل لدوام كامل) | - | - |
| الأطر (ممائل لدوام كامل) | 84 | 83 |
| المستخدمين (ممائل لدوام كامل) | 7 | 8 |
| من بينهم المستخدمين العاملين بالخارج | - | - |

## سندات وأصول أخرى يتم تدبيرها او إيداعها

(بالآلاف الدراهم)

| سندات | عدد الحسابات | | المبالغ | |
|---|---|---|---|---|
| | 31 دجنبر 2022 | 31 دجنبر 2021 | 31 دجنبر 2022 | 31 دجنبر 2021 |
| السندات التي تكون المؤسسة الوديع لها | | | | |
| سندات يتم تدبيرها بموجب تفويض تدبير | | | | |
| سندات هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة تكون المؤسسة الوديع لها | | | | |
| سندات هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة يتم تدبيرها بموجب تفويض تدبير | | | | |
| أصول أخرى تكون المؤسسة الوديع لها | | | | |
| أصول أخرى يتم تدبيرها بموجب تفويض تدبير | | | | |

لاشيء

## الشبكة

(بالأرقام)

| الشبكة | 31 دجنبر 2022 | 31 دجنبر 2021 |
|---|---|---|
| شبابيك دائمة | | |
| شبابيك دورية | | |
| موزع أتوماتيكي للبنك شباك أتوماتيكي للبنك | | |
| فروع ووكالات بالخارج | | |
| ممثليات ومكاتب بالخارج | | |

لاشيء

## حسابات الزبناء

(بالأرقام)

| حسابات الزبناء | 31 دجنبر 2022 | 31 دجنبر 2021 |
|---|---|---|
| الحسابات الجارية | | |
| حسابات الشيكات للمغاربة القاطنين بالخارج | | |
| حسابات شيكات أخرى | | |
| حسابات شراء الفواتير | | |
| حسابات التوفير | | |
| حسابات لأجل | | |
| أذنيات الصندوق | | |
| حسابات أخرى للإيداع | | |

لاشيء

## وضعية الحقوق المعلقة الأداء والمؤن المتعلقة بها في 2022/12/31

(بالآلاف الدراهم)

| | 31 دجنبر 2022 | | 31 دجنبر 2021 | |
|---|---|---|---|---|
| | الحقوق | المؤن | الحقوق | المؤن |
| القروض الكلاسيكية | | | | |
| ديون مشكوك فيها مسبقا | 10 584 | 419 | - | - |
| ديون مشكوك فيها | 2 125 | 194 | - | - |
| ديون معرضة للخطر | 5 927 | 5 344 | 8 387 | 5 812 |
| المجموع الفرعي 1 | 18 635 | 5 957 | 8 387 | 5 812 |
| قروض وزارة التربية الوطنية | الحقوق | المؤن | الحقوق | المؤن |
| ديون مشكوك فيها مسبقا | - | - | - | - |
| ديون مشكوك فيها | - | - | - | - |
| ديون معرضة للخطر | 995 | 162 | 1 227 | 208 |
| المجموع الفرعي 2 | 995 | 162 | 1 227 | 208 |
| المجموع العام | 19 631 | 6 118 | 9 614 | 6 020 |

# نظام التدبير الشامل للمخاطر

# نظام التدبير الشامل للمخاطر

## 1. التدبير المندمج للمخاطر

### 1.1 مبادئ مراقبة وحكامة تدبير المخاطر

ترتكز حكامة تدبير المخاطر لدى صندوق التجهيز الجماعي على:

- الالتزام التام لمجلس الإدارة بإيلاء الأولوية لتدبير المخاطر؛
- الانخراط القوي لكافة أطر المؤسسة في هذا المسلسل؛
- مساطر ومسؤوليات محددة بوضوح داخل التنظيم؛
- تخصيص الموارد المناسبة لتدبير المخاطر وتطوير التحسيس بالمخاطر لدى جميع الأطراف المعنية.

### 2.1 بنية وحكامة تدبير المخاطر

تتولى حكامة وتدبير المخاطر الهيئات المبينة على النحو التالي:

**هيئة الإدارة**

يرأس مجلس الإدارة رئيس الحكومة أو السلطة الحكومية التي ينتدبها لهذا الغرض.

ويضم بالإضافة إلى ذلك، الأعضاء التالي ذكرهم:

- ممثلان عن وزارة الداخلية؛
- ممثلان عن وزارة الاقتصاد والمالية؛
- ممثل عن وزارة الصحة والحماية الاجتماعية؛
- ممثل عن وزارة التجهيز والماء؛
- ممثل عن وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة؛
- المدير العام لصندوق الإيداع والتدبير؛
- أعضاء يمثلون المنتخبين: 8 مستشارين جماعيين معينين من ضمن المستشارين الجماعيين الموجودين في لائحة أُعدت لهذا الغرض.

يجتمع مجلس الإدارة بدعوة من رئيسه كلما دعت الحاجة إلى ذلك ومرتين على الأقل في السنة.

يحضر مندوب الحكومة المعين لدى صندوق التجهيز الجماعي، طبقا للنصوص الجاري بها العمل، اجتماعات مجلس الإدارة بصفة استشارية.

**لجنة التدقيق والمخاطر**

تعمل لجنة التدقيق والمخاطر على مساعدة مجلس الإدارة، وذلك طبقا للمقتضيات القانونية والتنظيمية المتعلقة بالمراقبة الداخلية لمؤسسات الائتمان.

تضم لجنة التدقيق والمخاطر بالإضافة إلى المدير العام لصندوق الإيداع والتدبير بوصفه رئيسا:

- الوالي المفتش العام للإدارة الترابية (وزارة الداخلية)؛
- مدير الخزينة والمالية الخارجية (وزارة الاقتصاد والمالية).

وتكمن مهمة لجنة التدقيق والمخاطر، على الخصوص، في تقييم جودة نظام المراقبة الداخلية، ومدى تناسق آليات القياس والتتبع والتحكم في المخاطر.

**هيئة التسيير**

تقوم الإدارة العامة للصندوق بتقييم فعالية عمليات تدبير المخاطر وبدراسة منتظمة للسياسات والإستراتيجيات والمبادرات الأساسية المتعلقة بتدبير المخاطر.

تعرض الإدارة العامة للصندوق على لجنة التدقيق والمخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة، الجوانب الرئيسية للتطورات الكبرى لإستراتيجية تدبير المخاطر. تقدم لجنة التدقيق والمخاطر بشكل منتظم تقريرا حول أشغالها لمجلس الإدارة عقب كل اجتماع.

**لجنة القرض**

تعمل لجنة القرض على دراسة ومنح القروض طبقا للشروط المحددة من طرف مجلس الإدارة.

تضم لجنة القرض بالإضافة للعامل، المدير العام للصندوق بوصفه رئيسا:

- ممثلان معينان من طرف وزارة الداخلية؛
- ممثلان معينان من طرف وزارة الاقتصاد والمالية؛
- ممثل معين من طرف المدير العام لصندوق الإيداع والتدبير.

وتجتمع لجنة القرض بدعوة من رئيسها كلما دعت الحاجة إلى ذلك وعلى الأقل مرة في الشهر.

**لجنة المخاطر الداخلية**

تتكلف لجنة المخاطر الداخلية، التي يرأسها العامل، المدير العام للصندوق، بشكل خاص بما يلي:

- ضمان تتبع تفعيل الاستراتيجية الشاملة لتدبير مخاطر الصندوق؛
- التأكد من مطابقة المساطر الداخلية مع المتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها وكذلك مع المعايير والممارسات المهنية والأخلاقية؛
- تتبع وتقييم أنظمة الوقاية من المخاطر التي وضعها الصندوق؛
- الحرص عل تفعيل توصيات لجنة التدقيق والمخاطر وتوصيات المتدخلين في المراقبة الخارجية في مجال الوقاية من المخاطر؛
- دراسة المعلومات المتعلقة بتدبير المخاطر والتأكد من مصداقيتها قبل إرسالها إلى الأطراف الأخرى.

**لجنة تدبير الأصول والخصوم**

يرأس العامل، المدير العام للصندوق، لجنة تدبير الأصول والخصوم وتكمن اختصاصاتها فيما يلي:

- إعداد وتفعيل سياسة تدبير الأصول والخصوم للبنك، في مختلف مكوناتها (إعادة التمويل، والتوظيف، والتحويل، والتغطية، ومردودية الأموال الذاتية...)، طبقا للتوجهات الاستراتيجية لمجلس الإدارة والمقتضيات التشريعية والتنظيمية؛
- تقييم سياسة التسعير المطبقة على الزبناء؛
- تحديد الحدود الضرورية لتأطير مخاطر معدلات الفائدة والسيولة؛
- الحرص على توازنات حصيلة البنك؛
- تقييم آثار إطلاق منتوجات جديدة، أو أية أنشطة جديدة تنطوي على مخاطر معدلات فائدة أو مخاطر السيولة، على الوضعية المالية للبنك؛
- تتبع نوعية مخاطر البنك (مخاطر السيولة معدلات الفائدة ومخاطر الصرف) بالموازاة مع الحدود الداخلية والتنظيمية التي حددها البنك؛
- المصادقة على الاتفاقيات وأنماط تصريف المعدلات.

**مديرية المخاطر والمراقبة المستمرة**

تتولى مديرية المخاطر والمراقبة المستمرة، على الخصوص، مهمة الحرص على مصداقية وسلامة العمليات المنجزة من طرف الصندوق وكذا تفعيل عمليات فعالة للقياس والتحكم ومراقبة المخاطر.

**التدقيق الداخلي**

تتكلف وحدة التدقيق الداخلي بعمليات المراقبة المتعلقة بالتنظيم والمساطر وتسيير الصندوق.

وتحرص هذه الوحدة على إنجاز مهام المراقبة وكذا إعداد وتتبع اجتماعات لجنة التدقيق والمخاطر.

كما تتكلف هذه الوحدة بتقديم المساعدة الضرورية للمتدخلين في المراقبة الخارجية وتتبع تفعيل توصياتهم.

**وظيفة المطابقة**

تتكلف وظيفة المطابقة بتتبع مدى مطابقة عمليات وإجراءات الصندوق مع المقتضيات القانونية والتنظيمية المطبقة في الصندوق.

كما تتكلف بتفعيل وتتبع مدونة الأخلاقيات المطبقة على مستخدمي الصندوق.

## 2. التعرض للمخاطر

تتعلق المخاطر المرتبطة بأنشطة صندوق التجهيز الجماعي بما يلي:

**مخاطر القرض:** خطر عدم قدرة الطرف المقابل على الوفاء بالتزاماته التعاقدية.

**مخاطر السيولة:** خطر عدم قدرة الصندوق على تلبية طلبات السيولة والوفاء بالتزاماته عند استحقاقها. يمكن حدوث طلبات سيولة حينما يصبح الدين مستحقا وكذا على إثر اتفاق قرض.

**مخاطر معدلات الفائدة:** يمكن أن تنجم مخاطر معدلات الفائدة عن آثار تقلبات معدلات الفائدة على هوامش الصندوق ومداخيله وقيمته الاقتصادية.

**مخاطر عملياتية:** مخاطر خسارات ناجمة عن قصور، أو فشل مرتبط بالمساطر، أو الموارد البشرية، أو الأنظمة الداخلية أو أحداث خارجية.

**مخاطر عدم المطابقة:** تتعلق بمخاطر تعرض المؤسسة لمخاطر السمعة، وخسارات مالية او عقوبات بسبب عدم تطبيق المقتضيات القانونية والتنظيمية، والمعايير والممارسات المطبقة على أنشطتها، او قواعد السلوك.

**مخاطر الصرف:** تنجم عن تقلبات معدلات الصرف.

### 1.2 مخاطر القرض

يتعرض الصندوق لمخاطر القرض بالنظر إلى نشاطه المتمثل في منح القروض.

**السياسة العامة للقروض**

يشترط الصندوق على زبنائه بذل مجهود للتمويل الذاتي لا يقل عن 20% من كلفة الاستثمار، ما عدا في حالات استثنائية مبررة وموافق عليها من طرف لجنة القرض.

وتكون معدلات الفائدة المطبقة إما ثابتة أو قابلة للمراجعة.

يتم تسديد قروض الصندوق بواسطة دفعات سنوية تتكون من رأس المال والفوائد.

**اتخاذ القرار**

تتولى مديرية المخاطر والمراقبة المستمرة الموافقة على المشروع المراد تمويله، وتعمد إلى تقييم مستوى الخطر المحدق نتيجة منح قرض جديد ومدى قدرة الزبون على تنفيذ مشروعه.

تقرر لجنة القرض منح القرض، ويتم الترخيص به من خلال قرار مشترك موقع من طرف وزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية.

**عملية تدبير مخاطر القرض**

فورتوصله بطلب تمويل مشروع، وبحسب حجمه، يقوم قطب العمليات بتقييم المشروع وتحليل النوعية المالية للزبون.

يرتكز تقييم المشروع موضوع التمويل على معرفة دقيقة للزبون وطبيعة الاستثمار وتركيبته المالية.

يهم تحليل الوضعية المالية للزبون معطيات تنفيذ ميزانيات الثلاث سنوات الأخيرة، والميزانيات المصادق عليها، وكذا معطيات الميزانية التوقعية للسنة الجارية.

في المرحلة الأولى، يتم تحليل هذه المعطيات بصفة رجعية من أجل تحديد منحى تطور أهم فقرات ميزانيات الجماعة الترابية.

وبناء على هذه الاتجاهات، يتم في المرحلة الثانية، تحليل مستقبلي لقياس تطور القدرات الاقتراضية للجماعة الترابية.

ويتضمن احتساب قدرة الاقتراض المبادئ التالية:

- قدرة الجماعة على التسديد حسب مستوى الادخار الذي تم استخلاصه؛
- لا يجب أن يتجاوز الادخار الأقصى القابل للتحويل إلى أقساط سنوية 80% من الادخار الخام؛
- لا يجب أن يتجاوز المعدل الأقصى للمديونية 40% إلا في حالة استثناء صريح لمجلس الإدارة.

قبل الموافقة على أي قرض، تتولى مديرية المخاطر والمراقبة المستمرة تقييم مستوى المخاطر التي قد تنجم عن منح قرض جديد بناء على:

- تحليل محتوى ملف الزبون: معطيات عامة وقانونية ومعطيات مالية وتقنية.
- تحليل الوضعية المالية بشكل رجعي ومستقبلي للزبون، مما يمكن من تحديد النوعية المالية الحقيقية، والوقوف على مختلف معايير المديونية والملاءة وكذا القدرة على توفير التمويل الذاتي.
- تقييم نوعية الزبون بناء على تاريخ تسديد القروض الممنوحة ووضعية الحقوق المعلقة الأداء تجاه الصندوق.
- وضع تقييم للمشروع بناء على معايير تقنية حسب نوعية المشاريع والمقبولة من طرف الجميع.
- القرار بضرورة تقديم ضمانات للحصول على القرض، واقتراح تدابير تصحيحية للمخاطر التي سيتم اتخاذها.

**الشروط العامة لمنح القروض**

على غرار الديون الأخرى للجماعات الترابية، ترافق الأقساط السنوية لقروض الصندوق، الإلزامية القانونية لإدراجها في ميزانياتها.

وتنص عقود قروض الصندوق على ما يلي:

- بند يتم بموجبه تعليق السحوبات في حالة تدهور الوضعية المالية للمقترض؛
- بند يتم بموجبه تعليق السحوبات في حالة تأخير في الأداء يفوق 30 يوما.

**نوعية الملاءة**

في متم دجنبر 2022:

بلغت المخاطر الصافية المرجحة التي تحملها الصندوق 7271719 ألف درهم، وتتكون بنسبة 83% من مخاطر القرض، و17% من المخاطر العملياتية.

وفي إحترام للمتطلبات الإحترازية، بلغ معدل الملاءة 77,80%، فيما بلغ معدل Tier One 64,08%، مما يعكس المستوى الجيد لملاءة المؤسسة.

**تحليل حقيبة القروض**

بلغت الحقوق على الزبناء، والتي تتكون من 99,89% من الإلتزامات لفائدة الجماعات الترابية، 26855766 ألف درهم في 31 دجنبر 2022.

بلغت إلتزامات تمويل الصندوق لفائدة الزبناء في 31 دجنبر 2022 ما قدره 5185755 ألف درهم.

يشير تحليل وضعية الإلتزامات خارج الحصيلة التي تم حصرها في 31 دجنبر 2022، إلى أن 61,35% من حجمها الإجمالي، تهم قروضا جديدة تم الإلتزام بها منذ أقل من 3 سنوات.

**مؤن، وسياسة المؤن، وتغطية مخاطر القرض**

تتولى مديرية المحاسبة والإرجاء مهمة تصنيف وإحداث مؤن للحقوق المعلقة الأداء.

يتم ترجيح الحقوق على الجماعات الترابية، بنسبة 20%.

تتطابق سياسة تصنيف وإحداث المؤن مع مقتضيات دورية بنك المغرب رقم 19/G/2002.

**معامل تقسيم المخاطر**

يحرص الصندوق باستمرار على احترام النسبة الأقصى 20% ما بين مجموع المخاطر تجاه نفس الزبون وأمواله الذاتية.

في إطار دراستها لطلبات التمويل، تحرص الوحدات العملياتية وكذا مديرية المخاطر والمراقبة المستمرة، على احترام معامل تقسيم المخاطر والذي تتم متابعته أيضا من طرف مديرية المحاسبة والإرجاء.

بلغ معامل تقسيم المخاطر حسب الكيفيات المحددة في الدورية رقم 08/G/2012 لبنك المغرب 10,79% في متم دجنبر 2022، وبالتالي فهو أقل من العتبة القانونية التي حددها البنك المركزي.

وتطبيقا للدورية التوجيهية رقم 02/G/2010 لبنك المغرب المتعلقة بممارسة اختبارات الضغط وبغية تعزيز أدوات قياس وتقييم مخاطر القرض، أنجزت اختبارات الضغط لتقييم درجة نفور الصندوق من هذه المخاطر.

وقد أسفرت نتائج اختبارات الضغط الأدنى، حسب الدورية التوجيهية والتي تضمنت تغييرات هامة في تركيبة حقيبة الصندوق، عن قدرة هذا الأخير على الصمود تجاه مخاطر القرض. ويُقدّم الصندوق في جميع الحالات معدل ملاءة يفوق العتبة القانونية لبنك المغرب ونسبة للحقوق المعلقة الأداء لا تتجاوز 1%.

## 2.2 تدبير الأصول والخصوم

**المسؤولون عن تدبير الأصول والخصوم**

يتم تدبير الأصول والخصوم من طرف قسم مراقبة التدبير وتدبير الأصول والخصوم، التابع للمديرية المالية.
وتهم صلاحيات هذا القسم، والمتعلقة بتدبير المخاطر ومطابقة الأصول والخصوم، على الخصوص:

- تحديد وتقييم وتدبير مخاطر السيولة ومعدلات الفائدة والصرف، وذلك طبقا للمتطلبات التنظيمية في هذا المجال؛
- المساهمة في تحديد الحدود الضرورية لتأطير مخاطر ومعدلات الفائدة والسيولة؛
- المساهمة في تقييم آثار إطلاق منتوجات جديدة أو أي نشاط جديد ينطوي على مخاطر معدل الفائدة أو السيولة على الوضعية المالية للبنك؛
- إعداد أدوات التتبع والتحليل الملائمة: لوحات القيادة لتقييم بنية الحصيلة والمخاطر المالية، وقياس الحساسية والتعرض لمخاطر ومعدلات الفائدة والسيولة، وتحليل مؤشرات تتبع المخاطر للمعدلات الإجمالية (فجوة معدلات الفائدة، واختبار الضغط VAN، ..) والحرص على توازنات حصيلة البنك؛
- اقتراح إجراءات كفيلة بتخفيف مخاطر السيولة ومعدلات الفائدة والصرف؛
- تفعيل سياسة تغطية مخاطر معدلات الفائدة والسيولة والصرف؛
- إعداد إرجاءات تنظيمية وداخلية تتعلق بمحيط ومطابقة الأصول والخصوم؛
- تتبع تنفيذ توصيات بنك المغرب والمدققين الداخليين والخارجيين فيما يتعلق بمخاطر السيولة ومعدلات الفائدة والصرف؛
- المساهمة في تنشيط لجنة تدبير الأصول والخصوم (إعداد الملفات، تتبع تفعيل التوصيات ...).

وتتكلف لجنة تدبير الأصول والخصوم التي يرأسها العامل، المدير العام لصندوق التجهيز الجماعي، بالتتبع العرضي والجماعي للمخاطر المالية التي تواجهها المؤسسة وبدراسة القرارات التي قد تؤثر على تدبير الأصول والخصوم.

**تدبير الأصول والخصوم**

وضع الصندوق نظام لقيادة مخاطر الحصيلة مثل مخاطر السيولة، ومعدلات الفائدة، والصرف من شأنه أن يمكّنه من تتبع، وبشكل متواصل، تطورها حسب توجهات الأسواق المالية ونشاط البنك.
ومن أجل الحفاظ على التوازنات المالية للبنك على المدى المتوسط والبعيد، يحرص نظام تدبير مخاطر السيولة ومعدلات الفائدة التي تم وضعها على:

- الحفاظ على مستوى سيولة كاف، يمكن البنك من مواجهة التزاماته في كل وقت وجعله في منأى عن أي أزمة محتملة؛
- التأكد من أن المخاطر المرتبطة بأوضاع الصرف لن تقود إلى انخفاض هامش ربح البنك؛
- ضمان استقرار النتائج أمام تقلبات معدلات الفائدة، من خلال الحفاظ على هامش الفائدة والتحسين الأمثل للقيمة الاقتصادية للأموال الذاتية؛
- توجيه استراتيجية البنك في مجال إعادة التمويل.

**مخاطر السيولة**

يتم تعريف مخاطر السيولة بأنها مخاطر عدم قدرة البنك على الوفاء، في ظروف عادية، بالتزاماته في تاريخ استحقاقها.
قد يتعرض الصندوق لمخاطر السيولة التي قد تتخذ أحد الأشكال التالية:

- عدم قدرة المؤسسة على رفع الأموال اللازمة لمواجهة حالات غير متوقعة على المدى القصير، ولا سيما السحب الهام لالتزامات التمويل الممنوحة للجماعات الترابية.
- عدم مطابقة الأصول والخصوم أو تمويل الأصول على المدى المتوسط والطويل بالخصوم قصيرة المدى.

المقاربة المعتمدة في احتساب فجوات السيولة:
يعتمد قياس هذه المخاطر على عناصر الحصيلة في تاريخ محدد، مصنفة حسب المدة المتبقية والتي تنطبق عليها قوانين التدفق واتفاقيات مطابقة الأصول والخصوم. ويمكن نقص التدفق من تحديد الفائض أو الحاجة إلى الموارد على المدى المتوسط/الطويل بفرضية غياب إنتاج جديد للأصول والخصوم.
يوضح الرسم البياني شكل نوعية السيولة في 31 دجنبر 2022 على النحو التالي:
فجوة سيولة إيجابية لسنة 2023 تقدر ب 1479 مليون درهم.

النقص السنوي للسيولة

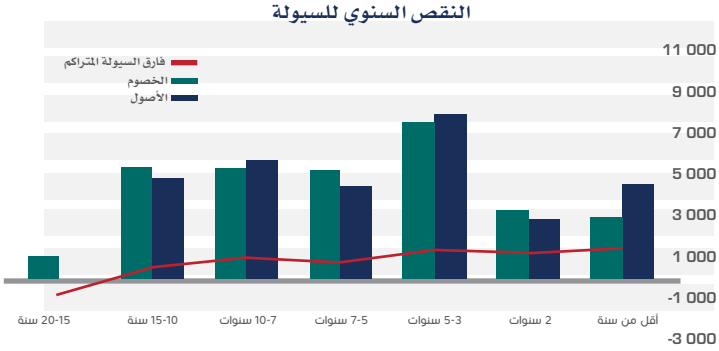


**تدبير مخاطر معدلات الفائدة (IRRBB)**

تتعلق مخاطر معدلات الفائدة بحساسية الحصيلة بالنسبة للحركات المستقبلية لمعدلات الفائدة. يتم تقييم هذا الخطر من خلال مجموعة من عمليات محاكاة اختبار الضغط، لاسيما في إطار ستة سيناريوهات.
يخضع تحليل وتقييم مخاطر معدلات الفائدة لنطق مزدوج، يرتكز على الحفاظ على هامش الفائدة والقيمة الاقتصادية للأموال الذاتية.
وقد اختار البنك المقاربة التي تعرف بطريقة الاستحقاق في النظام الثابت. وتكمن هذه المقاربة في تمرير جميع وضعيات الحصيلة الثابتة حسب خصائصها التعاقدية أو في إطار الاتفاقيات.
والطريقة التي تعرف بالفجوات هي قياس كلاسيكي للتعرض لمخاطر معدلات الفائدة. ويعتبر انسداد معدل الفائدة هو الفرق الجبري، بين التوظيفات والموارد خلال فترة معينة:

- بالنسبة لجاري القروض بمعدلات فائدة ثابتة: يكون التدفق تعاقدي ويمثل تدفقات الخزينة، أخذا بعين الاعتبار خصائص الأصول والخصوم؛
- بالنسبة لجاري القروض بمعدلات فائدة متغيرة: تشكل التدفقات، تدفقات السيولة إلى غاية التاريخ المقبل لمراجعة معدلات الفائدة.

التعرض في 31 دجنبر 2022
في 31 دجنبر 2022 وفي غياب أي إنتاج جديد، فإن انسداد معدلات الفائدة يعد إيجابيا للسنة الأولى +3851 مليون درهم. ويعزى ذلك إلى بنية معدلات الفائدة لحصيلة الصندوق والتي تعرف هيمنة واضحة للتوظيفات ذات معدلات فائدة متغيرة.

النقص السنوي لمعدلات الفائدة

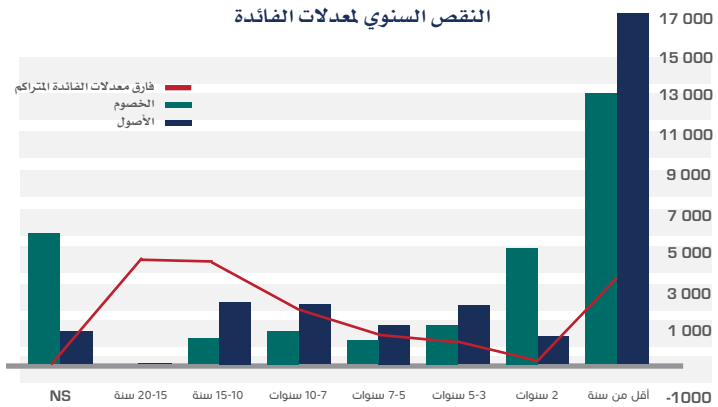


**مخاطر الصرف**

ومن أجل التحصين ضد مخاطر الصرف، وضع الصندوق تغطية كاملة وشاملة وذلك بمناسبة:

- السحبين اللذين قام بهما خلال سنة 2019 على خط اعتماد تم التعاقد بشأنه سنة 2018 مع مانح أموال أجنبي؛
- السحبين البالغين، على التوالي، 50 مليون أورو سنة 2021 و100 مليون أورو سنة 2022 برسم خط اعتماد تم التعاقد بشأنه سنة 2021.

للتذكير، فقد أخذت الدولة (وزارة الاقتصاد والمالية / مديرية الخزينة والمالية الخارجية) على عاتقها تغطية مخاطر الصرف المتعلقة بأغلبية الإقتراضات الخارجية المعبئة من طرف الصندوق خلال سنوات التسعينات مقابل عمولات، في إطار نظام خاص بكل خط اعتماد.

## 3.2 المخاطر العملياتية

خلال السنوات الأخيرة، وطبقا لمقتضيات بنك المغرب ومبادئ الحكامة الجيدة، وضع الصندوق نظام مراقبة داخلي متطور يمكن من:

- التأكد من مصداقية وسلامة المعلومات المالية والمحاسبية المنتجة؛
- التأكد من إنجاز العمليات طبقا للقوانين والأنظمة المعمول بها وطبقا للمبادئ التوجيهية ومعايير التدبير التي حددتها هيئة الإدارة والهيئة الإدارية؛
- التنبؤ والتحكم في المخاطر المرتبطة بنشاطه من خلال مساطر محددة بدقة ومراقبة بانتظام.

تشرف المديرية العامة على نظام تدبير المخاطر العملياتية وتحرص على تتبع الإجراءات المتخذة من أجل تعزيزها.

**الإطار العام**

اتخذ الصندوق عدة تدابير لتعزيز نظام المراقبة الداخلية ووضع الدعامة اللازمة لبناء نظام تدبير للمخاطر العملياتية قوي ودائم يواكب أفضل الممارسات ويتطابق مع المتطلبات القانونية:

**» آلية تفويض التوقيعات**

وضع الصندوق آلية متطورة لتفويض التوقيعات مبنية على تحديد دقيق للسُلط وترسيم واضح لحدود المسؤوليات. وتستجيب هذه الآلية للمبادئ التالية:

- جعل مبدأ التوقيع المزدوج ضروري لكل العمليات المتعلقة بحسابات الصندوق أو عناصر أخرى من أصوله؛
- الفصل بين المبادرة والتنفيذ من جهة، والمراقبة من جهة أخرى؛
- اعتماد التعويض بشكل منتظم، في حالة غياب شخص أو ظهور مانع، لضمان استمرارية الخدمة.

**» دليل المساطر العامة**

يتوفر الصندوق على دليل للمساطر العامة يغطي جميع وظائف مجالات القيادة والمهن والدعم. وقد تم إعداد الخريطة العامة للعمليات والمساطر وفق متطلبات معيار الجودة ISO 9001 V2008.
من جهة أخرى، مكّن إدماج آلية النمذجة MEGA process من الحصول على مرجع وحيد للمساطر مهيكل وسهل الولوج لجميع مستخدمي الصندوق عبر موقع الأنترانت. ويخضع هذا المرجع لصيانة متطورة ومنتظمة.

**» دليل المساطر والتنظيم المحاسباتي**

يتوفر الصندوق على دليل للمساطر والتنظيم المحاسباتي يُمكّن من التأكد من:

- أن جميع العمليات المنجزة من طرف الصندوق تتم ترجمتها بكل نزاهة إلى تسجيلات محاسباتية؛
- أن جميع التسجيلات مطابقة للمخطط المحاسباتي لمؤسسات الائتمان والقوانين المعمول بها؛
- أن جميع المعلومات المالية والمحاسباتية التي يتم نشرها داخليا وخارجيا موثوق بها وكاملة ومفهومة من طرف مستعمليها.

**» دليل المراقبة الداخلية**

طبقا للقوانين الجاري بها العمل ولأفضل الممارسات، يتوفر الصندوق على دليل للمراقبة الداخلية يُمكّنه من السهر على انتظام وحسن تطبيق المساطر الموضوعة وإلى إضفاء الطابع الرسمي على نقط المراقبة.

**» مخطط استمرارية النشاط**

يتوفر الصندوق، طبقا لمقتضيات الدورية رقم 4/W/2014 لوالي بنك المغرب المتعلقة بالمراقبة الداخلية لمؤسسات الائتمان والتوجيه رقم 47/G/2007 لبنك المغرب، المتعلقة بمخطط استمرارية النشاط بمؤسسات الائتمان، على مخطط استمرارية النشاط مصادق عليه من طرف مجلس الإدارة.
يمكن مخطط استمرارية النشاط الصندوق، من ضمان تسيير البنك في الوضع المتدهور وكذلك استئناف الأنشطة، وذلك حسب مختلف سيناريوهات الأزمة.
ومكن تفعيل مخطط استمرارية نشاط الصندوق على الخصوص من وضع:

- أنظمة مواصلة نظام المعلومات؛
- أنظمة مواصلة اللوجستيك؛
- أنظمة مواصلة الموارد البشرية؛
- أنظمة مواصلة العمليات.

ومن أجل ضمان الحفاظ العملياتي للأنظمة الموضوعة، يتم تحيين المجموعة الوثائقية لمخطط استمرارية النشاط (دراسة الأهمية، استراتيجية الاستمرارية، خطة الصيانة العملياتية، دليل الأزمات ...) بشكل منتظم.
كما أن مخطط الصيانة وتعزيز مخطط استمرارية نشاط الصندوق يوجد قيد الإعداد. بالإضافة إلى ذلك، يواصل الصندوق ضمان الحرص الدائم توخيا لوقوع أي حدث قد يتطلب تفعيل مخطط استمرارية النشاط، من أجل ضمان استمرارية نشاط البنك وسلامة مستخدميه. وبالتالي، وفي عدم وجود أي حدث يستدعي تفعيله، لم يتم تفعيل مخطط استمرارية النشاط خلال النصف الثاني من سنة 2022.

**تدبير المخاطر العملياتية**

يتوفر الصندوق على خارطة للمخاطر العملياتية والتي تمت إعادة بنائها سنة 2010 بناء على تصنيف «Bâle II» والتي يتم تحيينها سنويا. وتغطي هذه الخارطة العمليات المتعلقة بمجالات القرض، والدعم، وأنظمة المعلومات، وتمكن من استهداف العمليات التي تتطلب عناية خاصة أو مُعَزَزة.
ويُمكّن نظام تدبير المخاطر العملياتية، الذي يعتمده الصندوق في إطار إصلاح «Bâle II»، وتطبيقا لتوجيه بنك المغرب رقم 29/G/2007 ، من تحديد وتقييم المخاطر العملياتية وكذا تتبع مخططات العمل التي تم حصرها والتي تهم المخاطر الكبرى التي تم تحديدها. وقد تم إتمام هذا النظام سنة 2011 بقاعدة لجمع الحوادث تتيح رؤية موضوعية للمخاطر المحدقة وإعادة تقييم هذه المخاطر بواسطة نتائج جمع الحوادث العملياتية.
وقد أصبح نظام تدبير المخاطر العملياتية يعمل كليا بشكل أتوماتيكي بفضل استعمال تطبيق نظام معلوماتي يُمكّن من:

- تحديد وتقييم وتتبع المخاطر العملياتية من خلال خارطة المخاطر؛
- التوفيق بين خارطة المخاطر ودليل المساطر العامة؛
- تتبع مخططات العمل التي تم حصرها والتي تهم المخاطر الكبرى التي تم تحديدها؛
- جمع الحوادث ذات الصلة بالمخاطر العملياتية.

**التنظيم**

على المستوى التنظيمي، تتولى مديرية المخاطر والمراقبة المستمرة، قيادة نظام تدبير المخاطر العملياتية، بناء على مراسلين للمخاطر العملياتية على مستوى وحدات المهن والدعم.
ويتكلف هؤلاء المراسلون برفع الحوادث العملياتية وتحليل قاعدة جمع هذه الحوادث وتفعيل مخططات عمل لتغطية المخاطر الكبرى.
ولهذه الغاية، تم إعداد مسطرة لجمع ورفع الحوادث العملياتية وكذلك بطاقة الإعلان ووقوع أحداث عملياتية ووضعها رهن إشارة المراسلين لدعم منهجية جمع ورفع الحوادث.
وتتكلف لجنة المخاطر الداخلية بحكامة المخاطر العملياتية.

**تغطية المخاطر العملياتية**

طبقا للمقتضيات القانونية المتعلقة بالمتطلبات الدنيا من الأموال الذاتية، يقوم الصندوق، منذ دجنبر 2011، بتغطية المخاطر العملياتية.
يتم احتساب متطلبات الأموال الذاتية لتغطية المخاطر العملياتية حسب مقاربة "مؤشر القاعدة" أي ما يعادل 15% من متوسط الناتج الصافي البنكي للثلاث سنوات الأخيرة.

## 4.2 مخاطر عدم المطابقة

طبقا للتوجيه رقم 49/G/2007 لبنك المغرب، المتعلق بوظيفة المطابقة بتاريخ 31 غشت 2007، أصبح الصندوق يتوفر على سياسة وميثاق للمطابقة.
من أجل ضمان تطور متحكم فيه لأنشطته والامتثال التام للمتطلبات التنظيمية في مجال تدبير المخاطر، وضع الصندوق خارطة طريق لإضفاء الطابع الرسمي على استراتيجيته الشاملة للمخاطر مقسمة إلى سياسات واستراتيجيات حسب نوع المخاطر.

mazars
101, Bd Abdelmoumen
20360 Casablanca
Maroc

Coopers Audit
83, Avenue Hassan II
Casablanca
Maroc

**FONDS D'EQUIPEMENT COMMUNAL**

**ATTESTATION D'EXAMEN LIMITE DES COMMISSAIRES AUX COMPTES SUR LA SITUATION PROVISOIRE DES COMPTES SOCIAUX**

**EXERCICE DU 1er JANVIER AU 31 DECEMBRE 2022**

Nous avons procédé à un examen limité de la situation provisoire du Fonds d'Equipement Communal comprenant le bilan, le compte de produits et charges, l'état des soldes de gestion, le tableau des flux de trésorerie et une sélection des états des informations complémentaires (ETIC) relatifs à l'exercice du 1er janvier au 31 décembre 2022. Cette situation provisoire qui fait ressortir un montant de capitaux propres et assimilés totalisant 5.671.351 KMAD dont un bénéfice net de 337.895 KMAD, relève de la responsabilité des organes de gestion de l'émetteur.

Nous avons effectué notre mission selon les normes de la profession au Maroc relatives aux missions d'examen limité. Ces normes requièrent que l'examen limité soit planifié et réalisé en vue d'obtenir une assurance modérée que la situation provisoire ne comporte pas d'anomalie significative. Un examen limité comporte essentiellement des entretiens avec le personnel du fonds et des vérifications analytiques appliquées aux données financières ; il fournit donc un niveau d'assurance moins élevé qu'un audit. Nous n'avons pas effectué un audit et, en conséquence, nous n'exprimons donc pas d'opinion d'audit.

Sur la base de notre examen limité, nous n'avons pas relevé de faits qui nous laissent penser que la situation provisoire, ci-jointe, ne donne pas une image fidèle du résultat des opérations de l'exercice écoulé ainsi que de la situation financière et du patrimoine du Fonds d'Equipement Communal établis au 31 décembre 2022, conformément au référentiel comptable admis au Maroc.

Casablanca, le 22 mars 2023

**Les Commissaires aux Comptes**

**MAZARS AUDIT ET CONSEIL**

MAZARS AUDIT ET CONSEIL
101, Boulevard Abdelmoumen
20360 Casablanca
Tél. : 05 22 42 34 25
Fax : 05 22 42 34 00

**Taha FERDAOUS**
**Associé**

**COOPERS AUDIT MAROC S.A**

COOPERS AUDIT MAROC
Siège Social: 83 Avenue Hassan II
Casablanca
Tél: 0522 42 11 90 - Fax: 0522 27 47 34

**Abdellah LAGHCHAOUI**
**Associé**

FONDS D'EQUIPEMENT COMMUNAL
صندوق التجهيز الجماعي

## لائحة البلاغات الصحفية المنشورة خلال سنة 2022

2022/01/14 : بلاغ صحفي بمناسبة نتائج إصدار اقتراض سندي من طرف الصندوق بمبلغ 1 مليار درهم.

2022/02/21 : بلاغ صحفي حول المؤشرات المالية للربع الأخير من سنة 2021.

2022/03/18 : بلاغ صحفي متعلق بتوقيع صندوق التجهيز الجماعي وصندوق الإيداع والتدبير على اتفاق-إطار لوضع تمويلات مشتركة لمشاريع تنموية للجماعات الترابية.

2022/03/28 : نشر البيانات المالية برسم سنة 2021.

2022/04/29 : بلاغ صحفي بمناسبة نشر التقرير المالي السنوي 2021.

2022/05/19 : بلاغ صحفي حول المؤشرات المالية للربع الأول من سنة 2022.

2022/06/02 : بلاغ صحفي بمناسبة انعقاد اجتماع مجلس الإدارة في 31 ماي 2022.

2022/07/12 : بلاغ صحفي بخصوص الوثيقة المرجعية لصندوق التجهيز الجماعي المتعلقة بالسنة المالية 2021، في إطار التحديث السنوي لملف المعلومات المتعلق ببرنامج إصدار شهادات الإيداع الخاص بالصندوق.

2022/08/11 : بلاغ صحفي حول المؤشرات المالية للربع الثاني من سنة 2022.

2022/09/29 : التواصل المالي بمناسبة نشر التقرير المالي النصف السنوي برسم النصف الأول من سنة 2022، بما في ذلك البلاغ الصحفي حول المؤشرات المالية للنصف الأول من سنة 2022 والبيانات المالية إلى غاية 30 يونيو 2022.

2022/11/08 : بلاغ صحفي حول المؤشرات المالية للربع الثالث من سنة 2022.

## الملحق III.2.N. وضعية الأتعاب المؤداة إلى مراقبي الحسابات

بالدراهم

| | 2020-2021 : DELOITTE AUDIT<br>2022-2024 : COOPERS AUDIT MAROC | | | | | | 2019 - 2024 : MAZARS AUDIT & CONSEIL | | | | | | المجموع مع احتساب الضرائب والرسوم |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | المبلغ مع احتساب الضرائب والرسوم/السنة | | | النسبة المئوية/السنة * | | | المبلغ مع احتساب الضرائب والرسوم/السنة | | | النسبة المئوية/السنة * | | | |
| | 2020 | 2021 | 2022 | 2020 | 2021 | 2022 | 2020 | 2021 | 2022 | 2020 | 2021 | 2022 | |
| مندوبي الحسابات، التصديق على الحسابات الفردية أو الموحدة ** | | | | | | | | | | | | | |
| المُصدِر | 138 000 | 138 000 | 108 000 | %100 | %100 | %100 | 192 000 | 192 000 | 192 000 | %100 | %100 | %100 | 960 000 |
| الفروع | - | - | - | | | | - | - | - | | | | |
| الطلبات والخدمات الأخرى المرتبطة مباشرة بمهمة مندوبي الحسابات | | | | | | | | | | | | | |
| المُصدِر | - | - | - | | | | - | - | - | | | | |
| الفروع | - | - | - | | | | - | - | - | | | | |
| المجموع الفرعي | 138 000 | 138 000 | 108 000 | %100 | %100 | %100 | 192 000 | 192 000 | 192 000 | %100 | %100 | %100 | 960 000 |
| خدمات أخرى مقدمة | | | | | | | | | | | | | |
| آخر | - | - | - | | | | - | - | - | | | | |
| المجموع الفرعي | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - |
| **المجموع العام** | 138 000 | 138 000 | 108 000 | %100 | %100 | %100 | 192 000 | 192 000 | 192 000 | %100 | %100 | %100 | 960 000 |

(*) : حصة كل سطر في المجموع العام للسنة المعنية.

(**) : مبلغ الإلتزام برسم رسالة المهمة وفقًا لشروط الصفقة المرتبطة.

المملكة المغربية

FONDS D'EQUIPEMENT COMMUNAL
صندوق التجهيز الجماعي

# تقرير حول البيئة والوضع الاجتماعي والحكامة 2022

بنك التمويل المحلي

# الفهرس


1. عناصر عامة 2

1.1. مواصفات وإستراتيجية المسؤولية المجتمعية والبيئية لصندوق التجهيز الجماعي 2

1.1.1. صندوق التجهيز الجماعي: بنك عمومي مخصص للتنمية الترابية

2.1.1. إستراتيجية المسؤولية المجتمعية والبيئية للصندوق

2.1. نطاق الإرجاء حول البيئة والوضع الاجتماعي والحكامة 3

3.1. مادية الجوانب البيئية والوضع الاجتماعي والحكامة 4

4.1. منهجية العمليات المتعلقة بالمعلومات غير المالية والمؤشرات الكمية وطرق الحساب 4

5.1. التحقق الخارجي من المعلومات حول البيئة والوضع الاجتماعي والحكامة 5

2. عناصر محددة: معلومات حول البيئة والوضع الاجتماعي والحكامة 6

1.2. معلومات بيئية 6

1.1.2. عرض الأنشطة التي لها أثر على البيئة

2.1.2. السياسة البيئية والإجتماعية للصندوق

3.1.2. نزاع أو متابعة متعلقة بإشكاليات بيئية

4.1.2. الإجراءات والتدابير الموضوعة لتقييم الآثار البيئية والاجتماعية للنشاط والحد منها

2.2. معلومات إجتماعية 8

1.2.2. سياسة تدبير الموارد البشرية

2.2.2. عدد المستخدمين خلال الثلاث سنوات الأخيرة

3.2.2. مخطط تحفيز وإشراك المستخدمين خلال الثلاث سنوات الأخيرة

4.2.2. مؤشرات متعلقة بالموارد البشرية خلال الثلاث سنوات الأخيرة

3.2. الحكامة 13

1.3.2. تركيبة هيئة الحكامة

2.3.2. الأخلاق والسلوك المهني والوقاية من الرشوة

4.2. معلومات حول الأطراف المشاركة 24

1.4.2. آثار أنشطة الصندوق على السكان والتنمية الترابية

2.4.2. التدابير التصحيحية المتخذة بخصوص الأنشطة التي لها آثار سلبية محتملة او مؤكدة على المجتمعات المحلية

3.4.2. شروط الحوار مع الأطراف المشاركة

4.4.2. خارطة الأطراف المشاركة

5.4.2. سياسة ومعايير انتقاء الأطراف المشاركة

5.2. أخر 32

1.5.2. أهداف وإلتزامات الصندوق بخصوص المسؤولية المجتمعية والبيئية

2.5.2. الإنجازات في مجال المسؤولية المجتمعية والبيئية خلال الثلاث سنوات الأخيرة

# 1. عناصر عامة

## 1.1. مواصفات واستراتيجية المسؤولية المجتمعية والبيئية لصندوق التجهيز الجماعي

### 1.1.1. صندوق التجهيز الجماعي: بنك عمومي مخصص للتنمية الترابية

بفضل تجربته التي امتدت لما يقرب من 64 سنة في مجال تمويل التنمية الترابية، يتموقع صندوق التجهيز الجماعي، اليوم، كشريك مالي وتقني للجماعات الترابية، مكلف بتيسير ولوجها للقروض لتمويل برامجها ومشاريعها الاستثمارية، وبالتالي، المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمجالاتها الترابية، مع ما يحدثه ذلك من آثار إيجابية مباشرة وغير مباشرة على ظروف وجودة حياة المواطنين.

وتوجد الجماعات الترابية اليوم، والتي تشكل الأساس لتفعيل السياسات العمومية القطاعية، في مفترق الطرق بالنظر لدورها في امتصاص العجز في مجال البنيات الاقتصادية، من جهة، وإيجاد حلول فعالة للمتطلبات التي تفرضها تنمية ترابية مستدامة وصلبة، من جهة أخرى.

ووعيا منه بهذه الرهانات، شرع الصندوق خلال السنوات الأخيرة في تنفيذ العديد من المشاريع الاستراتيجية، والتي تندرج في إطار تطوره المؤسساتي الذي يضع التنمية المستدامة في صميم عمله لفائدة المجالات الترابية، لاسيما من خلال:

- إدماج المخاطر البيئية والاجتماعية في تدبيره الشامل للمخاطر وقراراته المتعلقة بتمويل المشاريع؛
- الانفتاح على السوق المالي الدولي من أجل تنويع وديمومة مصادر تمويله والولوج إلى تمويلات تنافسية، بما في ذلك التمويل المتعلق بالمناخ، من أجل تقديم أفضل شروط التمويل لزبنائه.

### 2.1.1. استراتيجية المسؤولية المجتمعية والبيئية للصندوق

يضع الصندوق حماية البيئة والاستدامة كمحاور أساسية للتحول من أجل تحقيق تنمية ترابية مدعمة.

وبوصفه بنكا مسؤولا ملتزما بخدمة التنمية الترابية المستدامة، يحرص الصندوق باستمرار على ملاءمة خدماته وتدخلاته مع أولويات التنمية الترابية والتحديات التي يجب على الجماعات الترابية رفعها.

ولهذه الغاية، وفي إطار منهجيته في مجال المسؤولية المجتمعية والبيئية، اتخذ البنك في السنوات الأخيرة، خيارا استراتيجيا لإدماج عوامل الاستدامة "البيئية والاجتماعية والحكامة" في أنشطته وعملياته التمويلية، وكذلك في علاقاته مع الأطراف المشاركة. ومنذ ذلك الحين، أدى هذا الالتزام المسؤول، بما يتماشى مع المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة، بشكل خاص، إلى إدماج معايير المخاطر البيئية والاجتماعية في التدبير الشامل للمخاطر وفي مختلف مراحل اتخاذ قرارات البنك.

ويشكل إدماج مبادئ الاستدامة ركيزة مهمة للبنك، تمكّنه من دعم التنمية الترابية المستدامة، ومن المساهمة في تحسين ظروف حياة السكان المحليين، وتحسين النجاعات غير المالية، وكذا القدرة التنافسية للبنك وجاذبيته، لاسيما تجاه المانحين الوطنيين والدوليين.

ومن نفس المنظور، سعى البنك إلى مواصلة تطوير تدخلاته فيما يتعلق بتمويل ومواكبة مشاريع الجماعات الترابية التي تهدف إلى الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية، والمشاريع ذات المنافع المشتركة في مجال الحد من انبعاثات الكربون والحد من هشاشة المجالات الترابية نتيجة تأثيرات التغير المناخي.

## رؤية استراتيجية تتماشى مع الأولويات الوطنية والترابية وتأخذ بعين الاعتبار رهانات التنمية المستدامة والمناخ

### إستراتيجية إدماج المخاطر البيئية والاجتماعية

إدماج المخاطر البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالنوع في عملية الافتحاص وقرارات التمويل بفضل نظام التدبير البيئي والاجتماعي للبنك.

### إستراتيجية إدماج المناخ

مواكبة الجماعات الترابية في إطار إبراز مشاريع ذات المنافع المشتركة للمناخ.
هيكلة عرض تمويل مستدام.

### إستراتيجية المسؤولية المجتمعية والبيئية

إدماج معايير الاستدامة البيئية والاجتماعية والحكامة على مستوى أنشطة البنك، خاصة تمويل مشاريع الجماعات الترابية، تشكل شرطا للتنمية الترابية المستدامة، وضمان نجاعة وديمومة موارد البنك.

### إستراتيجية التحول الرقمي

اقتراح منتوجات وخدمات غنية ومتطورة «مكتب واجهة رقمية» وذات قيمة مضافة قوية تتماشى مع الاستراتيجية الرقمية للفاعلين في محيط البنك.

### إستراتيجية التمويل

تنويع وديمومة موارد تمويل البنك، لاسيما من خلال الانفتاح على السوق المالي الدولي من أجل تعبئة تمويلات تنافسية، تتضمن تلك المتعلقة بتمويل المناخ، وتحسين شروط تمويل مشاريع الجماعات الترابية.

## استراتيجية المسؤولية الاجتماعية والبيئية: قاعدة موحدة للاستراتيجيات المرتبطة والمتكاملة فيما بينها

**ومن أجل ضمان ملاءمة منهجيته فيما يخص المسؤولية الاجتماعية والبيئية مع المرجعيات الوطنية والدولية المتعلقة بتدبير مختلف الجوانب البيئية والاجتماعية والحكامة، أجرى البنك عملية لتحديد رهاناته ذات الأولوية، مكنت من تحديد 12 التزاما مشتركا مع الأطراف المشاركة والحاملة لقيم مضافة. وتتمحور هذه الالتزامات حول 4 محاور تعزز الإجراءات الرئيسية التي اتخذها البنك، مما سيمكنه من تطوير رؤيته الاستراتيجية في هذا المجال.**

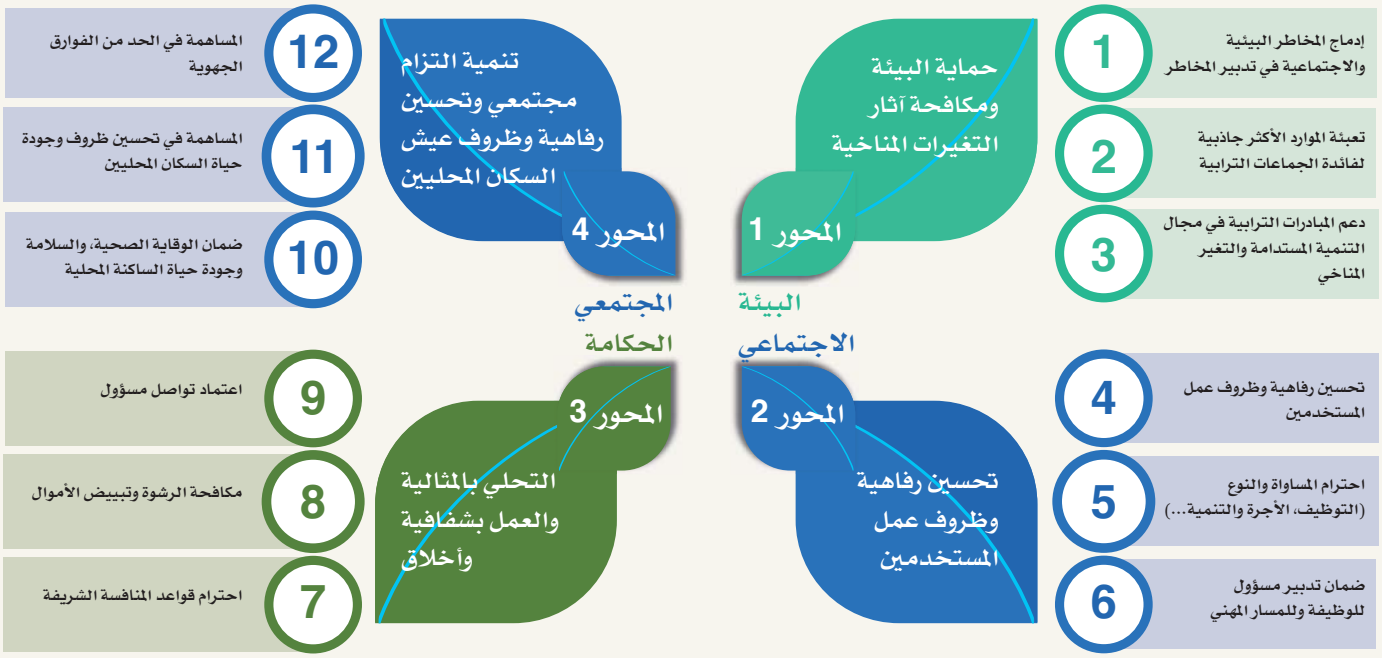


### 2.1. نطاق الإرجاء حول البيئة والوضع الاجتماعي والحكامة

**يهم نطاق هذا التقرير، حصريا، المؤشرات البيئية والاجتماعية والحكامة المتعلقة بمشاريع الجماعات الترابية، الممولة من طرف البنك، في إطار نشاط القروض.**

## 3.1. مادية الجوانب المتعلقة بالبيئية والوضع الاجتماعي والحكامة

يتم تقييم مادية الجوانب البيئية والاجتماعية والحكامة، على طبيعة أولويات رهاناتها، من أجل تحديد تلك التي تستجيب لأهداف نجاعة البنك وانتظارات الأطراف المشاركة. ويمكن هذا التحليل من توفر البنك على مصفوفة لمادية الجوانب البيئية والاجتماعية والحكامة، والتي تتيح له التواصل بشكل أفضل بشأن الرهانات المهمة، وسلاسة الحوار مع الأطراف المشاركة، بهدف الامتثال لانتظاراتها الجديدة والتطورات القانونية.

تمثل مصفوفة مادية الرهانات التي تم وضعها، مدى أهمية الرهانات المحددة على أساس حجم تأثيرها على نجاعة البنك وأطرافه المشاركة. وقد تم ترتيب هذه الرهانات في أربعة محاور موضوعاتية، وفق ثلاثة مستويات للأولوية:

- رهانات أولوية
- رهانات مهمة
- رهانات ذات تأثيرات معتدلة

### ترتيب أولويات الرهانات

| المحاور الإستراتيجية | 1 رهانات أولوية | 2 رهانات مهمة | 3 رهانات ذات تأثيرات معتدلة |
|---|---|---|---|
| محور 1 **البيئي** الحفاظ على البيئة ومحاربة التغيرات المناخية | ■ دمج المخاطر البيئية والإجتماعية في تدبير المخاطر<br>■ تعبئة التمويل الجذاب لفائدة الجماعات الترابية | ■ دعم المبادرات الترابية في مجال التنمية المستدامة وتغير المناخ | |
| محور 2 **الإجتماعي** تحسين رفاهية وظروف عمل المستخدمين | ■ ضمان تدبير مسؤول للعمل وللمسار المهني | ■ تحسين رفاهية وظروف عمل المستخدمين | ■ إحترام المساواة بين الجنسين (التوظيف، الأجرة، التطوير، إلخ) |
| محور 3 **الحكامة** إعطاء القدوة والتصرف بشفافية وأخلاق | ■ الوقاية من الفساد وغسيل الأموال | ■ إحترام قواعد المنافسة السليمة | ■ إعتماد التواصل المسؤول |
| محور 4 **المجتمعي** تطوير إلتزام مجتمعي | ■ المساهمة في تقليص الفوارق الجهوية | ■ ضمان الحفاظ على صحة وسلامة وجودة حياة السكان المحليين | ■ المساهمة في تحسين ظروف وجودة حياة السكان المحليين |

## 4.1. منهجية العمليات المتعلقة بالمعلومات غير المالية، والمؤشرات الكمية وطرق الحساب

ترتكز المقاربة المنهجية لتحديد وجمع ومعالجة المعلومات غير المالية المتعلقة بالجوانب البيئية والاجتماعية، على تحليل الوثائق التقنية المتعلقة بالمشاريع المقدمة للحصول على تمويل من الصندوق. وعند إعداد البطاقة البيئية والاجتماعية لكل مشروع، يتم تحديد المؤشرات المهمة ذات الصلة وتقديم المعلومات بشأنها.

فيما يتعلق بالمعلومات المتعلقة بالشكايات البيئية والاجتماعية، يعتمد الصندوق على نظام معلومات لتدبير الشكايات المتوفرة، والتي يتمخض عنها إرجاء دوري لهذه الشكايات. كما انضم الصندوق إلى المنصة الوطنية للشكايات Chikaya.ma.

المعلومات غير المالية ذات الصلة، وكذلك المؤشرات الكمية الرئيسية المحتفظ بها والتي سيتم نشرها تدريجيا، موضحة على النحو التالي:

## المعلومات البيئية

| | |
|---|---|
| تدبير المخاطر البيئية والإجتماعية للمشاريع | • نسبة عدد المشاريع حسب صنف المخاطر البيئية والإجتماعية<br>• عدد المشاريع المرفوضة لأسباب تتعلق بمخاطر بيئية وإجتماعية مرتفعة<br>• عدد الشكايات البيئية والإجتماعية التي تم التوصل بها |
| الآثار والتأثيرات الإيجابية على البيئة | • كمية الطاقة الموفرة (KWh)<br>• حجم المياه المعالجة (م $^3$)<br>• حجم الحد من إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون ($TeqCO_2$) |

## المعلومات الاجتماعية

| | |
|---|---|
| الآثار والتأثيرات الإيجابية على السكان | • عدد السكان الذين تم فك عزلتهم<br>• عدد مستعملي النقل العمومي المول<br>• عدد السكان الذين تم تحسين جودة نظام تزويدهم بالماء الصالح للشرب<br>• عدد السكان الذين إستفادوا من تحسين جودة نظام التطهير<br>• عدد السكان المحميين من الفيضانات<br>• عدد التلاميذ الذين تحسنت ظروف تنقلهم<br>• عدد السكان الذين يلجون الى الطاقة الكهربائية<br>•عدد السكان الذين تحسنت جودة الخدمات الصحية المقدمة لهم<br>• عدد مناصب الشغل المحدثة |
| تدبير مسؤول للمسار المهني والكفاءات | • عدد ممثلي المستخدمين<br>• عدد أيام الإضراب في السنة<br>• عدد حوادث العمل في السنة<br>• عدد حالات الفصل في السنة ولكل فئة<br>• عدد الإستقالات لكل سنة ولكل فئة<br>• عدد التوظيفات لكل سنة ولكل فئة<br>• معدل الدوران في السنة<br>• عدد وطبيعة النزاعات الإجتماعية لكل سنة |

## الحكامة

| | |
|---|---|
| | • عدد الفترات الانتدابية لكل عضو من أعضاء المجلس<br>• عدد وطبيعة الإجراءات المتخذة للوقاية من الرشوة<br>• عدد الشكايات حول مخالفات الأخلاق والسلوك المهني<br>• عدد حوادث الرشوة |

### 5.1. التحقق الخارجي حول المعلومات البيئية والوضع الاجتماعي والحكامة

فيما يتعلق بالحكامة، يتوفر الصندوق، طبقا للقوانين البنكية، على لجنة التدقيق والمخاطر تتكلف بمساعدة مجلس الإدارة فيما يخص تقييم تناسق وملاءمة نظام المراقبة الداخلي. ويهم نطاق تدخله جميع المجالات و/أو العمليات الإدارية والمحاسبية والمالية والوظيفية و/أو العملياتية.

تُستخدم مؤشرات التأثير، في إطار المتطلبات التعاقدية في مجال المساءلة، لإعداد الإرجاءات الدورية الموجهة لشركاء البنك الماليين، ولا سيما المانحين الدوليين. ولهذه الغاية، يتم فحص وتنقيح المعلومات المتعلقة بالإنجازات فيما يتعلق بتدبير المخاطر البيئية والاجتماعية، ومكونات المشاريع ذات المنافع المشتركة للمناخ والمساهمة في الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية.

# 2. عناصر محددة : معلومات حول البيئة، والوضع الاجتماعي والحكامة

## 1.2. معلومات بيئية

### 1.1.2. عرض الأنشطة التي لها تأثير على البيئة

في إطار نشاطه، يحرص الصندوق على تحديد العناصر التي قد يكون لها تأثير على البيئة من أجل اتخاذ التدابير الضرورية للحد منها أو معالجتها. وتعتبر الآثار المباشرة على البيئة والمرتبطة بتسيير المؤسسة، والمتعلقة بشكل خاص باستهلاك الماء والطاقة والورق، وإنتاج النفايات وثاني أكسيد الكربون، ليست ذات أهمية، بالنظر لضعف حجمها.

وبوصفه وسيطا ماليا، يدرك البنك مدى مسؤوليته الاجتماعية والبيئية عن الآثار المرتبطة بنشاطه الأساسي. ولتجسيد هذا الالتزام المسؤول، يحرص البنك على إدماج الانشغالات الاجتماعية والبيئية في إطار نشاطه المتمثل في تمويل المشاريع الاستثمارية للجماعات الترابية وكذلك في علاقاته مع الأطراف المشاركة.

### 2.1.2. السياسة البيئية والاجتماعية للصندوق

تتطلب التنمية المجالية المستدامة تدبيرا مسؤولا ومشتركا للمخاطر والآثار البيئية والاجتماعية للمشاريع التي يتم تمويلها. وفي هذا السياق، اعتمد البنك سياسة بيئة واجتماعية، دخلت حيز التنفيذ في أبريل 2022، والتي تشكل إطارًا مرجعيًا يُضفي الطابع الرسمي على التزامه بمراعاة عناصر الاستدامة، بشكل منهجي، في عمليات الافتحاص وفي عملياته التمويلية. ويرتكز التنزيل العملي لهذا الالتزام على مجموعة مكونة من الإجراءات العملية والأدوات التي تمكن من تدبير فعال للمخاطر المرتبطة بالمشاريع المقدمة للتمويل.

تأخذ هذه السياسة البيئية والاجتماعية بعين الاعتبار، جميع القوانين الوطنية ونصوصها التنفيذية وكذلك جميع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، التي صادقت عليها المملكة المغربية، لتطبيق تدابير الحماية البيئية والاجتماعية.

### 3.1.2. نزاع أو متابعة متعلقة بالإشكاليات البيئية

قام البنك بنشر نظام لتدبير الشكايات ذو طبيعة بيئية واجتماعية مبني على نظام معلومات ومسطرة مخصصة تمكنه من الاطلاع على الشكايات البيئة والاجتماعية المحتملة والمتعلقة بالمشاريع الممولة، والتأكد من معالجتها والتكفل بها من طرف الجماعات الترابية المعنية حتى تتم معالجة الشكايات الواردة وإغلاقها.

ومنذ دخول هذا النظام حيز التطبيق وحتى يومنا هذا، لم يتوصل الصندوق بأية شكاية من طرف الجماعات الترابية ذات طابع بيئي أو اجتماعي لها علاقة بالمشاريع التي تمولها المؤسسة.

### 4.1.2. الإجراءات والتدابير الموضوعة لتقييم الآثار البيئية والاجتماعية للنشاط والحد منها

**مسلسل تدبير المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية**

يقود مسلسل تقييم المخاطر البيئية والاجتماعية، والذي يجري بالتزامن مع التقييم التقني والمالي لملفات طلبات القرض، إلى التصنيف البيئي والاجتماعي لكل مشروع معروض للتمويل من طرف البنك. ويتم عرض استنتاجات تقييم المخاطر البيئية والاجتماعية في بطاقة تقييم المخاطر البيئية والاجتماعية، والتي تعرض نتائج تقييم الآثار السلبية والإيجابية للمشروع على البيئة والسكان المحليين، وكذا تدابير التخفيف التي يتعين اتخاذها والشروط البيئية والاجتماعية والمتوقع اتخاذها حسب تصنيف المخاطر البيئية والاجتماعية المخصص للمشروع.

ويوضح الجدول التالي عمليات تدبير المخاطر البيئية والاجتماعية على النحو التالي:

## عمليات تدبير المخاطر البيئية والاجتماعية

| | | |
|---|---|---|
| 1 التحري البيئي والاجتماعي | **المطابقة مع القانون المتعلق بدراسات الآثار الجاري به العمل**<br>التأكد من خضوع المشروع لدراسة الآثار البيئية والاجتماعية<br>ضرورة القبولية البيئية | |
| 2 الأهلية البيئية والاجتماعية | **أهلية المشروع بالنظر لقائمة الاستبعاد**<br>تناول الرهانات البيئية والاجتماعية الأساسية ومراجعة الأهلية البيئية والاجتماعية بالنظر لقائمة الاستبعاد للصندوق | |
| 3 الافتحاص البيئي والاجتماعي | **تحليل بيئي واجتماعي لتحديد الرهانات البيئية والاجتماعية للمشروع**<br>تحديد الرهانات البيئية والاجتماعية بواسطة أداة "SIG ArcMap tool"<br>تحديد المنافع المشتركة للمناخ والتنمية المستديمة | |
| 4 التصنيف البيئي والاجتماعي | **تصنيف المخاطر البيئية والاجتماعية للمشاريع**<br>منح صنف المخاطر حسب أهمية الرهانات البيئية والاجتماعية<br>تحديد طبيعة تدابير التخفيف الضرورية | |
| 5 العقود البيئية والاجتماعية | **التعاقد**<br>تحديد البنود البيئية والاجتماعية التي سيتم ادراجها في عقد القرض حسب التصنيف البيئي والاجتماعي الممنوح | |

## 2.2. معلومات اجتماعية

### 1.2.2. سياسة تدبير الموارد البشرية

يحتل تدبير الموارد البشرية مكانة مهمة في استراتيجية المؤسسة والتي تعطي عناية كبيرة لتثمين الرأسمال البشري من خلال تطوير الكفاءات وتحفيز المستخدمين.

وحتى يتسنى له تلبية التطلعات المختلفة للزبناء بشكل فعال، اعتمد الصندوق، خلال السنوات الأخيرة، تنظيما عصريا يتلاءم مع خصوصيات المهن البنكية، والذي يتمحور حول الإدارة العامة والوحدات الوظيفية التي تعزز تنظيما موجها نحو الزبناء، والذي يثمن التفاعل المتناسق بين مختلف هياكلها وتظافر الجهود فيما بينها.

وحتى يظل أقرب ما يمكن من الجماعات الترابية، يتم تنظيم نشاط القروض حسب مناطق جغرافية متعددة التخصصات، مع إيلاء الأولوية لمبدأ المحاور الوحيد.

ويوضح الرسم البياني الهيكل التنظيمي للصندوق على النحو التالي :

الهيكل التنظيمي لصندوق التجهيز الجماعي

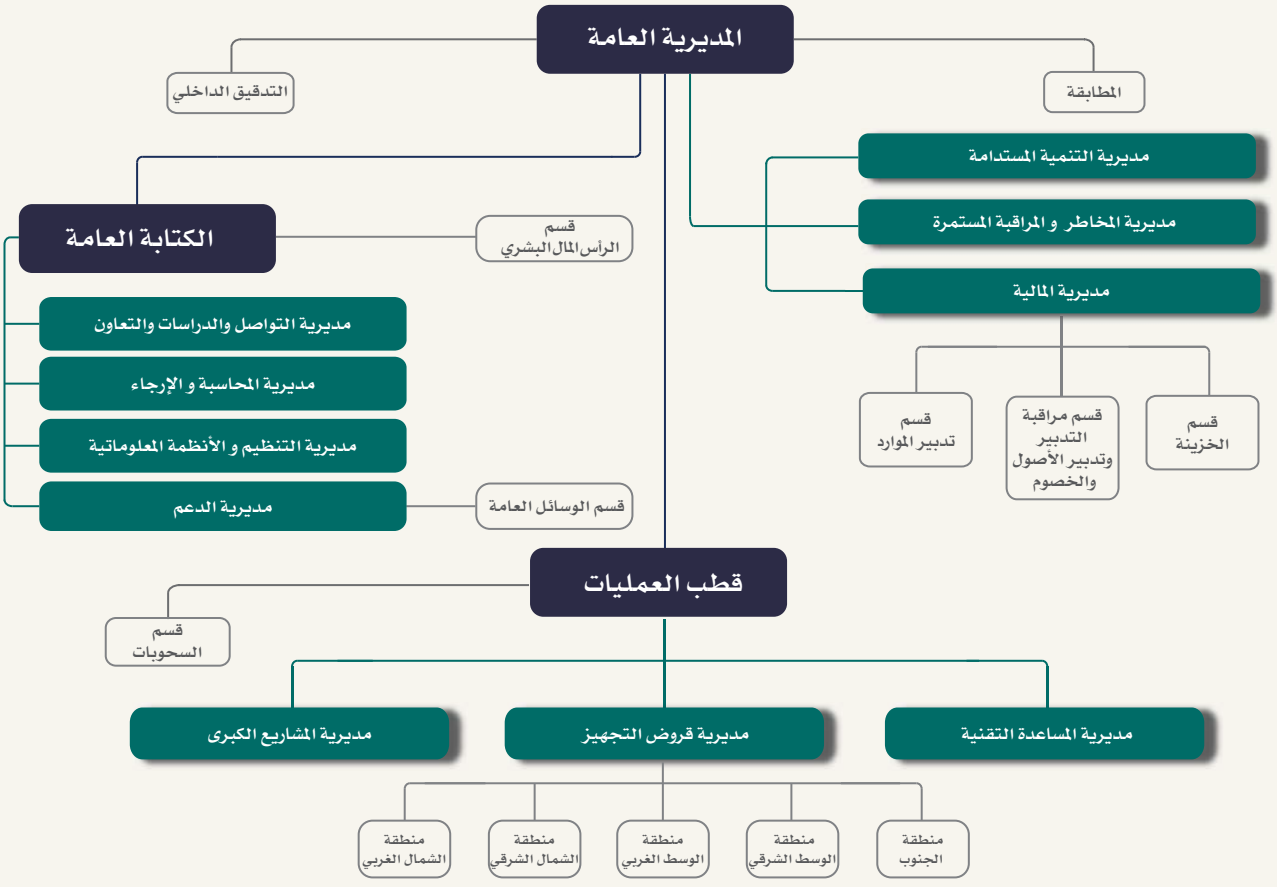

## التوظيف

يخضع التوظيف لنظام توظيف مصادق عليه من طرف المجلس الإداري الصندوق بتاريخ 30 أكتوبر 2013 والذي ينص على أن التوظيف بالصندوق، يتم وفقا لمعايير الاستحقاق وذلك من خلال الدعوات غير التمييزية لتقديم طلبات التوظيف، إما عن طريق إجراء مقابلات أو عن طريق المنافسة.

وتجدر الإشارة إلى أنه على مستوى نظام التوظيف المعمول به، فإن مناصب المسؤولية تكون موضوع إعلانات عن طلبات ترشيح داخلية تأخذ بعين الاعتبار معايير التكوين والتجربة والاستحقاق فقط. في هذا الصدد، تم تعيين مدير (1) ومسؤولين (2) وإطار (1) خلال الفترة 2020-2022، في نهاية المسلسل المذكور.

## نظام الأجور

يعتمد تحديد أجور مستخدمي البنك على نظام مزدوج، يضع الوظيفة في صميم الأجر، ويأخذ بعين الاعتبار أهمية وتصنيف الوظائف وفق المهام والمسؤوليات المسندة.

من جهة أخرى، تخضع سياسة أجور مستخدمي الصندوق لمقتضيات الفصل 3 من القانون الداخلي للمستخدمين، ويتولى المدير العام اتخاذ القرارات التطبيقية.

## تدبير المسار المهني

اعتمد البنك نظام تقييم سنوي للنجاعات مبني على مؤشرات مرجعية للوظائف والكفاءات. ويضمن هذا النظام المساواة والشفافية والحياد برسم التقييمات السنوية.

كما تجدر الإشارة إلى أن تدبير المسار المهني داخل الصندوق، يعتمد أساسا على نتائج هذه التقييمات السنوية.

## التكوين

تميزت الفترة 2020-2022 بإنجاز تكوينات عالية الدقة لفائدة الفئة المهنية من المستخدمين همت إدارة المشاريع من أجل التنمية والاستراتيجية المالية للجماعات الترابية بالإضافة إلى تكوين يتعلق بالمطابقة يهم مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

إلى جانب ذلك، وفي إطار رغبته في إغناء التفكير والنقاش حول القضايا والإشكاليات ذات الأهمية والتي ترتبط بتفاعلات المؤسسة بمحيطها الماكرو اقتصادي، شرع الصندوق منذ نونبر 2021، في تنظيم ندوات موضوعاتيه على المستوى الداخلي. وتتعلق هذه الاجتماعات بشكل أساسي بالسياق الماكرو اقتصادي، ومشروع قانون المالية، وخطط الإنعاش الاقتصادي، والتحديات والآفاق الاقتصادية في سياق الأزمات والصدمات المتتالية.

وإلى غاية اليوم، تم تنظيم 6 ندوات لفائدة خمسين شخصا.

بلغت التزامات الميزانية المتعلقة بالتكوين برسم الفترة الممتدة ما بين 2020-2022 ما قدره 204161,50 درهم لفائدة 19 مستخدم، أي ما يعادل 21% من المجموع الإجمالي للمستخدمين برسم سنة 2022.

ويوضح الجدول أسفله ميزانية التكوين للفترة الممتدة ما بين 2020 و2022 :

| بآلاف الدراهم | 2020 | 2021 | 2022 |
|---|---|---|---|
| ميزانية التكوين | 250 | 250 | 250 |
| ميزانية التكوين/نفقات المستخدمين | %0,5 | %0,5 | %0,5 |

## المساواة بين الجنسين

تستند مقتضيات القانون الداخلي للصندوق، وكذا القرارات المنبثقة عنه على مبادئ الحياد وعدم التمييز بين الجنسين. وفي هذا الصدد، يلتزم البنك بضمان المساواة بين الجنسين خاصة من خلال تفعيل إجراءات ملموسة لجميع مكونات تدبير الموارد البشرية.

## 2.2.2. عدد المستخدمين خلال الثلاث سنوات الأخيرة

### التوزيع حسب طبيعة عقد العمل

يتضح من خلال الجدول التالي، توزيع وتطور عدد مستخدمي الصندوق خلال الثلاث سنوات الماضية حسب طبيعة عقد العمل:

| توزيع عدد المستخدمين حسب طبيعة العقد | 2020 | 2021 | 2022 |
|---|---|---|---|
| عقد عمل لمدة غير محددة | 85 | 83 | 84 |
| عقد عمل لمدة محددة | – | – | – |
| المستخدمين النظاميين | 8 | 8 | 7 |
| المجموع | 93 | 91 | 91 |

### توزيع المستخدمين حسب الصنف

يوضح الجدول أسفله، توزيع وتطور عدد مستخدمي الصندوق خلال الثلاث سنوات الماضية حسب الصنف:

| توزيع عدد المستخدمين حسب الصنف | 2020 | | 2021 | | 2022 | | تغيرات 20/21 | تغيرات 21/22 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | النساء | الرجال | النساء | الرجال | النساء | الرجال | | |
| الأطر | 41 | 44 | 39 | 44 | 40 | 44 | %2,35- | %1,20 |
| المستخدمين | 2 | 6 | 2 | 6 | 2 | 5 | - | %12,50- |
| عدد حسب الجنس | 43 | 50 | 41 | 50 | 42 | 49 | %2,15- | - |
| العدد الإجمالي | 93 | | 91 | | 91 | | | |
| نسبة التأطير | %91,40 | | %91,21 | | %92,31 | | | |

عرف العدد الإجمالي للمستخدمين شبه استقرار خلال الفترة المعنية بينما عرفت نسبة التأطير ارتفاعا طفيفا سنة 2022 مقارنة مع سنة 2021.

### التوزيع الإجمالي حسب الجنس

يوضح الجدول أسفله، توزيع عدد مستخدمي الصندوق خلال الثلاث سنوات الماضية حسب الجنس :

| الجنس | 2020 | | 2021 | | 2022 | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | النساء | الرجال | النساء | الرجال | النساء | الرجال |
| التوزيع | 43 | 50 | 41 | 50 | 42 | 49 |
| المجموع | 93 | | 91 | | 91 | |

يوضح الجدول أسفله توزيع وتطور عدد مستخدمي الصندوق حسب الجنس والصنف:

| الصنف | 2020 | | 2021 | | 2022 | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | النساء | الرجال | النساء | الرجال | النساء | الرجال |
| المديرية العامة | - | 1 | - | 1 | - | 1 |
| المديرين | 3 | 8 | 2 | 8 | 2 | 8 |
| المسؤولين | 6 | 3 | 6 | 5 | 7 | 6 |
| الأطر | 32 | 32 | 31 | 30 | 31 | 29 |
| المستخدمين | 2 | 6 | 2 | 6 | 2 | 5 |
| المستخدمين حسب الجنس | 43 | 50 | 41 | 50 | 42 | 49 |
| المجموع | 93 | | 91 | | 91 | |

### التوزيع حسب الأقدمية

يوضح الجدول أسفله توزيع وتطور عدد المستخدمين حسب الأقدمية:

| الأقدمية | 2020 | 2021 | 2022 |
|---|---|---|---|
| شريحة الأقدمية ≤ 20 سنة | 33 | 33 | 35 |
| 10 سنوات ≤ شريحة الأقدمية < 20 سنة | 42 | 43 | 45 |
| 5 سنوات ≤ شريحة الأقدمية < 10 سنوات | 12 | 9 | 4 |
| شريحة الأقدمية < 5 سنوات | 6 | 6 | 7 |
| المجموع | 93 | 91 | 91 |

## 3.2.2. مخطط التحفيز وإشراك المستخدمين خلال الثلاث سنوات الأخيرة

إلى غاية اليوم، لا يوجد أي مخطط لتحفيز أو إشراك المستخدمين في رأسمال الصندوق باعتبار وضعه القانوني كمؤسسة عمومية في ملكية الدولة بنسبة 100%.

## 4.2.2. مؤشرات متعلقة بالموارد البشرية خلال الثلاث سنوات الأخيرة

### عدد ممثلي المستخدمين

يوضح الجدول أسفله عدد ممثلي للمستخدمين خلال الثلاث سنوات الأخيرة:

| | 2020 | *2021 | 2022 |
|---|---|---|---|
| ممثلي المستخدمين | 2 | - | - |

(*) : جرت انتخابات المستخدمين طبقا لمرسوم وزير الاقتصاد والمالية رقم 1010.21 بتاريخ 6 ابريل 2021. في نهاية هذه الانتخابات، لم يتم تقديم أي لائحة.

### عدد أيام الإضراب حسب السنة

خلال الثلاث سنوات الأخيرة، لم يسجل الصندوق أي يوم إضراب.

### عدد حوادث الشغل حسب السنة

خلال الثلاث سنوات الأخيرة، لم يسجل الصندوق أي حادث للشغل.

### عدد الفصل عن العمل حسب الصنف وحسب السنة

خلال الثلاث سنوات الأخيرة، لم يتم تسجيل أي فصل عن العمل.

### عدد الاستقالات حسب الصنف وحسب السنة

يوضح الجدول أسفله عدد استقالات مستخدمي الصندوق خلال الثلاث سنوات الأخيرة:

| عدد الإستقالات | 2020 | 2021 | 2022 |
|---|---|---|---|
| المديرية العامة | - | - | - |
| المديرين | - | 1 | - |
| المسؤولين | - | - | - |
| الأطر | 2 | - | 1 |
| المستخدمين | - | - | - |
| مجموع الإستقالات | 2 | 1 | 1 |

من جهة أخرى، يوضح الجدول أسفله عدد المغادرين (التقاعد، وضع تحت التصرف...) للصندوق خلال الثلاث سنوات الأخيرة:

| عدد المغادرين | 2020 | 2021 | 2022 |
|---|---|---|---|
| المديرية العامة | 1 | - | - |
| المديرين | - | 1 | 1 |
| المسؤولين | 1 | 1 | - |
| الأطر | 1 | - | - |
| المستخدمين | - | - | 1 |
| المجموع | 3 | 2 | 2 |

## عدد التوظيفات سنويا وحسب الصنف

يوضح الجدول أسفله، عدد التوظيفات حسب الصنف خلال الثلاث سنوات الماضية:

| | 2020 | 2021 | 2022 |
|---|---|---|---|
| المديرية العامة | - | - | - |
| المديرين | - | 1 | - |
| المسؤولين | - | - | 2 |
| الأطر | - | - | 1 |
| المستخدمين | - | - | - |
| **مجموع التوظيفات** | **-** | **1** | **3** |

واعتبارا لمختلف العناصر المعروضة أعلاه، فقد تطور تداول المستخدمين داخل الصندوق خلال الثلاث سنوات الأخيرة على النحو التالي:

| | 2020 | 2021 | 2022 |
|---|---|---|---|
| التوظيفات | - | 1 | 3 |
| المغادرات | 3 | 2 | 2 |
| الإستقالات | 2 | 1 | 1 |
| عدد المستخدمين | 93 | 91 | 91 |
| **معدل تداول المستخدمين (1)** | **%2,7** | **%2,2** | **%3,3** |

(1) : تداول = (التوظيفات + المغادرات + الاستقالات) /2/عدد المستخدمين

بلغ معدل تداول المستخدمين 2,7% سنة 2020 و2,2% سنة 2021 و3,3% سنة 2022 مما يعكس استقرار عدد المستخدمين.

## عدد وطبيعة النزاعات الاجتماعية حسب السنة

لم يتم تسجيل أي نزاع (جماعي أو فردي) خلال الفترة 2020-2022.

## 3.2. الحكامة

### 1.3.2. تركيبة هيئة الحكامة

#### مجلس إدارة الصندوق التجهيز الجماعي

طبقا لمقتضيات المادة 4 من القانون رقم 90-31 المتعلق بإعادة تنظيم صندوق التجهيز الجماعي، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1-92-5 بتاريخ 5 أغسطس 1992 كما تم تتميمه، ومقتضيات المادة 3 من المرسوم رقم2-90-351 بتاريخ 14 دجنبر 1992 لتطبيق القانون رقم 90-31 السالف الذكر، يدير صندوق التجهيز الجماعي مجلس إدارة يرأسه رئيس الحكومة أو السلطة الحكومية المفوضة لهذا الغرض، في هذه الحالة، وزير الداخلية الذي يتولى، بموجب مقتضيات المادة 2 من الظهير الشريف المشار إليه أعلاه، الوصاية على الصندوق، مع مراعاة السلطات والصلاحيات المخولة لوزير الاقتصاد والمالية حسب القوانين والأنظمة المطبقة على المؤسسات العمومية.

يتكون مجلس إدارة الصندوق، مناصفة، من 8 أعضاء يمثلون الإدارة و8 أعضاء يمثلون المنتخبين المحليين. ويتكون، بالإضافة إلى الرئيس، من الأعضاء غير التنفيذيين التاليين[1]:

- ممثلان عن وزارة الداخلية ؛
- ممثلان عن وزارة الاقتصاد والمالية ؛
- ممثل عن وزارة الصحة والحماية الاجتماعية ؛
- ممثل عن وزارة التجهيز والماء ؛
- ممثل عن وزارة الإنتقال الطاقي والتنمية المستدامة ؛
- المدير العام لصندوق الإيداع والتدبير أو من يمثله ؛
- ثمانية مستشارين جماعيين معينين بقرار من وزير الداخلية وذلك طبقا لمقتضيات المادة 4 من القانون رقم 90-31 السالف الذكر.

وطبقا لمقتضيات المادة 4 من القانون رقم 90-31 المتعلق بإعادة تنظيم صندوق التجهيز الجماعي كما تم تعديله وإتمامه، ومقتضيات المادة 3 من مرسوم تطبيقه:

- يتم تعيين أعضاء مجلس إدارة الصندوق، الممثلين للإدارة عن طريق المسلك التنظيمي ؛
- يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة، ممثلي المنتخبين المحليين بقرار من وزير الداخلية.

في 31 دجنبر 2022، يتكون مجلس إدارة الصندوق من الأعضاء التاليين :

(1) : لم يعد والي بنك المغرب عضوا في مجلس الإدارة الذي أخذ علما خلال اجتماعه المنعقد في 30 ماي 2006 بانسحاب بنك المغرب من مجلس إدارة الصندوق.

## أعضاء مجلس إدارة صندوق التجهيز الجماعي في 31 دجنبر 2022 [1]

| الاسم العائلي والشخصي | السن | رجل/امرأة | الجنسية | تاريخ اول تعيين | تاريخ انقضاء الفترة الانتدابية | عدد الفترات الانتدابية في شركات أخرى | | نسبة المشاركة في الاجتماعات | العضوية في بعض لجان الصندوق |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | العدد الإجمالي للفترات الانتدابية | بما فيها شركات تعمل على اللجوء العلني للادخار | | |
| **الرئيس** | | | | | | | | | |
| السيد عبد الوافي لفتيت، وزير الداخلية | 55 سنة | رجل | مغربية | -- | -- | -- | -- | 2/2 | -- |
| **أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين** | | | | | | | | | |
| -- | -- | -- | -- | -- | -- | -- | -- | -- | -- |
| **أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين [2]** | | | | | | | | | |
| **أعضاء مجلس الإدارة ممثلي الإدارة** | | | | | | | | | |
| ممثلان عن وزارة الداخلية<br>عضوين (غير معينين بالاسم) | -- | -- | -- | -- | -- | -- | -- | -- | -- |
| السيدة السعدية لعروصي | 49 سنة | إمرأة | مغربية | 9 نونبر 2015 | -- | -- | -- | 2/2 | عضو لجنة القرض التابعة للصندوق |
| السيد محمد الإدريسي [4] | 48 سنة | رجل | مغربية | 3 يناير 2022 | -- | 1 | 1 | 1/2 | عضو لجنة التدقيق والمخاطر التابعة للصندوق |
| السيد عبد الوهاب بلمدني [5] | 43 سنة | رجل | مغربية | 29 أكتوبر 2018 | -- | -- | -- | 2/2 | -- |
| السيد محمد وحميد | 53 سنة | رجل | مغربية | 12 أبريل 2021 | -- | -- | -- | 2/2 | -- |
| السيد خالد الحطاب | 45 سنة | رجل | مغربية | 20 يوليوز 2017 | -- | 23 | 5 | 2/2 | رئيس لجنة التدقيق والمخاطر التابعة للصندوق |
| السيد عبد اللطيف فزوان | 54 سنة | رجل | مغربية | 6 دجنبر 2021 | -- | -- | 1 | 2/2 | -- |
| **أعضاء مجلس الإدارة ممثلي المنتخبين المحليين** | | | | | | | | | |
| السيدة مينة بوهدود | 58 سنة | إمرأة | مغربية | 3 ماي 2017 | -- | -- | -- | 2/2 | -- |
| السيد محمد شوقي | 49 سنة | رجل | مغربية | 3 ماي 2017 | -- | -- | -- | 2/2 | -- |
| السيد بدر الموساوي | 41 سنة | رجل | مغربية | 3 ماي 2017 | -- | -- | -- | 2/2 | -- |
| السيد محمد مبديع | 69 سنة | رجل | مغربية | 3 ماي 2017 | -- | -- | -- | 2/2 | -- |
| أربعة(4) أعضاء يمثلون المنتخبين في طور التعيين بعد انتخابات شتنبر 2021 (انتهاء المهام) | -- | -- | -- | -- | -- | -- | -- | -- | -- |
| **أعضاء مجلس الإدارة المستقلين [3]** | -- | -- | -- | -- | -- | -- | -- | -- | -- |

1- تحديد تشكيل مجلس إدارة الصندوق بموجب أحكام المادة 3 من المرسوم رقم 351-90-2 بتاريخ 14 دجنبر 1992، والمتخذ لتطبيق القانون رقم 90-31 بشأن إعادة تنظيم الصندوق.

2- يتم تعيين أعضاء مجلس إدارة الصندوق، حسب الحال، بموجب مسار تنظيمي (ثمانية ممثلين للإدارة) وبقرار من وزير الداخلية لأعضاء المجالس الجماعية (المادة 4 من القانون رقم المادة 90-31 المشار إليها أعلاه والمادة 3 من مرسومها التطبيقي).

3- أحكام دورية رقم 5/W/16 الصادر عن والي بنك المغرب بتاريخ 10 يونيو 2016 التي تحدد شروط وطرق تعيين أعضاء مستقلين داخل الهيئة الإدارية للمؤسسات الائتمانية لا يمكن إلا أن تؤخذ بعين الاعتبار الا في إطار الإصلاح المؤسساتي المرتقب للصندوق.

4- خلال اجتماع مجلس إدارة الصندوق في 28 أكتوبر 2022 مثلت السيدة سلوى وصيف ممثل وزارة الاقتصاد والمالية، مديرية الخزينة والمالية الخارجية، السيد محمد الإدريسي.

5- خلال اجتماع مجلس إدارة الصندوق في 28 أكتوبر 2022، مثل السيد عبد الاله المرنيسي، ممثل وزارة الصحة والحماية الاجتماعية، السيد عبد الوهاب بلمدني.

# عناصر معلومات مقتضبة عن المؤهلات والتجربة المهنية لأعضاء مجلس إدارة الصندوق

## 1. رئيس مجلس إدارة الصندوق [2]

أعيد تعيين السيد عبد الوافي لفتيت من طرف صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، وزيرا للداخلية، في 7 أكتوبر 2021.

ازداد السيد لفتيت في 29 شتنبر 1967 بتفريست. حصل على دبلوم من مدرسة Polytechnique بباريس سنة 1989، والمدرسة الوطنية للقناطر والطرق سنة 1991، وبدأ حياته المهنية في القطاع المالي بفرنسا قبل الانضمام إلى مكتب استغلال الموانئ (ODEP) حيث شغل بين سنتي 1992 و2002، على التوالي، منصب مدير الموانئ بأكادير وآسفي وطنجة، قبل أن يعين في ماي 2002 مديرا للمركز الجهوي للاستثمار طنجة-تطوان.

في 13 شتنبر 2003، تم تعيين السيد لفتيت من طرف صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، عاملا على إقليم الفحص-أنجرة، قبل أن يتم تعيينه، في أكتوبر 2006، عاملا على إقليم الناظور، وهو المنصب الذي ظل يشغله حتى تعيينه في مارس 2010 رئيسًا ومديرًا عاما لشركة التهيئة من أجل إعادة توظيف المنطقة المينائية لطنجة المدينة.

في 24 يناير 2014، جدد جلالة الملك ثقته فيه بتعيينه واليا على جهة الرباط-سلا-زمور-زعير، وعاملا على عمالة الرباط.

في 5 أبريل 2017، عينه صاحب الجلالة الملك محمد السادس وزيرا للداخلية، وهو المنصب الذي يشغله إلى الآن.

## 2. أعضاء مجلس الإدارة ممثلي الإدارة :

### السيد خالد الحطاب عضو مجلس الإدارة ممثل صندوق الإيداع والتدبير

حصل السيد خالد الحطاب على ماجستير إدارة الأعمال في المالية من جامعة أوكلاهوما سيتي (الولايات المتحدة الأمريكية)، ويتوفر على ثمانية عشر سنة من الخبرة في التدبير، ومالية السوق والمقاولات، وتدبير المخاطر، والأبناك والاستشارات، وذلك في هيئات مرجعية (بنك المغرب، صندوق الإيداع والتدبير، Mazars ...).

يشغل السيد خالد الحطاب حاليا منصب مدير القطب المالي لمجموعة صندوق الإيداع والتدبير وهو أيضا :

- عضو مجلس إدارة وعضو في لجان التدقيق والمخاطر/الاستثمار في العديد من فروع ومساهمات مجموعة صندوق الإيداع والتدبير التي تعمل في مجال التنمية الترابية والسياحة والاستثمار.
- عضو مجلس إدارة ورئيس/عضو بلجنة التدقيق والمخاطر للعديد من المؤسسات البنكية (صندوق التجهيز الجماعي والقرض العقاري والسياحي وصندوق الإيداع والتدبير-كابيتال).

### السيدة السعدية لعروصي: عضو مجلس الإدارة ممثلة وزارة الاقتصاد والمالية

حاصلة على دبلوم الهندسة في الإحصاء من المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي بالرباط، التحقت السيدة السعدية لعروصي بوزارة الاقتصاد والمالية سنة 1997 كإطار بقسم المالية المحلية التابعة لمديرية الميزانية. في سنة 2015، تم تعيينها رئيسة مصلحة المالية المحلية بهذه المديرية. ومنذ 2019، تشغل السيدة لعروصي منصب رئيسة مصلحة تتبع موارد الجماعات الترابية قي قسم المالية المحلية.

(2) المصدر: السيرة الذاتية المختصرة للسيد وزير الداخلية، المنشورة في جريدة الصباح الصادرة في 8 أكتوبر 2021 (نسخة إلكترونية).

### السيد محمد الإدريسي: عضو مجلس الإدارة ممثلاً عن وزارة الاقتصاد والمالية

ازداد السيد محمد الإدريسي في 16 مارس 1974 وهو حاصل على دبلوم المدرسة الوطنية للإدارة بالرباط. بدأ حياته المهنية سنة 1997 في إدارة الجمارك حيث شغل عدة وظائف، لاسيما منصب مفتش بميناء الدار البيضاء ورئيس مكتب مراقبة التحصيل ودعم القبّاض.

في سنة 2009، انضم السيد محمد الإدريسي إلى هيئة المفتشية العامة للمالية قبل أن يلتحق بمديرية الخزينة والمالية الخارجية بوزارة الاقتصاد والمالية حيث شغل منصب رئيس مصلحة في القطب المكلف بالقطاع المالي ثم في القطب المكلف بالعلاقات مع أفريقيا وأوروبا.

يشغل السيد محمد الإدريسي حاليا منصب رئيس قسم التمويل القطاعي والشمول المالي في مديرية الخزينة والمالية الخارجية بوزارة الاقتصاد والمالية.

### السيد عبد اللطيف فزوان: عضو مجلس الإدارة ممثلاً عن وزارة التجهيز والماء

ازداد السيد عبد اللطيف فزوان في 13 مارس 1968 بالرباط، وحصل على دبلوم مهندس للقناطر والطرق بباريس سنة 1992. بدأ حياته المهنية سنة 1992 بمكتب استغلال الموانئ كرئيس مشروع، ثم تم تعيينه لاحقًا رئيسًا على مصلحة التهيئة والبناء بميناء الدار البيضاء.

سنة 1996، التحق السيد عبد اللطيف فزوان بوزارة التجهيز كمدير إقليمي لبنسليمان. وفي وقت لاحق، شغل عدة مناصب داخل مجموعة صندوق الإيداع والتدبير، لا سيما منصب مكلف بمهمة لدى الإدارة العامة (مراقبة الفروع ومشروع تهيئة ضفة وادي أبي رقراق)، والمدير العام لشركة التنمية الكورة التي أعيدت تسميتها لاحقا باسم شركة ديار المنصور، والمدير العام لشالة العقارية، ورئيس مدير عام Arribat Center، وعضو مجلس ادارة العديد من الفروع أو المساهمات، ورئيس مدير عام للشركة العامة للمواقف بالإضافة إلى مدير العديد من شركات التنمية المحلية.

سنة 2018، التحق السيد عبد اللطيف فزوان بوزارة التجهيز والماء من جديد حيث سيشغل عدة مناصب، منها مكلف بمهمة على مستوى مديرية الشؤون التقنية، ومدير الاستراتيجية والتمويل والتعاون بالنيابة.

حاليا يشغل السيد عبد اللطيف فزوان منصب مدير الاستراتيجية والتمويل بالنيابة بوزارة التجهيز والماء وعضو في العديد من مجالس إدارة مؤسسات ومقاولات عمومية تحت وصاية وزارة التجهيز والماء أو هيئات أخرى.

### السيد محمد وحميد: عضو مجلس الإدارة ممثلاً عن وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة

يشغل السيد وحميد حاليًا منصب مدير الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية بوزارة الطاقة والمعادن والبيئة بالمملكة المغربية.

حاصل على دبلوم مهندس دولة من المدرسة الوطنية العليا للمعادن بالرباط وماجستير إدارة الأعمال الدولية في باريس من جامعة باريس Dauphine.

شغل عدة مناصب مسؤولية في وزارة الطاقة والمعادن والبيئة، أبرزها "رئيس قسم التنسيق والشؤون القانونية"، و"مكلف بالدراسات" في الكتابة العامة و "رئيس مديرية التوزيع وسوق النفط".

**السيد عبد الوهاب بلمدني: عضو مجلس الإدارة ممثلاً عن وزارة الصحة والحماية الاجتماعية**

يشغل السيد عبد الوهاب بلمدني منصب مدير التخطيط والموارد المالية بوزارة الصحة والحماية الاجتماعية في المغرب منذ سنة 2018. كما يشغل منصب مدير بالنيابة لمديرية التجهيزات والصيانة.

قبل توليه مهامه في وزارة الصحة والحماية الاجتماعية، شغل السيد بلمدني مناصب المسؤولية في مديرية الميزانية بوزارة الاقتصاد والمالية (2010-2018)، حيث شارك في عملية إعداد وتفعيل القانون التنظيمي للمالية، بالإضافة إلى العديد من المشاريع الهيكلة المتعلقة بالتمويل العمومي، والتعاون مع الشركاء التقنيين والماليين الدوليين.

شارك السيد بلمدني بفاعلية في تدبير أزمة كوفيد-19 في المغرب مع مسؤولياته كمدير بالنيابة مكلف بالاستثمارات وتجهيز البنيات الصحية، فضلا عن صلاحياته المتعلقة بالتمويل والتعاون الدولي على مستوى مديرية التخطيط والموارد المالية.

وبوصفه منسق للتعاون الدولي في مجال الصحة، يرأس السيد بلمدني مع منظمة الصحة العالمية مجموعة الصحة لإعداد ورصد إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة التنموية وكذلك إطار التعاون الجديد من أجل التنمية المستدامة. وهو عضو مناوب في المجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية ومنسق للتعاون الصحي مع الاتحاد الأفريقي.

السيد بلمدني حاصل على دبلوم مهندس دولة في الاقتصاد الزراعي من معهد الزراعة والبيطرة الحسن الثاني والماستر في الأبناك والأسواق المالية من جامعة François Rabelais de Tours (فرنسا) وعلى العديد من التكوينات المعتمدة في مجال التمويل والقيادة حول أهداف التنمية المستدامة.

## 3. أعضاء مجلس الادارة ممثلي المنتخبين

- **السيدة مينة بوهدود: عضو مجلس الإدارة تمثل المنتخبين المحليين:**
  تم انتخاب السيدة بوهدود رئيسة للمجلس الجماعي للكفيفات-إقليم تارودانت.
- **السيد محمد شوقي: عضو مجلس الإدارة يمثل المنتخبين المحليين**
  تم انتخاب السيد شوقي رئيسا للمجلس الجماعي لفم الجمعة -إقليم أزيلال.
- **السيد بدر الموساوي: عضو مجلس الإدارة يمثل المنتخبين المحليين**
  تم انتخاب السيد الموسوي رئيساً للمجلس الجماعي للمرسى -إقليم العيون.
- **السيد محمد مبديع: عضو مجلس الإدارة يمثل المنتخبين المحليين**
  تم انتخاب السيد مبديع رئيسا للمجلس الجماعي للفقيه بن صالح -إقليم الفقيه بن صالح.

أيضا، وطبقا لمقتضيات المادة 10 من القانون 90-31 السالف الذكر، تتم المراقبة المالية للمؤسسة من طرف مندوب الحكومة الذي أوكلت إليه مهمة الحرص على مدى مطابقة قرارات الصندوق مع مقتضيات القانون 90-31 المتعلق بإعادة تنظيم صندوق التجهيز الجماعي المشار إليه أعلاه، وكذا مع السياسة العامة التي تنهجها الدولة في الميدان المالي. ويجب على مجلس الإدارة أن يحصل على موافقته فيما يخص:

- تحديد البرنامج العام للقروض ؛
- حصر ميزانية تسيير وتجهيز الصندوق ؛
- تخصيص الأرباح ؛
- النظام الأساسي وأجور المستخدمين.

وتجدر الإشارة إلى أن مهمة وأساليب عمل مجلس إدارة الصندوق (التركيبة، دعوة الأعضاء، النصاب القانوني، المداولات ...) تنظمها أحكام القانون 90-31 السالف الذكر ومرسوم تطبيقه، مع مراعاة الوضع القانوني للصندوق بوصفه مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، والتي تنظمها مقتضيات القانون رقم 12-103 المتعلق بمؤسسات الائتمان والمؤسسات التي تدخل في حكمها كما تم تعديلها وتتميمها.

وفي الأخير، وتطبيقا لمقتضيات المادة 5 من المرسوم رقم 351-90-2 السالف الذكر، يجتمع مجلس إدارة الصندوق مرتين على الأقل في السنة :

- قبل 31 ماي لحصر حسابات السنة المنتهية ؛
- قبل 31 أكتوبر لدراسة وحصر ميزانية الصندوق والبرنامج التوقعي للسنة المقبلة.

وقبل انعقاد اجتماع مجلس الادارة، توجه الإدارة العامة للصندوق إلى رئيس المجلس، ملفا يضم العناصر التالية:

- جدول الأعمال ؛
- محضر اجتماع المجلس الأخير ؛
- مشاريع القرارات المزمع المصادقة عليها في الاجتماع المقبل ؛
- التقرير التدبيري المزمع عرضه خلال المجلس، وعند الاقتضاء، الوثائق والتقارير التي سيتمكن أعضاء المجلس، على أساسها، من المساهمة في المناقشة واتخاذ القرارات الضرورية ؛
- جدول يبين تفعيل توصيات أعضاء المجلس المتخذة خلال الاجتماعات السابقة، عند الضرورة.

كما يتم إرسال هذا الملف إلى كافة أعضاء المجلس، ومندوب الحكومة، ومندوبي الحسابات قبل انعقاد مجلس الإدارة.

من جانب آخر، فإن متطلبات البنك المركزي فيما يتعلق بالحكامة، لاسيما فيما يخص تقييم المجلس الإداري، لا يمكن أن تؤخذ بعين الاعتبار إلا في إطار الإصلاح المؤسساتي المرتقب للصندوق.

في الأخير، ووعيا بأهمية تثمين المساواة بين الرجل والمرأة داخل البنك وتشجيع تمثيل كلا النوعين في تنظيمه[3]، ينكب الصندوق حاليا على ترسيم سياسته فيما يخص النوع وذلك طبقا لتوصية بنك المغرب رقم 1/W/2022 بتاريخ 19 ماي 2022 والمتعلقة بأخذ بعين الاعتبار البعد النوعي في مؤسسات الائتمان الجاري بها العمل. ومن ثم، فإن هذه السياسة ستمكن من تعزيز المساواة بين الرجال والنساء (سياسة التوظيف، وتدبير المسار المهني، والأجور، والتكوين...) وضمان التوازن بين الرجال والنساء داخل مختلف هيئات الحكامة.

وبالتالي، ستعمل هذه السياسة أيضًا على تعزيز مبادئ السياسة البيئية والاجتماعية للصندوق، بشكل أساسي، من حيث احترام المساواة بين النوعين، وسترتكز على محاور استراتيجية المسؤولية الاجتماعية والبيئية للصندوق، ولا سيما المحور 2 "الاجتماعي" (انظر النقطة 1.1 المتعلقة باستراتيجية المسؤولية الاجتماعية والبيئية للصندوق).

ووعيا منه بأهمية تثمين المساواة داخل محيطه فقد أبرز الصندوق، في سياسته البيئية والاجتماعية، كمبدأ إدماج المساواة بين الجنسين والحفاظ على تكافؤ الفرص من حيث إمكانية الولوج واستخدام المعدات والبنيات التحتية المنجزة. كما أن أي مشروع قد يكون له تداعيات سلبية أو يحد من الولوج إلى الخدمات أو عناصر أخرى متعلقة بالجنس والفوارق العرقية والأشخاص المستضعفين، يتم استبعاده من تمويل الصندوق.

(3) : تم تفصيل التزامات البنك لضمان المساواة بين الجنسين في النقطة 2.2 المتعلقة بالمعلومات الاجتماعية في التقرير البيئي والاجتماعي والحكامة هذا.

## اللجان المختصة

### لجان منبثقة عن مجلس الإدارة

#### لجنة التدقيق والمخاطر

بوصفه بنكا، تمكن صندوق التجهيز الجماعي من الامتثال لممارسات الحكامة الأكثر صرامة. وهكذا وطبقا للقوانين البنكية، أصبح الصندوق يتوفر منذ سنة 2003 على لجنة التدقيق والتي تعمل على مساعدة مجلس الإدارة في تقييم مدى تناسق وملاءمة نظام المراقبة الداخلية.

وطبقا لمقتضيات دورية والي بنك المغرب رقم 4/W/2014 المتعلقة بالمراقبة الداخلية لمؤسسات الائتمان بتاريخ 30 أكتوبر 2014، صادق مجلس إدارة الصندوق، خلال اجتماعه المنعقد في 26 ماي 2015، على مقترح إنشاء لجنة التدقيق والمخاطر نظرا لحجم المؤسسة، وعمل على تحديد تركيبتها.

| تركيبة لجنة التدقيق والمخاطر | |
|---|---|
| المدير العام لصندوق الإيداع والتدبير | رئيسا |
| الوالي، المفتش العام للإدارة الترابية (وزارة الداخلية) | عضو دائم |
| مدير الخزينة والمالية الخارجية (وزارة الاقتصاد والمالية) | عضو دائم |

وينظم لجنة التدقيق والمخاطر ميثاق يحدد مهامها ومكوناتها ومجال تدخلها وآليات عملها. وقد صادق مجلس الإدارة المنعقد في 27 ماي 2016 على هذا الميثاق. تساهم أشغال لجنة التدقيق والمخاطر في تحقيق هدف مزدوج يتجلى في مساعدة مجلس الإدارة في تقييم جودة وتناسق نظام المراقبة الداخلي للصندوق، ومواكبتها بخصوص استراتيجية تدبير المخاطر.

وتكمن مهام لجنة التدقيق والمخاطر أساسا في:

1. ما يتعلق بالمعلومة المالية والمحاسبية:

- التحقق من مصداقية ودقة المعلومات المالية الموجهة لمجلس الإدارة والأطراف الأخرى، وتقييم ملاءمة الأساليب المحاسبية المتبعة لإعداد الحسابات.

2. ما يتعلق بالمراقبة الداخلية :

- تقييم جودة نظام المراقبة الداخلية؛
- تقييم مدى ملاءمة الإجراءات التصحيحية المتخذة أو المقترحة لسد الثغرات أو أوجه القصور في نظام الرقابة الداخلية؛
- التوصية بتعيين مندوبي الحسابات؛
- تحديد مجالات المخاطر الدنيا التي يجب على المدققين الداخليين ومندوبي الحسابات تغطيتها؛
- الموافقة على ميثاق التدقيق ومخطط التدقيق وتقييم الموارد البشرية والمادية المخصصة لوظيفة التدقيق الداخلي؛
- إحاطة اللجنة علما بتقارير النشاط والتوصيات الصادرة عن وظيفة التدقيق الداخلي والمراقبة المستمرة والمطابقة، ومندوبي الحسابات وسلطات الإشراف وكذلك الإجراءات التصحيحية المتخذة.

3. فيما يتعلق باستراتيجية تدبير المخاطر:

- تقديم الاستشارة لمجلس الإدارة حول استراتيجية المخاطر ودرجة تجنب المخاطر؛
- التأكد من احتواء مستوى المخاطر في الحدود الموضوعة من طرف هيئة الإدارة طبقا لدرجة تجنب المخاطر التي حددها مجلس الإدارة؛
- تقييم جودة منظومة قياس والتحكم ورصد مخاطر الصندوق؛
- التأكد من ملاءمة نظام المعلومات مع المخاطر المحدقة؛
- تقييم الموارد البشرية والمادية المخصصة لوظيفة تدبير المخاطر والمراقبة المستمرة للصندوق والحرص على استقلاليتها.

ويمتد نطاق تدخل لجنة التدقيق والمخاطر ليشمل جميع وحدات الصندوق. كما يتدخل في كافة الميادين أو العمليات الإدارية والمحاسبية والمالية والوظيفية أوالعملاتية.

تجتمع لجنة التدقيق والمخاطر بدعوة من رئيسها، مرة على الأقل خلال كل نصف سنة، وكلما دعت الضرورة إلى ذلك. وتقدم اللجنة تقريرا عن أشغالها لمجلس الإدارة.

### لجنة التعيين والأجور

طبقا لمقتضيات دورية والي بنك المغرب رقم 4/W/2014 لوالي بنك المغرب المتعلقة بالمراقبة الداخلية لمؤسسات الائتمان بتاريخ 30 أكتوبر 2014، وتلك المتعلقة بتوجيهات والي بنك المغرب رقم 1/W/2014 المتعلقة بالحكامة لدى مؤسسات الائتمان بتاريخ 30 أكتوبر 2014، أنشأ مجلس إدارة الصندوق، خلال اجتماعه المنعقد في 29 ماي 2019، لجنة التعيين والأجور وصادق على ميثاقها الذي يحدد مهامها وتركيبتها وآليات عملها.

وتتكون هذه اللجنة، من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين، حاليا في طور التعيين. ويمكنها اللجوء إلى أي خبير أو شخص تعتبر مساهمته مفيدة بالنظر للنقط المدرجة في جدول أعمال اجتماعاتها.

وتكمن مهام هذه اللجنة على الخصوص في:

- إبداء الرأي في عملية توظيف وتعيين مسيري الصندوق ؛
- إبداء الرأي في سياسة أجور الصندوق.

تجتمع لجنة التعيين والأجور بدعوة من رئيسها على الأقل مرة في السنة، وكلما دعت الضرورة لذلك.

## لجنة أحدثت بموجب قانون الصندوق

### لجنة القرض

طبقا لمقتضيات المادة 7 من القانون رقم 90-31 السالف الذكر، أحدثت لدى الصندوق، لجنة القرض التي تتكلف بدراسة ومنح القروض والسلفات، طبقا للشروط المحددة من طرف مجلس الإدارة.

| تركيبة لجنة القرض (أنظر المادة 6 من المرسوم رقم 351-90-2 السالف الذكر) | |
|---|---|
| العامل، المدير العام للصندوق | الرئيس |
| ممثلان معينان من طرف وزير الداخلية | أعضاء دائمين |
| ممثلان معينان من طرف وزير الاقتصاد والمالية | أعضاء دائمين |
| ممثل معين من طرف المدير العام لصندوق الإيداع والتدبير | عضو دائم |

يمكن أن يَنظم للجنة القرض، بصفة استشارية، ممثلين عن أي وزارة أو هيئة يُعتبر رأيها ضروريا.

طبقا لمقتضيات المادة 7 من المرسوم رقم 351-90-2 السالف الذكر، تجتمع هذه اللجنة بدعوة من رئيسها كلما دعت الضرورة لذلك ومرة في الشهر على الأقل. كما يمكن للجنة القرض أن تجتمع بطلب مكتوب من أحد أعضاءها إذا دعت الظروف إلى ذلك.

## لجن منبثقة عن المديرية العامة

### لجنة المخاطر الداخلية

أصبح صندوق التجهيز الجماعي يتوفر منذ سنة 2009، على لجنة المخاطر الداخلية والتي تمت مراجعة مهامها وأساليب عملها في سنة 2019. وطبقا لقرار السيد العامل، المدير العام، رقم 32 بتاريخ 3 أبريل 2019، حُددت مهام لجنة المخاطر الداخلية على الخصوص فيما يلي:

1. فيما يتعلق بتدبير مخاطر القرض :

- التأكد من تناسق أنشطة الصندوق مع توجهاته الاستراتيجية وكذا درجة تجنب المخاطر ؛
- دراسة تنزيل المستويات العامة لتجنب المخاطر في إطار الحدود الداخلية والحرص على احترام هذه الحدود ؛
- التأكد من فعالية نظام القياس والتحكم والرصد لمخاطر تمركز القرض ؛
- دراسة وتتبع تطور الحقوق المعلقة الأداء والحقوق الضعيفة وإقرار التدابير المزمع اتخاذها ؛
- دراسة، بشكل منتظم، مدى أهمية اختبارات الضغط وتقييم النتائج، واتخاذ التدابير الرامية لتقليص المخاطر حينما تفرز اختبارات الضغط نقط الضعف.

2. فيما يتعلق بتدبير المخاطر العملياتية :

- الحرص على نشر نظام تدبير المخاطر العملياتية لدى مختلف وحدات البنك ؛
- إجراء مراجعة دورية لتطور التعرض للمخاطر العملياتية والخسائر والحوادث العملياتية ؛
- دراسة تطورات خارطة المخاطر العملياتية والمصادقة عليها ؛
- مراقبة تطور كلفة المخاطر العملياتية عند الإبلاغ عن خسائر عملياتية ؛
- التأكد من فعالية نظام التجميع والإبلاغ عن الحوادث ؛
- التأكد من تتبع ترسيم المراقبة وتدبير المخاطر على مستوى مختلف وحدات الصندوق ؛
- دراسة وتقييم نظام استمرارية نشاط البنك ؛
- المصادقة على الإرجاءات المتعلقة بتدبير المخاطر العملياتية الموجهة إلى لجنة التدقيق والمخاطر وإلى مجلس الإدارة.

3. فيما يتعلق بتدبير المخاطر المرتبطة بالأنشطة الخارجية :

- التأكد من تتبع المخاطر المرتبطة بالأنشطة الخارجية.

4. فيما يتعلق بتعزيز نظام المراقبة الداخلي:

- التأكد من ملاءمة وفعالية نظام المراقبة الداخلي ؛
- إجراء مراقبة فعالة ومنتظمة لتدابير تحسين نظام المراقبة الداخلي وتعزيز ثقافة المراقبة الداخلية على مستوى مختلف وحدات البنك ؛
- التأكد من مطابقة المساطر الداخلية مع المتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها ومع المعايير والممارسات المهنية والأخلاقية ؛
- معالجة جميع الأسئلة المتعلقة بتحسين نظام المراقبة الداخلي ؛
- دراسة دليل المراقبة الداخلية والمصادقة عليه ؛
- دراسة التقرير السنوي حول المراقبة الداخلية الموجه لبنك المغرب ؛
- تتبع تفعيل جميع مخططات العمل لتفادي الأعطال التي كشفت عنها هيئات المراقبة الداخلية والخارجية.

5. فيما يتعلق بالمطابقة مع المتطلبات القانونية والاحترازية:

بخصوص المطابقة مع المتطلبات القانونية والاحترازية، تقوم لجنة المخاطر الداخلية بالتأكد من مدى مطابقة نظام ونماذج تدبير المخاطر التي تم وضعها مع متطلبات القوانين الاحترازية. كما تحرص أيضا على احترام المعايير الاحترازية المطبقة على الصندوق.

وفي هذا الإطار، تحرص لجنة المخاطر الداخلية بالخصوص على احترام:

- قواعد الملاءة ؛
- نظام الحد من تمركز مخاطر القرض تجاه نفس المقترض.

6. الحكامة والإشراف والمراقبة الخارجية للصندوق :

تحرص لجنة المخاطر الداخلية على تفعيل التوصيات المتعلقة بمجال تدخلها والمنبثقة عن مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والمخاطر وكذا عن المتدخلين في الإشراف والمراقبة الخارجية.

وينظم لجنة المخاطر الداخلية، ميثاق يحدد مهامها، وتركيبتها وأساليب تسييرها.

| تركيبة لجنة المخاطر الداخلية | |
|---|---|
| العامل، المدير العام، أو من ينوب عنه | الرئيس |
| الكاتب العام | عضو دائم |
| مدير قطب العمليات | عضو دائم |
| المدير المالي | عضو دائم |
| المدير المفوض المكلف بمديرية المخاطر والمراقبة المستمرة | عضو دائم |
| المدير المفوض المكلف بالمحاسبة والارجاء | عضو دائم |
| المسؤول عن المطابقة والحكامة | عضو دائم |

تجتمع لجنة المخاطر الداخلية بدعوة من رئيسها مرة كل 3 أشهر، وكلما دعت الضرورة إلى ذلك.

## لجنة تدبير الأصول والخصوم (ALCO)

يتوفر صندوق التجهيز الجماعي منذ سنة 2017 على لجنة تدبير الأصول والخصوم والخزينة والتي تمت مراجعة تسميتها وتركيبتها وأساليب تسييرها في سنة 2019.

في إطار تفعيل خطة العمل لمطابقة الصندوق مع أحكام توجيه والي بنك المغرب رقم 2/W/2021 المتعلق بتدبير مخاطر معدل الفائدة الكامنة في المرتبطة بالحقيبة البنكية بتاريخ 4 مارس 2021، تمت مراجعة تشكيل هذه اللجنة سنة 2021، وذلك بموجب قرار السيد العامل، المدير العام رقم 2367 بتاريخ 15 شتنبر 2021.

وطبقا لقرار السيد العامل، المدير العام، رقم 25 بتاريخ 22 فبراير 2019، كما تم تعديله بقرار رقم 2367 المشار إليه أعلاه، حددت اختصاصات هذه اللجنة على الخصوص فيما يلي:

- إعداد وتفعيل سياسة تدبير أصول وخصوم البنك بمختلف مكوناتها (إعادة التمويل، التوظيف، التحويل، التغطية، مردودية الأموال الذاتية...) طبقا للتوجيهات الاستراتيجية لمجلس الإدارة والمقتضيات التشريعية والتنظيمية ؛
- تقييم سياسة التسعيرة المطبقة على الزبناء ؛
- تحديد الحدود الضرورية لتأطير مخاطر معدلات الفائدة والسيولة ؛
- الحرص على توازنات حصيلة البنك ؛
- تقييم آثار إطلاق منتوجات جديدة أو أنشطة جديدة تضم مخاطر على معدلات الفائدة أو السيولة، أو على الوضعية المالية للبنك ؛
- تتبع نوعية مخاطر البنك (مخاطر السيولة، مخاطر معدلات الفائدة والصرف) على ضوء الحدود الداخلية والتنظيمية المحددة من طرف البنك ؛
- المصادقة على الاتفاقيات وطرق تحديد معدلات الفائدة.

| تركيبة لجنة تدبير الأصول والخصوم | |
|---|---|
| العامل، المدير العام، أو من ينوب عنه | الرئيس |
| الكاتب العام | عضو دائم |
| مدير قطب العمليات | عضو دائم |
| المدير المالي | عضو دائم |
| المدير المفوض المكلف بمديرية المخاطر والمراقبة المستمرة | عضو دائم |
| المدير المفوض المكلف بالمحاسبة والارجاء | عضو دائم |
| المسؤول عن قسم مراقبة التدبير وتدبير الأصول والخصوم | عضو دائم |
| المسؤول عن المطابقة والحكامة | عضو دائم |

تخضع لجنة تدبير الأصول والخصوم إلى ميثاق يحدد مهامها وتركيبتها وآليات عملها.

وتجتمع بدعوة من رئيسها مرة كل ثلاثة أشهر، وكلما دعت الضرورة إلى ذلك.

### لجنة التنظيم ونظام المعلومات

يتوفر صندوق التجهيز الجماعي، منذ سنة 2019، على لجنة التنظيم ونظام المعلومات تتكلف بقيادة استراتيجية الصندوق في مجال التنظيم، والتطوير وحكامة النظام المعلوماتي للبنك.

وطبقا لقرار السيد العامل، المدير العام، رقم 33 بتاريخ 5 أبريل 2019، تكمن المهام الأساسية للجنة فيما يلي:

- الحرص على مواكبة الاستراتيجية المعلوماتية لاستراتيجية البنك ؛
- ضمان تتبع تفعيل حقيبة مشاريع نظام المعلومات ؛
- إبداء الرأي بخصوص مختلف مكونات حكامة نظام المعلومات ؛
- إبداء الرأي فيما يخص الميزانية المخصصة لمشاريع التنظيم ونظام المعلومات ؛
- الحرص على تتبع تفعيل سياسة سلامة نظام المعلومات ؛
- التأكد من تفعيل مخططات العمل للتصدي للإشكاليات المتعلقة بنظام المعلومات.

| تركيبة لجنة التنظيم ونظام المعلومات | |
|---|---|
| العامل، المدير العام، أو من ينوب عنه | الرئيس |
| الكاتب العام | عضو دائم |
| مدير قطب العمليات | عضو دائم |
| المدير المالي | عضو دائم |
| المدير المفوض المكلف بمديرية التنظيم ونظام المعلومات | عضو دائم |
| المدير المفوض المكلف بمديرية المخاطر والمراقبة المستمرة | عضو دائم |
| المدير المفوض المكلف بالمحاسبة والإرجاء | عضو دائم |
| المدير المفوض المكلف بمديرية الدعم | عضو دائم |
| المسؤول عن التنظيم وحماية المعلومات | عضو دائم |

يمكن لهذه اللجنة اللجوء إلى أي خبير أو شخص تعتبر مساهمته مفيدة بالنظر للنقط المدرجة في جدول أعمال اجتماعاتها.

تخضع اللجنة إلى ميثاق يحدد مهامها وتركيبتها وآليات عملها.

تجتمع اللجنة، بدعوة من رئيسها، كل ستة أشهر على الأقل، وكلما دعت الضرورة إلى ذلك.

### تعويضات أعضاء المجلس الإداري

لا يستفيد أعضاء المجلس الممثلين للإدارة وللمنتخبين المحليين من أي تعويضات أو مكافآت الحضور وذلك طبقا للدورية رقم 99-12 بتاريخ 10 ماي 1999 المتعلقة بالتعويضات الممنوحة لأعضاء مجالس إدارة المؤسسات العمومية.

### أجور المسيرين

تحدد أجرة المديرية العامة بقرار من وزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية.

### العلاقة مع المساهمين

بحكم أن المؤسسة في ملكية الدولة بنسبة 100% فليس للصندوق مساهمين آخرين.

### 2.3.2. الأخلاق والسلوك المهني والوقاية من الرشوة

**الوقاية من الرشوة**

يتوفر الصندوق منذ سنة 2008 على مدونة للأخلاق ترتكز على مبادئ عامة وقواعد حسن السلوك التي يجب أن تحكم السلوك اليومي لمستخدمي الصندوق أثناء مزاولة مهامهم.

وتهدف هذه المبادئ والقواعد بشكل خاص إلى تأكيد التزام البنك بالوقاية من المخاطر المتعلقة بالرشوة. وبالتالي، تملي مدونة أخلاقيات الصندوق قواعد خاصة بحسن السلوك الواجب احترامها فيما يتعلق بقبول الهدايا والدعوات والمزايا المالية أو غيرها.

وقد تم توزيع مدونة الأخلاقيات على جميع المستخدمين الذين اطلعوا عليها والتزموا، رسميا، باحترامها. كما يتم اطلاع جميع المستخدمين الجدد على هذه المدونة بمجرد الالتحاق بالمؤسسة قصد الالتزام بها رسميا واحترامها.

بالإضافة إلى ذلك، تم تعزيز مدونة الأخلاقيات، في سنة 2015 بإدخال مقتضيات جديدة تهدف إلى تعزيز التزام البنك بالوقاية من المخاطر المتعلقة بالرشوة. بالفعل، جعل الصندوق من محاربة الرشوة واحدا من المبادئ العامة لمدونة أخلاق البنك. كما تم إدخال مقتضيات جديدة خاصة بالمستخدمين المتدخلين في منح وتنفيذ الصفقات العمومية. كما تمت إضافة إلى مدونة الأخلاقيات، نموذج الإعلان المتعلق بوضعيات تضارب المصالح من أجل توقعها وتجنبها.

ولابد من الإشارة إلى أنه منذ اعتماد مدونة الأخلاق من طرف جميع المستخدمين، ووفقا للنتائج والإبلاغات التي تم توجيهها للمسؤول عن المطابقة والحكامة، بصفته مسؤول عن مدونة الأخلاقيات، لم يتم تسجيل أي حدث أو صعوبة في تطبيق المدونة.

وفي هذا الصدد، لم يتم تلقي أية شكاية بخصوص الانحرافات المحتملة عن مقتضيات مدونة الأخلاق.

كما أن الصندوق يتوفر قانون المشتريات الذي يشكل الإطار المرجعي لتنفيذ عمليات الشراء التي يقوم بها البنك. وتمكن هذه المبادئ من ضمان فعالية المشتريات والاستعمال السليم للموارد المخصصة.

وفي الأخير، تجدر الإشارة إلى أنه في إطار امتثال الصندوق لمتطلبات توجيه بنك المغرب رقم 1/W/2022 بتاريخ 19 ماي 2022 المتعلق بالوقاية وتدبير مؤسسات الائتمان من مخاطر الفساد، والتوصيات الواردة في الدليل الوطني لمكافحة الفساد، فإن الصندوق، بفضل ما راكمه من إنجازات فيما يخص الأخلاق والسلوك المهني، في طور تعزيز منظومة مكافحة الفساد، وذلك وفق توصيات البنك المركزي وأفضل المعايير في مجال مكافحة الفساد.

وتجدر الإشارة إلى أنه بمجرد وضع اللمسات الأخيرة لهذه المنظومة سيتم عرضها على هيئات الحكامة التابعة للصندوق وعلى مجلس الإدارة قصد المصادقة عليها.

**حوادث الرشوة**

إلى حد الآن، لم يتم تسجيل أي حادث متعلق بالرشوة.

## 4.2. معلومات حول الأطراف المشاركة

### 1.4.2. تأثيرات أنشطة الصندوق على السكان والتنمية الترابية

يقدم البنك الدعم المالي والتقني للجماعات الترابية من أجل تنفيذ برامجها ومشاريعها الاستثمارية، الرامية بشكل أساسي إلى الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية والتأهيل الحضري، بالإضافة إلى تلك التي تحمل المنافع المناخية المشتركة، وتعزز التنمية الترابية المستدامة والشاملة والمرنة لآثار تغير المناخ.

وهكذا، حافظ الصندوق، خلال سنة 2022، على مستويات تمويل لصالح للجماعات الترابية تضاهي تلك التي سجلت سنة 2021، مع التزامات وسحوبات بلغت على التوالي ما يقرب من 2,7 مليار درهم وأكثر من 2,9 مليار درهم في متم دجنبر 2022.

بالإضافة إلى ذلك، تميزت سنة 2022 بمستوى استثنائي من الالتزامات بلغت قرابة 5 مليار درهم، والتي لا يزال جزء منها في طور التعاقد، وتهم تمويل 69 مشروعا. وقد همت هذه التمويلات بشكل خاص مشاريع كبرى للتأقلم المناخي والتي تتميز بأهمية حجم استثماراتها وتندرج في سياسة مشاريع البنية التحتية الكبرى.

وقد مكنت هذه التمويلات من انجاز مشاريع استثمارية تغطي عدة قطاعات، لا سيما البنية التحتية الطرقية، والتهيئة الحضرية، والتجهيزات الثقافية والرياضية، والنقل الحضري، والصحة، والتعليم والتكوين المهني، مع تحسين ظروف وجودة حياة السكان المحليين.

**المساهمة في الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية**

واصل البنك، من خلال تعزيز إنجازاته في هذا المجال، تمويل مشاريع التنمية الترابية الرامية إلى تقليص الفوارق على مستوى الجماعات الترابية التي تعاني من عجز في البنيات التحتية الأساسية والخدمات الاجتماعية في القطاعات التي يستهدفها برنامج الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية في الوسط القروي، وهي: الطرق القروية والمنشآت الفنية، والتزويد بالماء الصالح للشرب، والتطهير، والكهربة، والمدارس والمستوصفات...

كما يحرص البنك على تعزيز الجهود المبذولة لفك عزلة السكان القرويين، من خلال تمويل مشاريع إعادة تأهيل الطرق الإقليمية التي تربط الطرق القروية التي تم بناؤها و/أو تهيئتها مع الشبكة المهيكلة التي تعرف حركة مرور قوية. وتمكن هذه المشاريع التكميلية من الرفع إلى حد كبير من التأثير الإيجابي على تحسين ظروف حياة السكان المحليين.

وتهم المؤشرات المعروضة أدناه، المشاريع التي تم الالتزام بتمويلها برسم سنة 2022.

## طرق قروية لفك العزلة

### روابط طرقية

**تمويل المشاريع الرامية إلى تقليص العجز في الطرق القروية والتي تمكن من فك العزلة وتحسين ظروف النقل والولوج إلى الخدمات الاجتماعية لفائدة السكان القرويين المعزولين:**

عدد السكان القرويون المستفيدون

**369 057** نسمة

**88** مدرسة و **32** مستوصف ومركز صحي

تم ربطها بالطرق

**99** نقطة للمعاملات التجارية مرتبطة بشبكة الطرق الوطنية

**722** كلم من الطرق القروية لفك العزلة

فك عزلة

**746** دوار

موزعة على

**6** جهات

**23** عمالة أو إقليم

**77** جماعة

### تأهيل الطرق

**سيمكن تمويل مشاريع تأهيل الطرق التي تربط الطرق القروية التي تم بناؤها و/أو تهيئتها مع الشبكة المهيكلة ذات حركة مرور قوية، من تعزيز الإنجازات المتعلقة بالجهود المبذولة لفك عزلة السكان القرويين.**

**268** كلم

من الطرق الإقليمية والجهوية تم تعزيزها و/أو توسيعها

## الماء الصالح للشرب والكهربة

### الولوج إلى شبكة الماء الصالح للشرب

**تمويل المشاريع الرامية إلى تحسين الولوج إلى الماء الصالح للشرب وظروف الحياة وصحة السكان، يمكن من مكافحة الهجرة القروية:**

عدد السكان المستفيدين

**5 565** نسمة

موزعين على

**2** إقليمين ينتميان إلى **2** جهتين

### الولوج إلى شبكة الكهرباء

**تمويل المشاريع الهادفة إلى تحسين الولوج إلى الطاقة الكهربائية وظروف عيش السكان:**

تغطية

**3 617** أسرة

عدد السكان المستفيدين

**18 085** نسمة

**1 250** كلم

من شبكة الكهرباء

تغطية

**164** دوار

موزع على

**74** جماعة

**5** أقاليم

تابعة لجهة واحدة

## التعليم والتكوين

### تعميم التمدرس

تمويل مشاريع تهدف إلى :

بناء

**4** مدارس جماعية وداخليات

لفائدة

**480** تلميذ

موزعين على

**4** جماعات

**3** أقاليم تابعة لجهة واحدة

### مكافحة الهدر المدرسي

تمويل اقتناء :

**92** سيارة للنقل المدرسي

لفائدة

**2 208** تلميذ

### تثمين التكوين المهني

تمويل بناء :

**1** معهد للتكوين في المهن الصحية

بسعة

**100** تلميذ متدرب

## التجهيزات الرياضية للقرب

### تعميم التجهيزات الرياضية للقرب

تمويل المشاريع الرامية إلى بناء التجهيزات الرياضية (ملاعب القرب متعددة التخصصات، ومركز اجتماعي رياضي، ومسبح...) مما يسمح بتنمية العالم القروي وشبه الحضري من خلال تسهيل ممارسة الشباب للرياضة في أفضل الظروف، وبالتالي تعزيز تنمية مواهبهم.

**60** تجهيز رياضي في الوسط القروي والشبه حضري

**96 189** شاب مستفيد

**47** جماعة مستفيدة

موزعة على

**6** أقاليم

و

**2** جهتين

## المساهمة في إعادة التأهيل الحضري وإعادة تصنيف الأحياء الناقصة التجهيز

### التأهيل الحضري وإعادة التكييف

المساهمة في إنجاز برامج التنمية الجهوية والحضرية من خلال تمويل مشاريع التهيئة والتأهيل الحضري وإعادة تكييف الأحياء الناقصة التجهيز:

تحسين ظروف المرور والتنقل والسلامة لفائدة

**42 056** نسمة

**68** كلم

من الطرق وممرات الراجلين تم تجهيزها

**5 779**

نقطة إنارة مزودة بأضواء LED لاقتصاد الطاقة الكهربائية

**6**

ممرات تحت أرضية وملتقيات الطرق لتسهيل حركة المرور، وعقلنة مدة الرحلة، وتحسين السلامة

**264 255** $م^2$

من الساحات الخضراء مع مسارات للياقة البدنية ومناطق لعب للأطفال

### تشجيع ثقافة القراءة

تعميم نقط القراءة العمومية للجميع، من أجل تثمين القراءة كمحرك للتنمية البشرية، وخاصة بين الأطفال والشباب.

يساهم البنك في ذلك من خلال تمويل مشروع لتهيئة 9 نقط قراءة تشكل شبكة قراءة عمومية موزعة جغرافياً على أحياء مختلفة، مما يمكن سهولة الولوج لجميع الفئات الاجتماعية إلى موارد وأدوات القراءة.

**9**

نقط عمومية للقراءة

استفادة

**68 525**

طفل وشاب

## المساهمة في التنمية الثقافية والسياحية والاجتماعية والاقتصادية

### البنيات التحتية السياحية

**تحسين جاذبية المواقع السياحية**

تمويل مشاريع البنية التحتية السياحية الرامية إلى تعزيز جاذبية المواقع السياحية من خلال تهيئات ملائمة (المسارات، جسور الراجلين، أجهزة الاتصال...) مما يمكن من تنويع وممارسة الأنشطة السياحية في ظروف آمنة ومريحة.

**16 كلم** من المسارات والمسالك السياحية

**2 824**

جهاز ودعامات اتصال مثبتة (لوحات معلومات والترجمة، ومحطات تفاعلية...)

**1 233**

نقطة إنارة مزودة بأضواء LED لاقتصاد الطاقة الكهربائية

### البنيات التحتية الثقافية

**إغناء الموروث الثقافي**

تمويل مشاريع البنيات التحتية الثقافية الرامية إلى التنمية البشرية والثقافية والسياحية من خلال تعزيز العرض الثقافي والفني وتحسين الجاذبية السياحية للمدينة:

**3** بنى تحتية ثقافية تمت تهيئتها (مسرح، دار للفنون، متحف)

### بنيات تحتية اقتصادية واجتماعية

**تحسين المداخيل عن طريق التشغيل**

تمويل 3 مشاريع ذات قيمة مضافة ومدرة لوظائف مستدامة، مما يساهم في إذكاء دينامية اقتصادية في 3 جماعات موزعة على إقليمين ينتميان إلى جهتين وتحسين دخل الساكنة المحلية من خلال الولوج إلى وظائف مستقرة ودائمة:

**5 103**

فرصة عمل دائمة محدثة

## المساهمة في صمود المجال الترابي في مواجهة آثار تغير المناخ

ونظرا لموقعه الجغرافي وسياق التغير المناخي الحالي، يواجه المغرب وضع مناخي يتسم بتوالي فترات الجفاف، تعقبها فترات أمطار قصيرة وشديدة في آن واحد، مما يؤدي إلى حدوث فيضانات قوية، تشكل خطرا كبيرا يؤدي إلى خسائر كبيرة في الأرواح وإلى أضرار مادية. وفي هذا السياق، فإن الفاعلين الترابيين مدعوون أكثر من أي وقت مضى لتفعيل برامج ومشاريع لمكافحة آثار التغير المناخي.

### التأقلم مع آثار التغير المناخي

تمويل المشاريع التي تهدف إلى تأمين إمدادات الماء لمواجهة الضغط المائي الناجم عن الجفاف المتكرر على مستوى جهتين:

تأمين وتحسين ظروف الإمداد بالماء لفائدة

**11 000 000 نسمة**

إنجاز شطر أول بطول **66 كلم**

من شبكة التزود بالماء الصالح للشرب

### الحماية ضد الفيضانات

تمويل 3 مشاريع تهيئة تهدف إلى التخفيف من آثار فيضان الأنهار خلال موسم الأمطار، والمساهمة في تعزيز القدرات الملائمة للمجالات الترابية وحماية الأرواح والممتلكات من هذه المخاطر المناخية:

تحسين ظروف الوقاية لفائدة

**454 623 نسمة**

موزعين على 4 جماعة وإقليمين وجهة واحدة

### 2.4.2. الإجراءات التصحيحية المتخذة للأنشطة ذات التأثيرات السلبية المحتملة أو المؤكدة على المجتمعات المحلية

تهدف المشاريع الاستثمارية للجماعات الترابية الممولة من طرف البنك أساسا إلى تحسين ظروف وجودة الحياة الاجتماعية والاقتصادية للسكان المحليين، ولكن من المحتمل أن يكون لها تداعيات سلبية على البيئة والمجتمعات المحلية. وبالتالي، وفي إطار عملية التقييم البيئي والاجتماعي للمشاريع المقدمة للتمويل، يطبق البنك تدابير الحماية البيئية والاجتماعية تمكن من تحسين النجاعة البيئية والاجتماعية للمشاريع، والتي تهدف، بشكل أساسي، إلى الحفاظ على التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية، والصحة، والأمن ووسائل الإنتاج ودر الدخل للسكان.

ويتيح التصنيف البيئي والاجتماعي للمشاريع المقدمة للحصول على تمويل من طرف البنك إمكانية تحديد مدى أهمية تدابير التخفيف المطلوبة لتوقع التأثيرات السلبية وتخفيفها إلى مستويات مقبولة أو التعويض عنها عند استمرارها، عند الضرورة. ويتعلق الامر ب:

- التدابير العامة المنصوص عليها في دفتر الشروط الإدارية العامة المتعلقة بحماية البيئة، وصحة وسلامة العمال والسكان، وتدبير مخلفات البناء ...؛
- تدابير خاصة تتطلب وضع خطة للتدبير البيئي والاجتماعي حسب طبيعة المشروع وحجمه.

فيما يلي ملخص لطبيعة ومدى أهمية تدابير التخفيف الموصى بها حسب التصنيف البيئي والاجتماعي:

**تصنيف المشاريع**
**حسب مستوى المخاطر البيئية والإجتماعية**

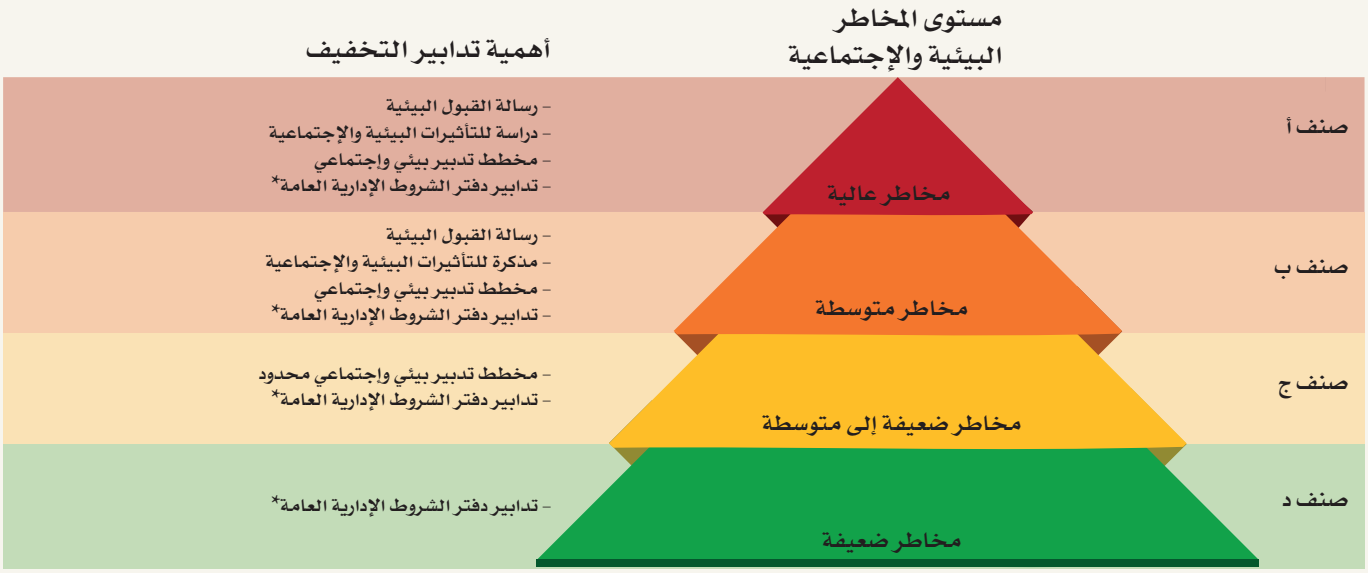


| | |
|---|---|
| أ | يضم المشاريع التي قد تسبب تأثيرات بيئية و/أو إجتماعية سلبية والتي تعتبر هامة وعالية و/أو لا يمكن معالجتها ويصعب التحكم فيها، عند تقييم المشروع. |
| ب | يضم المشاريع التي تعرض مخاطر محتملة محدودة على المستوى البيئي والإجتماعي و/أو من المحتمل أن تحدث تأثيرات قليلة، خاصة بموقع المشروع بشكل عام، ويمكن تداركها إلى حد كبير ويمكن معالجتها بسهولة من خلال تدابير التخفيف. |
| ج | يضم المشاريع التي لها حد أدنى من المخاطر أو التأثيرات البيئية والإجتماعية السلبية، ولكنها تتطلب مع ذلك تدابير خاصة للحد من مخاطر التأثيرات على البيئة. |
| د | يضم المشاريع التي تنطوي على مخاطر قليلة والتي يمكن التحكم في تأثيراتها المحتملة بسهولة من خلال التدابير المعيارية المعروفة والمطبقة أو المشاريع المعتبرة دون مخاطر بيئية وإجتماعية كبيرة. |

* : دفتر الشروط الإدارية العامة المطبقة على صفقات الأشغال (مرسوم رقم 394-14-2 بتاريخ 13 ماي 2016)

### 3.4.2. شروط الحوار مع الأطراف المشاركة

يحرص البنك على الحفاظ على الشروط المثلى للحوار والتبادل مع الأطراف المشاركة الرئيسية، ومن خلال قنوات حوار ملائمة، وذلك بشكل منتظم أو محدد من أجل تلبية تطلعاتهم وحاجياتهم بشكل فعال.

من خلال منصة الخدمات الإلكترونية، يوفر البنك للجماعات الترابية خدمة رقمية مناسبة، تمكنها من الإطلاع على وضعية التزاماتها ومراقبة ومعالجة مراسلاتها مع البنك.

بالإضافة إلى ذلك، يولي البنك اهتماما خاصا لإشراك الجماعات الترابية وشركائه المؤسساتيين، بطريقة استباقية، لا سيما عند تطوير عروض جديدة مخصصة للجماعات الترابية بهدف توفير أجوبة مناسبة وفعالة لتوقعاتهم واحتياجاتهم وخصوصياتهم من حيث التمويل والمواكبة.

### 4.4.2. خارطة الأطراف المشاركة

تتشكل الأطراف المشاركة الرئيسية مما يلي:

ويعرض الجدول أسفله أهم قنوات التواصل مع الأطراف المشاركة:

| الأطراف المشاركة | قنوات التواصل* | التردد |
|---|---|---|
| الجماعات الترابية (الجهات، العمالات، الأقاليم، الجماعات....) | - منصة الخدمات الالكترونية<br>- إجتماعات، مهام ميدانية، لقاءات مع الزبناء، مؤتمرات، أوراش...<br>- دعامات تواصلية مؤسساتية<br>- الموقع ورسائل البريد الإلكتروني، وإتصالات هاتفية... | يوميًا، أو أسبوعيًا، أو شهريًا، أو لمرة واحدة وعند الحاجة حسب الحالة |
| مانحي الأموال الوطنيين والدوليين | - مهام الإفتحاص، في إطار التمويلات لدى المؤسسات المالية للتنمية<br>- إجتماعات، مهام ميدانية، لقاءات، مؤتمرات، أوراش...<br>- دعامات تواصلية مؤسساتية<br>- الموقع ورسائل البريد الإلكتروني، وإتصالات هاتفية... | يوميًا، أو أسبوعيًا، أو شهريًا، أو لمرة واحدة وعند الحاجة حسب الحالة |
| السلطات التنظيمية | - التقارير، والبيانات المالية، والمنشورات المالية، والبيانات الصحفية (الموقع الإلكتروني، جريدة الإعلانات القانونية ...)<br>- الموقع ورسائل البريد الإلكتروني، وإتصالات هاتفية... | سنوية ونصف سنوية وربع سنوية أو لمرة واحدة |
| الهيئات المهنية | - عمولات موضوعاتية<br>- إرجاءات حول المخاطر | شهرية أو وربع سنوية |
| الموردون | - قانون المشتريات<br>- الموقع ورسائل البريد الإلكتروني، وإتصالات هاتفية... | حسب الحاجة |
| وسائل الإعلام والصحافة | - الإعلانات المالية والبلاغات الصحفية (الموقع الإلكتروني، جرائد الإعلانات القانونية ...) | منتظمة وحسب الحاجة |

* : لائحة غير حصرية

### 5.4.2. سياسة ومعايير انتقاء الأطراف المشاركة

#### الجماعات الترابية

في إطار مهمته، يعرض الصندوق حلول تمويل تتلاءم مع حاجيات الجماعات الترابية لإنجاز المشاريع في مختلف القطاعات التي تغطي جميع اختصاصاتها، كما تم تحديدها في القوانين التنظيمية رقم 14-111 و14-112 و14-113، المتعلقة على التوالي بالجهات، والعمالات والأقاليم، والجماعات، والتي تهدف إلى تحسين إطار عيش المواطن.

من أجل التمكن من الولوج إلى حلول تمويل الصندوق، يتعين على المقترض استيفاء بعض الشروط، والتي ترمي أساسا إلى تحليل ملاءة الجماعات الترابية، في هذه الحالة:

- التوفر على معدل مديونية (مجموع الأقساط السنوية /موارد الجماعة الترابية) أقل من 40% ما عدا قرار مخالف من مجلس الإدارة؛
- أن تكون خدمة الدين أقل من 80% من فائض الاستغلال؛
- المساهمة في تمويل المشروع بنسبة 20% من كلفته مع ضرورة تقديم عقار ذو وضعية سليمة؛
- التوفر على الإمكانيات البشرية والمادية والتنظيمية لإنجاز المشروع بشكل يمكن من تفادي المخاطر العملياتية.

من جانبها، يجب أن تستوفي المشاريع المؤهلة للحصول على تمويل الصندوق، المعايير كما تم تحديدها في نموذج تدبير المخاطر للمؤسسة.

#### الموردون

يتم انتقاء موردي الصندوق طبقا للقواعد التي حددها قانون المشتريات الخاص بالصندوق الجاري به العمل كما تمت المصادقة عليه من طرف مجلس الإدارة. ويحدد هذا الأخير الشروط والأشكال التي يتم بموجبها إبرام صفقات الأشغال والتوريدات والخدمات لحساب الصندوق. كما يحدد القواعد الخاصة بتنفيذ الصفقات المذكورة ومراقبتها.

كما يخضع إبرام صفقات الصندوق لمبادئ حرية الولوج إلى الطلبيات العمومية والمساواة وضمان حقوق المتنافسين، وكذلك الشفافية في اختيارات صاحب المشروع.

وتمكن هذه المبادئ من ضمان فعالية الطلبيات العمومية والاستعمال السليم للأموال العمومية. وتتطلب تحديدا مسبقا للحاجيات، واحتراما للالتزامات بالإشهار وإجراء المنافسة واختيار العرض الأكثر فائدة اقتصاديا.

### الشركاء

في إطار مهمته، يعمل الصندوق بتفاعل مع تطور محيطه وبدعم لمختلف السياسات العمومية ويحرص، بشكل دائم، على تحقيق الشروط التي من شأنها تشجيع فرص جديدة للشراكات المالية مع المؤسسات المتخصصة، لاسيما المؤسسات المالية للتنمية. وتشمل أوجه التضافر المالي الجديدة هذه، بالإضافة إلى خطوط التمويل التي تتعلق على وجه الخصوص بالمشاريع ذات المنافع المشتركة للمناخ، المنح المقدمة للمساعدة التقنية لفائدة الجماعات الترابية.

## 5.2. نقط أخرى

### 1.5.2. أهداف والتزامات الصندوق في مجال المسؤولية المجتمعية والبيئية

تتمثل المسؤولية المجتمعية والبيئية للبنك في التزامه بالتحكم في المخاطر البيئية والاجتماعية المرتبطة بنشاطه ومساهمته في تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة طبقا للقوانين الوطنية والالتزامات الدولية للمملكة.

إن الالتزامات التي تم التعهد بها فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية تمكن البنك من المساهمة في جهود الجماعات الترابية فيما يخص الأخذ بعين الاعتبار وبلورة الاستدامة على المستوى الترابي. ولتقييم مساهمته بشكل أفضل في هذا المجال، يلجأ البنك إلى أهداف التنمية المستدامة كلوحة تحكم، لرصد الآثار الإيجابية للمشاريع الممولة في تحقيق أهداف الاستدامة.

| محاور التزامات الصندوق | أهداف التنمية المستدامة |
|---|---|
| **المحور الاجتماعي**<br>تحسين رفاهية وظروف عمل المستخدمين | 8 العمل اللائق ونمو الاقتصاد |
| **محور الحكامة**<br>اثبات المثالية والتحلي بالشفافية والأخلاق | 16 السلام والعدل والمؤسسات القوية<br>17 عقد الشراكات لتحقيق الأهداف |
| **محور البيئة**<br>حماية البيئة ومكافحة التغير المناخي | 3 الصحة الجيدة والرفاه<br>11 مدن ومجتمعات محلية مستدامة<br>13 العمل المناخي<br>15 الحياة في البر |
| **المحور المجتمعي**<br>تطوير التزام مجتمعي وتحسين رفاهية وظروف حياة الساكنة المحلية | 1 القضاء على الفقر<br>4 التعليم الجيد<br>6 المياه النظيفة والنظافة الصحية<br>7 طاقة نظيفة وبأسعار معقولة<br>9 الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية<br>10 الحد من أوجه عدم المساواة |

مساهمة المشاريع الممولة من طرف البنك لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

### 2.5.2. إنجازات في مجال المسؤولية المجتمعية والبيئية على مدى الثلاث سنوات الماضية

**مسلسل إدماج المخاطر البيئية والاجتماعية**

> المصادقة على السياسة البيئية والاجتماعية

تماشيا مع الرؤية الاستراتيجية للمملكة فيما يتعلق بالتنمية المستدامة للمجال الترابي، وبالنظر لأهمية المعايير البيئية والاجتماعية والمناخية، شرع الصندوق، اعتبارا من سنة 2020، في وضع نظامه للتدبير البيئي والاجتماعي.

صادق مجلس إدارة البنك في أكتوبر 2021، على السياسة البيئية والاجتماعية للصندوق، والتي تشكل ركيزة أساسية لنظام التدبير البيئي والاجتماعي. هذه السياسة والتي دخلت حيز التنفيذ في أبريل 2022، مكنت من ترسيم وإعطاء بعد جديد لإدماج المخاطر البيئية والاجتماعية في تدبير المخاطر الشاملة للمؤسسة.

### > حكامة متعلقة بتدبير المخاطر البيئية والاجتماعية

مكن إدماج المخاطر البيئية والاجتماعية، بتطبيق مبدأ فصل المسؤوليات، من التوفر على ثلاثة مستويات من التدبير والمراقبة، وبالتالي تعزيز حكامة التدبير الشامل للمخاطر.

يتم اتخاذ قرار التمويل من قبل لجنة القرض على أساس معايير تقنية ومالية وبيئية واجتماعية. ويعرض الرسم البياني الهيكل التنظيمي المتعلق بتدبير المخاطر البيئية والاجتماعية:

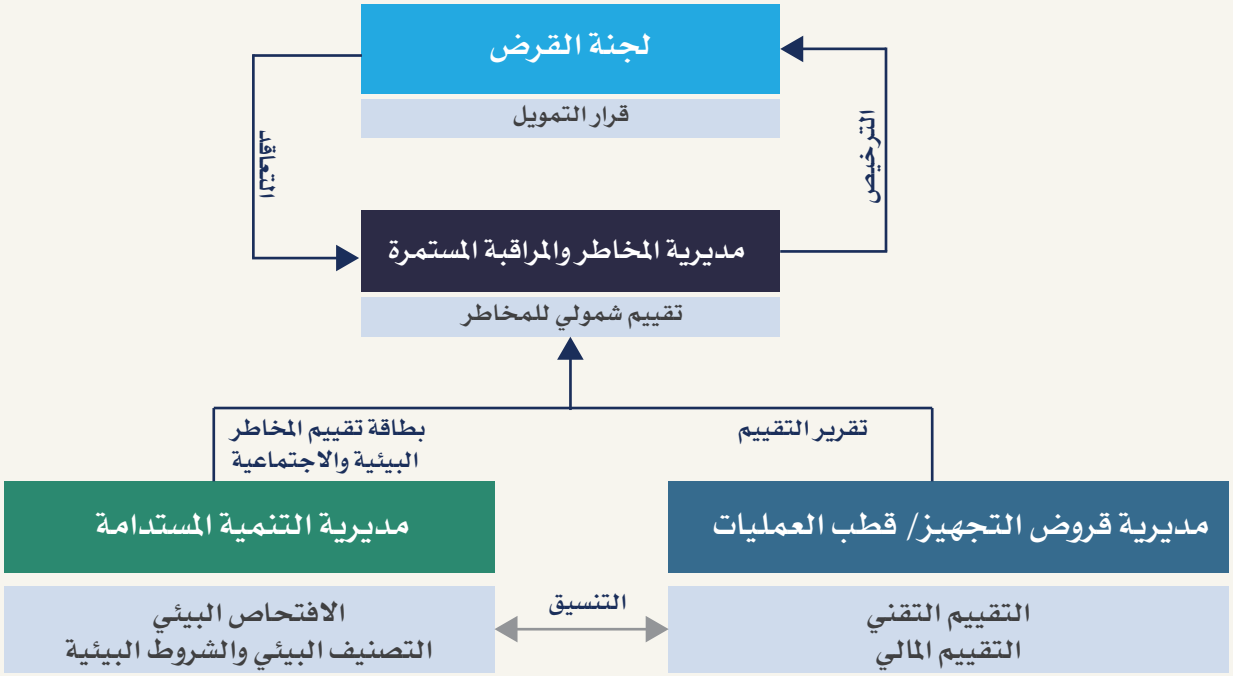


### > نشر نظام التدبير البيئي والاجتماعي

طبقا لسياسته البيئية والاجتماعية، كل مشروع يتم عرضه للتمويل من طرف البنك، يكون موضوع تقييم بشكل منهجي وتصنيفه حسب مخاطره البيئية والاجتماعية.

وبالتالي، فإن نتائج التصنيف البيئي والاجتماعي لسنة 2022 هي كما يلي:

- 75,4% من المشاريع الممولة مصنفة ضمن "الفئة د" والتي تشمل المشاريع ذات الحد الأدنى من المخاطر والتي يمكن السيطرة على تأثيراتها المحتملة.
- 18,8% من المشاريع الممولة مصنفة في "الفئة ج"، والتي تشمل مشاريع الحد الأدنى من المخاطر والتي تتطلب بعض تدابير التخفيف الخاصة.
- 5,8% من المشاريع الممولة مصنفة في "الفئة ب "، والتي تشمل المشاريع ذات المخاطر المحدودة التي تتطلب إدماج التدابير التي أوصت بها دراسات التأثير البيئي والاجتماعي المنجزة.

من جهة أخرى، لم يتم إحصاء أي مشروع من الصنف "أ". وتضم هذه الفئة المشاريع التي قد تؤدي إلى تأثيرات بيئية أو اجتماعية سلبية، تعتبر كبيرة أو عالية أو لا رجعة فيها ويصعب السيطرة عليها.

## توزيع المشاريع حسب صنف المخاطر البيئية والاجتماعية

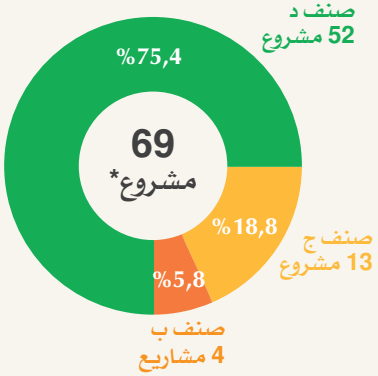


هيمنة مشاريع صنف د في بنية المشاريع الممنوحة في متم سنة 2022

(*) : المشاريع الممنوحة في متم سنة 2022

### زيادة تمويل المشاريع ذات المنافع المشتركة للمناخ

تفرض التغيرات المناخية بشكل متزايد تحديات كبرى يمكن أن تؤثر على الجهود المبذولة لتنمية المغرب. وبالفعل، فإن المجال الترابي هو أول من يعاني من التأثيرات البيئية الناجمة عن الظواهر المناخية القوية، ولا سيما الجفاف والفيضانات...، التي تشكل تهديدات على الصحة وسلامة السكان، وتؤثر بنفس المستوى على الأنشطة الاقتصادية ومداخيل السكان.

وتعتبر الجماعات الترابية بشكل متزايد الفاعل الرئيسي في تحقيق، على المستوى الترابي، الأهداف الوطنية المتعلقة بالتخفيف والتأقلم، ولذلك فهي مدعوة أكثر من أي وقت مضى لتفعيل برامج ومشاريع منخفضة الكربون وقادرة على الصمود أمام تغير المناخ. ويتطلب تحقيق هذا الهدف إدماج أفضل للبعد المناخي في التخطيط الترابي وتعزيز القدرات الداخلية والإمكانيات المالية الهامة.

ووعيا منه بتحديات تغير المناخ التي تتطلب اتخاذ التزام صارم من طرف جميع الأطراف المشاركة، فقد تبنى البنك مقاربة تهم المناخ وتهدف إلى مواكبة الجماعات الترابية من أجل تثمين بروز مشاريع التنمية المستدامة وذات المنافع المشتركة للمناخ.

#### > اعتماد مقاربة مؤيدة للمناخ

على المستوى العملياتي، ومن أجل تجسيد رؤيته الاستراتيجية لصالح تنمية ترابية مستدامة وقادرة على الصمود، وضع البنك خطة عمل مناخية، تستند إلى نهجه المؤيد للمناخ، والتي تشكل خارطة طريق لإدماج المناخ في استراتيجية التمويل للبنك والرامية إلى زيادة التمويل لفائدة المناخ ومواكبة الجماعات الترابية في إبراز مشاريع التنمية المستدامة وذات المنافع المشتركة للمناخ.

#### مواكبة لإبراز مشاريع ذات المنافع المشتركة للمناخ

يحرص البنك على مواكبة الجماعات الترابية في منهجيتها المؤيدة للمناخ من خلال تزويدها بالأدوات التقنية لتحديد المشاريع ذات المنافع المشتركة للمناخ، مع تعزيز قدراتها التقنية والمالية لضمان التركيبة والتمويل وإنجاز هذه المشاريع.

وللقيام بذلك، وضع البنك وسائل لتحسين حكامته وتعزيز قدراته التقنية لتطوير محفظة المشاريع ذات المنافع المشتركة للمناخ وتركيب عرض تمويل مستدام "التمويل المستدام" لفائدة الجماعات الترابية.

**مواكبة الجماعات الترابية ذات مؤشر تنمية ضعيف**

**من خلال تجربته التي تمتد لما يقارب 64 سنة في تمويل التنمية الترابية، حرص البنك على تعزيز الثقة التي نسجها مع مرور الوقت مع الجماعات الترابية، مما مكنه اليوم من التوفر على معرفة كاملة بحاجيات وخصوصيات القطاع المحلي، ولا سيما الجماعات الترابية التي تعرف عجزا كبيرا في بنياتها التحتية الأساسية، كما هو موضح في المؤشر متعدد الأبعاد للتنمية المحلية. كما أن البنك لم يتوقف عن الابتكار لإيجاد الحلول المناسبة لحاجياتها الخاصة من خلال اللجوء إلى تأثير الرافعة المالية الذي يوفره الاقتراض، وتعزيز قدراتها العملياتية الرامية إلى التنمية الترابية المندمجة التي ترتكز على الاستدامة وجودة حياة المواطن حسب مقاربة تعتمد المساواة والتنوع.**

**وخلال سنة 2022، قام البنك، بالتعاون مع شركائه المؤسساتيين، بتركيب عرض جديد للدعم التقني والمالي لفائدة الجماعات الترابية ذات مؤشر تنمية ضعيف في مجال مشاريع الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية والتأقلم مع آثار التغير المناخي.**

# التقرير المالي السنوي

بنك التمويل المحلي | 2022